مدخل إلى
السياسة الخارجية
لجمهورية إيران الإسلامية

تأليف
د. بيژن ايزدى
تقديم وترجمة
سعيد الصباغ

الدار الثقافية للنشر

مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية

دكتور بيزن ايزدى
أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران

تقديم وترجمة
سعيد الصباغ
كلية الآداب ـــ جامعة عين شمس

عنوان الكتاب: مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية

Madkhal Ela Al-Siyasah Al-Kharigiyah Li-Gomhouriyat Eiran Al-Eslamiyah

ترجمة: سعيد الصباغ — Said Al-Sabagh

١٧×٢٤سم. ١٣٦ص — 17 x 24 cm. 136p

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٩٩/١٥٨١٤

الترقيم الدولى: ISBN: 977-5875-92-7

اسم الناشر: الدار الثقافية للنشر

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م



الدار الثقافية للنشر ــ القاهرة

ص.ب١٣٤ بانوراما أكتوبر ــ هاتف وفاكس ٤٠٢٧١٥٧

Email: sales@thakafia.com

Website: www.thakafia.com

إهداء

إلى الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

من أخلص لدينه ووطنه وأمّته فصار علمًا

من أعلام الفكر والثّقافة والدّبلوماسيّة.

سعيد الصّبّاغ

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد المترجم

ربما يكون من قبيل التكرار القول بأن المذهب الشيعى يمثل بعدا هاما ومحوريا للمجتمع الإيرانى الذى بات متمتعا بمنظومة قيمية وفكرية تخلع عليه مجموعة محددة من السلوكيات الفردية والجماعية القائمة على دعائم من التراكم الفكرى المتوارث والمفاهيم المستحدثة الناجمة عن التفاعل مع ثقافة وفكر الآخر.

وقد ظهر جليا مع قيام الدولة الصفوية (١٥٠٢ - ١٧٣٦م) أن مضامينها وأسسها قد استهدفت توحيد إيران وخلق مجتمع دينى متجانس، وهنا برز دور فقهاء الإمامية الذين زدوتهم تجربة الإنتاج الفكرى فى العهدين البويهى (٣٢١ - ٤٤٧هـ) والإيلخانى (٦١٧ - ٧٣٦هـ) بمنظومة علمية واسعة من العلوم الإسلامية، ومن ثم تبلور مفاهيم المرجعية والتقليد على أيدى العديد من أئمة المذهب الشيعى. وقد اكتسبت المرجعية بمرور الوقت طابع المؤسسة المستقلة عن الدولة، بل إنها اتخذت محورا موازيا لها ومستقلا عنها، وذلك أنه فى معظم الأحيان كان محور التقليد هو الغالب النافذ وإليه تنجذب القطاعات الشعبية والمدنية. وقد أصبحت النجف وكربلاء وقم مراكز أساسية تهيئ لبروز مراجع نافذة ومؤثرة[1].

ولقد كان من المفترض أن يخضع الشاه، مثله مثل رعيته لإرشاد المجتهدين وأن يجعل ذراع الدولة التنفيذى فى سلطة العلماء، ولكن ظل هذا الأمر بعيدا عن التحقيق طيلة العهدين القاجارى (١٧٧٩ - ١٩٢٥م) والبهلوى (١٩٢٥ - ١٩٧٩م)؛ لذا كانت هناك درجة معينة من التوتر متأصلة فى العلاقة بين الفقهاء والسلطة السياسية، خاصة وأن دورهم السياسى قد وصل طور التقنين إبان الثورة الدستورية (١٩٠٦م)، فأصبح لهم عدد من مقاعد مجلس النواب، كما نص أحد بنود هذا الدستور على تأليف لجنة خماسية عليا،

---

(١) وجيه كوثرانى (دكتور) : الفقيه والسلطان، دراسة فى تجربتين تاريخيتين : العثمانية الصفوية - القاجارية - المركز العربى الدولى، القاهرة ، ١٩٩٠.

أعضاؤها من كبار الفقهاء مهمتهم النظر فى كل تشريع جديد يصدره المجلس قبل أن يتخذ صيغته القانونية النهائية، وفقا للشريعة وروح المذهب الشيعى[1].

وقد دعم الدور المتسع والمتنامى للفقهاء ازدواجية الولاء والقيادة فى إيران مما أدى إلى مشكلات من نوع خاص، فالقيادة المعترف بها فى المجتمع الإمامى ترتبط بالإمام عادة، وليس بشاه إيران أو أى مسئول فى مجتمع يؤمن بالإمامية، فالقائد الفعلى هو إمام زمانه أى الفقيه المرجع، ولعل ميرزا شيرازى الذى ألغى مرسوما للشاه ناصر الدين قاجار بمنح امتياز التبغ لإحدى الشركات الأجنبية قد جسد هذه الازدواجية ، بفتواه الشهيرة بتحريم التبغ[2].

وكذلك كشفت المستجدات على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية عن أن بعض السلوكيات والمعايير الإيرانية باتت تعانى الحيرة بين خلفياتها ذات الطبيعة المذهبية وبين المستجدات المؤثرة التى توالى ظهورها طيلة القرن العشرين، الأمر الذى تمخض عنه نوع من التناقض بين السياق الاجتماعى والتاريخى والفكرى وبين النمط التحديثى المتسارع الذى قاده محمد رضا بهلوى. وتعاظم هذا التناقض حتى أفضى إلى ثورة عام ١٩٧٩م، التى عبرت بعمق عن مدى الدور الذى يلعبه الفقهاء فى إيران.

وبعد نجاح الثورة الإيرانية باتت المذهبية الشيعية ونظرية ولاية الفقيه ركنين أساسيين فى تكوين الملمح العام للدولة (الأخلاقية) القائمة على ثنائية السيادة لله متمثلة فى الولى الفقيه، وللشعب بشكل رأسى لا أفقى، غير أن ولاية الفقيه قد أثارت منذ الأيام الأولى لتطبيقها فى الحكم، جدلا واسعا وانقساما حادا بين القائمين على السلطة إلى جانب الانقسامات الأخرى التى أملاها التنوع الفكرى الحاكم على بدايات هذه الثورة.

وقد تزعم "آية الله شريعتمدارى" الاتجاه الرافض لولاية الفقيه، الأمر الذى وسع الفجوة بينه وبين آية الله خمينى، وأبعده عن الحياة السياسية حتى مماته فى إقامته الجبرية بمنزله. وقد كمن الخلاف مؤقتا حتى وفاة آية الله خمينى، حيث لم ينشب الخلاف هذه المرة على النظرية وحسب بل على شخص "خامنئى" نفسه ومدى أهليته للولاية الفقهية والقيادة السياسية معا، واستمر الخلاف دائرا رغم تولى "خامنئى" القيادة، وما زال دائرا. وفيما بين الرافض والمؤيد ظهر موقف وسط فى الآونة الأخيرة يطالب بإدخال تعديل على النظرية نفسها

---

(١) حسن السودانى : دماء على نهر الكرخة، أربعون قرنا من الصراع العربى الفارسى، بيروت ١٩٨٠.

(٢) كمال مظهر أحمد (دكتور) : دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر، المكتبة الوطنية ، بغداد، ١٠٩.

وذلك من خلال الحد من صلاحيات القائد وانتخابه من الشعب مباشرة مثله مثل رئيس الجمهورية، وأن تكون مدة ولايته محدودة بزمن معين يتفق عليه وأن يكون خاضعا لمحاسبة جهاز ما من قبل الشعب.

وقد يكون ضربا من ضروب الحدس إذا قلنا أن إدخال أى تعديل على ولاية الفقيه لن يتم فى عهد المرشد الحالى "على خامنئى"، لافتقاده القدرة والشجاعة على ذلك، وإنما قد يتم هذا فى عهد خلفه الذى سيكون على الأرجح هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الحالى والرجل الأقوى فى إيران كلها.

* وإذا كانت الثورة قد فضت إشكالية ازدواجية الولاء فى المجتمع بين السلطة السياسية ومرجعية التقليد، بحسمها الولاء للفقيه القائد الذى جمع بين السلطتين السياسية والدينية، إلا أنها لم تحسم التباين الفكرى الواسع لدى التيارات والمجموعات المتنوعة التى شاركت فى إنجاح الثورة، ولم يحسمه أيضا هيمنة التيار الإسلامى على كل السلطات والصلاحيات فى إيران كلها، دون التيارات الأخرى سواء الوطنية أو الليبرالية أو الشيوعية وغيرها حتى أن التيار الإسلامى نفسه ما زال يحمل فى طواياه انتماءات فكرية وسياسية مختلفة، الأمر الذى أدى إلى اختلاف دلالات المفاهيم فى الثقافات السياسية لدى هذه الانتماءات ومن ثم اختلاف وانقسام ما بين التشدد والاعتدال. واليمين واليسار والوسط وكل له أدواته وقدراته . فاليمين المتشدد ما زال يسيطر على الحوزة العلمية والبازار وعلى شبكة المساجد الموجودة فى إيران، ويتمثل هيكله التنظيمى فى :

"رابطة الفقهاء المناضلين"، "جمعية المؤتلفة الإسلامية"، " الاتحاد الإسلامى لمهن البازار"، "رابطة الجامعيين الإسلامية"، "رابطة المهندسين الإسلامية"، "وقوات الباسيج الطلابى".

أما منابره فتتمثل فى الإذاعة والتليفزيون، وخطب الجمعة، وصحف: رسالت، جمهورى إسلامى كيهان، قدس وأبرار. أما أدوات اليمين الإدارية فتتمثل فى سيطرتهم على السلطة القضائية، ولهم أغلبية المقاعد فى مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء كما أن المستشارين الثقافيين فى كل السفارات الإيرانية بالخارج يتبعون إداراتهم الدينية، ويسيطرون على الإدارات المقيمة لصلاة الجمعة، وإدارة مؤسسة المستضعفين ويتمتعون بشعبية واسعة فى الدولة بحضرها وريفها.

أما يمين الوسط فيمثله حزب كوادر البناء والأحزاب الصغيرة الأخرى التى تأسست فى عهد الرئيس خاتمى، مثل حزب المشاركة الإسلامى وحزب تضامن إيران الإسلامى وحزب

الحضارة الإسلامية. ويعد حزب كوادر البناء أضخم تكتل سياسى – اقتصادى فى إيران، ولديه برنامج اقتصادى طموح، يتبنى مشروع دمج إيران فى اقتصاد السوق وسياسة التحول. أما الكوادر أنفسهم فهم من حملة الشهادات العليا، ويقدمون أفكارًا تلقى استجابة واسعة فى أوساط الشباب. أما منابرهم فتتمثل فى صحف: "همشهرى" (المواطن)، "إيران"، "جوانان إيران" (شباب إيران)، "زن امروز" (المرأة اليوم).

وأخيرا اليسار ومجموعة خط الإمام. وهم طلاب الحوزات العلمية، ومدرسو حوزة قم ومجمع العلماء المناضلين، ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، ومكتب توثيق الوحدة، واتحاد المهندسين الإسلامى، ومجمع المدرسين الإسلامى، ولهم صحف هى: سلام، عصرما، توانا، وراه نو. ولهم عدد من الحقائب الوزارية، ومقاعد فى مجلس الشورى الإسلامى ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء، ولهم تواجد بين الطلاب والحرس الثورى و"الباسيج".

* وكذلك لم تنجح الثورة بتياراتها وأجنحتها المختلفة فى الوقوف على مفاهيم محددة وواضحة لقضايا الداخل والخارج معا، فعلى سبيل المثال تنوعت المفاهيم واختلفت الرؤى حول قضية " تصدير الثورة". ومن ثم ظهرت اتجاهات أربعة مختلفة فى هذا الصدد:

الاتجاه الأول: القوميون، أو أنصار الجبهة الوطنية وكانوا يرون:

(أ) ضرورة التركيز على تنمية القدرة الذاتية.

(ب) رفض تصدير الثورة والاكتفاء بالتنمية الداخلية.

(ج) رفض التعامل دوليا بالمعايير الإسلامية.

(د) العمل على التكيف مع المجتمع الدولى والمحيط الإقليمى خصوصا.

الاتجاه الثانى: القوميون الإسلاميون ويؤمنون:

(أ) بنظرية المؤامرة، وأن الاستعمار هو السبب وراء حالة التخلف التى عليها العالم الإسلامى.

(ب) بعالمية الإسلام، ولا يعترفون بالحدود الجغرافية الموجودة.

(ج) بتثوير الوضع فى الدول المحيطة وتهديد استقرارها.

الاتجاه الثالث: القوميون الثوريون، ويرون أن:

(أ) العمل على أن يكون الوضع الداخلى الإيرانى نموذجًا يحتذى من الشعوب الأخرى وضرورة استخدام كافة الوسائل لتحقيق الأهداف.

(ب) العمل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية والظروف للإطاحة بالأنظمة العميلة والمستبدة.

(ج) محاولة التعايش مع الوضع القائم إذا لم تتوافر الظروف لتصدير الثورة والدخول فى صراع مع الدول المجاورة إذا تعرضت المصالح الإيرانية للتهديد.

الاتجاه الرابع: الذى حدده آية الله خمينى:

(أ) نمذجة الثورة وتقديمها للشعوب الخارجية.

(ب) تصدير الثورة هو أحد الأساليب التكتيكية لتلافى الضغوط الخارجية على إيران.

(ج) العمل على إحلال الثقافة الثورية الإسلامية محل الثقافة التقليدية لدى الشعوب الأخرى.

(د) تنمية المُعامل التثقيفى لدى الشعوب الإسلامية ودحض الآراء المضادة للفكر الإسلامى الإيرانى.

وعلاوة على ما سبق ما زال الخلاف دائرا حول عدد من القضايا الأخرى أهمها الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم وزيادة نسبة البطالة والعجز الملحوظ فى ميزانية الدولة وآثارها الضاغطة اجتماعيا. وبأيهما تبدأ الدولة بتنفيذه: التوسع السياسى ومنح المزيد من الحريات، ويعقبه تنمية اقتصادية أم تبدأ بالعكس. وكيفية القيام بالإصلاح الإدارى فى هيكل الأجهزة المترهلة، وكيفية القضاء على الفساد والرشوة والاختلاس فيها.

هكذا فرضت الاختلافات واقعا يعكس عجز الأطراف الداخلية عن مواجهة مشكلاتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، بقدر ما أكد اختلافهم حول تحديد المفاهيم والأهداف، ولا سيما بعد وفاة آية الله خمينى حيث تأكدت غيبة الاتفاق حول آلية العمل السياسى وتكرست فيه ازدواجية الأجهزة والاختصاصات.

وتأسيسا على ما سبق، فإن استمرار المشكلات الداخلية – فى اعتقادنا – قد انعكس سلبا على السياسة الخارجية الإيرانية، بل فرض قيودا على إمكانيات تحرك فعال كان يمكن لإيران أن تقوم به إقليميا ودوليا.

والحقيقة أنه على الرغم من أن الثورة قد أدخلت تطويرا ملموسا على جهاز الدبلوماسية الإيرانى من خلال توسيع الجهاز الإدارى وزيادة حجم العاملين فيه حتى أصبحت الخارجية الإيرانية تضم أكثر من خمسين دائرة ومكتبا وإدارة مستقلة وتابعة إلا أن ثمة ملاحظات ملموسة على مسيرة الخارجية الإيرانية:

(١) أن تعدد مصادر اتخاذ القرارات، وسيطرة اليمين المتشدد على هذه المصادر قد أدى إلى ظهور اختلاف حول تحديد المفاهيم والأهداف وآلية العمل السياسى.

(٢) أن وزارة الخارجية تتعرض، بسبب التعددية السائدة عليها، لمنافسات متوالية بين التيارات والانتماءات السياسية العاملة فى هذا الجهاز، الأمر الذى يؤدى إلى توجيه الانتقادات إما من التيارات المتشددة داخل مجلس الشورى الإسلامى أو من الصحف والمطبوعات الناطقة باسم هذه التيارات

(٣) أن معظم الوزراء الذين تولوا مهام إدارة وزارة الخارجية قد عملوا على تقريب العناصر الموالية لهم أو المنضوية تحت لواء انتمائهم السياسى. وقد ظهر هذا الأمر بوضوح من خلال إبعاد أو إعادة عناصر مختلفة إلى الوزارة عندما تولاها د.كريم سنجابى، ود. إبراهيم يزدى وصادق قطب زاده (وجميعهم من رموز الجبهة الوطنية). وكذلك بعد أن نشب الخلاف ووقعت القطيعة بين التيار الإسلامى والتيار الليبرالى تولى محمد على رجائى رئيس الجمهورية الأسبق مهمة الإشراف على وزارة الخارجية إلى جانب رئاسته للوزراء، حيث سعى رجائى الذى كان معروفا بتوجهاته الدينية الثورية إلى إدخال عناصر ثورية وبعض رجال الحرس الثورى إلى الجهاز الدبلوماسى الإيرانى. وقد واصل خلفه مير حسين موسوى (رئيس الوزراء الأسبق) ما بدأه رجائى من إدخال العناصر الثورية وتصفية من كان لا يزال يمثل الجهاز الدبلوماسى فى العهد الملكى. وكذلك سار على نفس النهج د. على أكبر ولايتى الذى قرب عناصر اليمين المتشدد والوسط من كوادر البناء أو المنتمين لجناحه السياسى. وأخيرا نفذ د. كمال خرازى التوجه نفسه ولكنه يختلف عن سابقيه من حيث إنه

يعلن صراحة أن على وزارة الخارجية أن تنأى بنفسها عن أى من التيارات والانتماءات السياسية السائدة فى إيران ولكن لا ندرى ما هى مقدرته على تحقيق هذه المعادلة الصعبة.

(٤) أن فضيحة " إيران جيت" واحتلال الجزر الإماراتية قد كشفتا عن أمرين أولهما أن المعيار العقائدى لم يعد وحده هو الحاكم لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية رغم تأكيد الدستور على الطابع القيمى للأداء الخارجى. وثانيهما أن الفكر الميكيافيللى له مكان فى السياسة الإيرانية.

(٥) أن مرد حالة الازدواجية التى تلمسها الدول الأخرى المتعاملة مع إيران ربما يعود إلى أن وزارة الخارجية لا يمكنها بسهولة أن تعمل خارج الإطار الجامد الذى رسمه آية الله خمينى للعالم، حيث قسمه تقسيما ثنائيا ما بين "مستكبر" و"مستضعف". ويعود أيضا إلى جسامة الدور الذى يمارسه الفقهاء فى السلطة، واعتمادهم أهل الثقة والتضحية دون المتخصصين. وهذا إلى جانب طغيان فعالية وتأثير جماعات الضغط سواء المتواجدة فى الداخل أو المعارضة فى الخارج، وجميعها أيضا حالت دون قيام الخارجية بدور خلاق يتصف بالمصداقية، ويعيد إلى إيران مكانتها.

(٦) أن هجوم قوات الطالبان على "مزار شريف" واقتحامهم القنصلية الإيرانية هناك وقتلهم الدبلوماسيين التسعة والصحفى. قد كشف عن عدم وجود تنسيق بين الخارجية والأجهزة الأخرى فى الدولة من جهة بل بينها وبين مصادر اتخاذ القرار فيها من جهة أخرى.

(٧) أن الخارجية الإيرانية ما زالت تتحمل أعباء السمعة السيئة لماضى التوجهات الثورية سواء فى المنطقة أو فى مناطق أخرى من العالم، ومنها عدم صدق النوايا والازدواجية الأمر الذى انعكس بالسلب على التحرك الخارجى؛ مثل رفض الوساطة الإيرانية فى الأزمة القبرصية بين تركيا واليونان ورفضها أيضًا فى الخلاف بين روما وتركيا، والتحفظ على الدور الإيرانى فى الوساطة بين تركيا وسوريا فى الأزمة التى نشبت بينهما بسبب الزعيم الكردى عبد الله أوجلان. وكذلك رفض استقبال مبعوث الرئيس محمد خاتمى (بوصفه رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامى) من قبل المسؤولين الجزائريين، والذى كان قد أوفد لوضع تصور للحل بالنسبة للأزمة الداخلية فى الجزائر. كل هذا حدث خلال عامى ١٩٩٨م، ١٩٩٩م.

(٨) أن الخارجية الإيرانية قد مرت بثلاث مراحل متمايزة منذ قيام الثورة:

المرحلة الأولى: ١٩٧٩ - ١٩٨٠م، وهى المرحلة التى غلب عليها الإتجاه الليبرالى المحافظ الذى اعتمد أسلوب المحافظة على علاقات إيران مع الدول والحكومات الأخرى.

المرحلة الثانية: ١٩٨٠ - ١٩٨٨م، وهى المرحلة التى يمكن وصفها بالراديكالية التى اعتمدت أسلوب التعامل مع الشعوب دون الحكومات، وعاصرت الحرب العراقية - الإيرانية، واضطراب الوضع الداخلى.

وعلى مدى هاتين المرحلتين الممتدتين من ١٩٧٩حتى ١٩٨٨، انضمت أربعة مجموعات ثورية إلى العمل فى الجهاز الدبلوماسى الإيرانى.

١- مجموعة خط الإمام، وهم الذين تولوا الاستيلاء على مقر السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩م، وأشرفوا على احتجاز الرهائن، وكان معظمهم من طلاب الجامعة منهم (حسين شيخ الإسلام) نائب وزير الخارجية السابق، "حسين ملائك" سفير إيران الأسبق فى سويسرا و"مهدى مصطفوى" سفير إيران الأسبق فى ألمانيا.

٢- أنصار منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية التى كان يتزعمها المهندس "بهزاد نبوى" وزير الصناعة الأسبق، وقد ضمت فى معظمها عناصر ذات توجهات ثورية متشددة مثل "مير محمود موسوى" (شقيق المهندس حسين موسوى رئيس الوزراء، ووزير الخارجية الأسبق) وكان يعمل مديرا لدائرة آسيا العربية، و"محمود واعظى" مساعدا لوزير الخارجية للشئون الأوربية والأمريكية ، و"حسين موسويان" عمل سفيرا فى ألمانيا.

٣- مجموعة أبناء الفقهاء وكبار التجار، وكان من بينهم "على محمد بشارتى" (وزير الداخلية الأسبق) وعمل وكيلا لوزارة الخارجية، وحجة الإسلام "هادى خسرو شاهى" عمل سفيرا لإيران فى الفاتيكان، "محمد كاظم خوانسارى" وعمل مشرفا على دائرة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، "محمد هاشمىْ رفسنجانى" (شقيق على أكبر رفسنجانى) وعمل رئيسا لمكتب لبنان وفلسطين والأردن ود. كمال خرازى (وزير الخارجية الحالى) وعمل مندوب إيران لدى الأمم المتحدة .

٤- مجموعة الحرس الثورى ومنتسبى دوائر الأمن والمخابرات الذين تم عزل الكثير منهم من جهاز الخارجية، وبقى البعض الآخر مثل: "على قمى" قنصل إيران الأسبق فى جدة، و"رسول قصاب" قنصل إيران الأسبق فى فرانكفورت، و"محمد حسين

فروغي" القائم بالأعمال الأسبق فى الكويت، و"عباس زمانى" (قائد جيش حرس الثورة السابق) وسفير إيران الأسبق فى باكستان.

المرحلة الثالثة: ١٩٨١- ١٩٩٧م، وهى مرحلة التوجه للاعتدال وتطبيع السلوك الخارجى الإيرانى، وتزايد الاهتمام بترميم وإعادة علاقات إيران مع دول العالم التى كانت علاقاتها إما مقطوعة تماما أو خفض فيها مستوى التمثيل الدبلوماسى مع إيران، وقاد رفسنجانى انسحابا منظما لأعمال العنف فى الخارج ليحول تصدير الثورة إلى شكلها الثقافى. وعملت الخارجية على تأمين المصالح الوطنية الإيرانية وتدعيم التعاون الإقليمى الذى تمثل فى محاولات إحياء منظمة "اكوا" للتعاون الاقتصادى، والزيارات التى قام بها الرئيس رفسنجانى لدول إفريقية (هى: كينيا - تنزانيا - السودان - أوغندا - جنوب إفريقيا) أو لدول آسيا الوسطى ولا سيما طاجيكستان. أو زيارات ولاياتى المتعددة فى المنطقة العربية. وبدأت الخارجية الحوار الناقد مع دول الاتحاد الأوربى. وقد شاركت الخارجية أيضا فى المؤتمرات الدولية وسجلت حضورا فعالا فيها. وقد ضمت بين صفوفها عناصر اليمين الوسط من الكوادر التكنوقراط إلى جانب المتشددين، وكذلك من حولوا انتماءهم السياسى من التشدد إلى الاعتدال مثل "محمود واعظى"، و"محمد على هادى نجفى"، و"أحمد موسويان".

والواقع أن التحرك النشط الذى قاده الدكتور ولايتى فى عهد الرئيس رفسنجانى ، لا يمكن أن ننتزعه من السياق الزمنى لهذه المرحلة، فقد ضمنت المتغيرات الدولية المحيطة عوامل مساعدة لتنشيط التحرك الإيرانى وتزايده، خاصة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وانتهاء حرب الخليج الثانية، وتضاؤل دور الاتحاد السوفيتى، ثم انهياره فى مقابل تعاظم دور الولايات المتحدة الأمريكية وانتشار موجة الاستقلال والانفصال فى منطقتى آسيا الوسطى والقوقاز، الواقعة شمال إيران .

وقد سعت إيران خلال تلك المتغيرات إلى تحقيق عدد من الأهداف والمصالح لتأكيد مكانتها عل الساحتين الدولية والإقليمية أهمها:

(أ) تأكيد وتدعيم مكانتها ودورها فى منطقة الخليج العربى بوصفه مجالا حيويا لها.

(ب) كسر العزلة الدولية التى عاشت فيها (بسبب اتهامها بالإرهاب وتصدير الثورة).

(ج) الانفتاح على الغرب، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.

(د) الحصول على المساعدات المالية والاقتصادية والفنية لإعادة البناء الاقتصادى للبلاد بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية.

(هـ) تدعيم القدرة العسكرية الإيرانية.

(و) إثبات دورها الإقليمى بالمشاركة بدور بارز فى تسوية المشكلات المتعلقة بها كأفغانستان والبحث عن دور فى مشكلات أخرى كالشرق الأوسط.

(ز) تصدير ونشر الفكر الثورى الإسلامى مع التركيز على الجانب الثقافى فى العلاقات مع الدول.

أما المرحلة الحالية التى تشهدها الخارجية الإيرانية فى عهد الرئيس محمد خاتمى فهى بلا شك تعد امتدادًا طبيعيا للمراحل السابقة وتطورا لها. فالظرف الإيرانى بتناقضاته الداخلية وارتباكه لم يحدث فيه تغيير كبير، فما زالت أطراف الداخل عاجزة عن وضع اتفاق أو تصور محدد وواضح لحل معضلات البلاد السياسية والاقتصادية كما أن مؤسسات الدولة وأجهزتها تعمل دون حدود أو محددات قانونية حاسمة، كما أن الفساد ما يزال يسيطر على أجهزة حساسة كالقضاء والشرطة والمخابرات، وغيرها من التحديات التى لا تجعل بوسع خاتمى تكييف الوضع الداخلى بسهولة.

وربما نسلم بما يذهب إليه بعض الإيرانيين فى تصنيفهم للأجيال الثورية من أنه إذا كان هناك جيل قام بالثورة وشارك فى الحرب مع العراق، وجيل ثان قام بإعادة بناء ما دمرته الثورة والحرب معا، فهناك أيضا الجيل الحالى (يمثل ثلثى عدد سكان إيران) الذى تمتع بمنجز الثورة ومكسبها وعانى سلبياتها ووطأتها، ولكنه فى نفس الوقت بدأ فى محاسبة رموز الثورة وقادتها ويقوّم السلبيات ويتطلع إلى تحقيق طموحاته الضئيلة فى ظل عالم يتطور بعنف. وهو الجيل الذى جاء اختياره لمحمد خاتمى وبرنامجه الانتخابى بمثابة إعلانه الرفض لحالة الارتباك والجمود التى يعيشونها فى بلد انكفأ زعماؤه على ذاتهم وضخموا من منجزهم ورفضوا أيًا من عوامل التقويم الذى كان من الممكن أن يضمن لهم أن طريق الثورة اتجاه واحد وليس به اتجاهان.

يمكننا أن نجد أن محمد خاتمى جاء ليعبر عن مرحلة تحول حرج، ويعبر أيضا عن هذا الجيل ويحتويه، ويضمن له عدم السير فى الاتجاه المعاكس للثورة. ومن ثم فإنه عمد إلى طرح مفاهيم جديدة ورؤى مقبولة حول المجتمع المدنى، والممارسة الحزبية الحرة وحرية التعبير وسيادة القانون وصولا إلى نمذجة الحالة الإسلامية الإيرانية.

وبدأ أيضا على المستوى الخارجى فى التعامل مع المحيط الإقليمى والدولى برؤية جديدة تقوم على إزالة الحواجز النفسية والمادية التى تحول دون قيام علاقات طيبة لإيران مع دول العالم. فنجح فى تدعيم علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية، وخرج د. كمال خرازى من ضجة إعلانه عن أن حكم إهدار دم سلمان رشدى لم يعد ملزما لحكومة بلاده، دون أن يخسر كرسيه فى الوزارة وهو ما قد يعنى أن ثمة اتفاقا ضمنيا بين كل الأطراف مع ما أعلنه وزير الخارجية وإلا فالأغلبية المتشددة فى مجلس الشورى كان بإمكانها الإطاحة به بسهولة، كإطاحتها "بعبد الله نورى" وزير الداخلية السابق والمعرّض حاليًا للسجن وإغلاق صحيفته "خرداد" التى تعرضت بدورها فى شتاء العام الماضى ١٩٩٨ للنسف بوضع قنبلة أمام مبناها الكائن بشارع "جوردن" شمالى طهران. وذلك لمجرد أنه فى الأساس عبر عن رأيه المؤيد "لآية الله حسين منتظرى" حول نظرية ولاية الفقيه المطلقة التى يعارضها الأخير، وكذلك قيام عبد الله نورى بإدخال بعض التغييرات على الإدارات الأمنية عندما كان وزيرًا للداخلية والتى لم تلق قبولا من التيار المتشدد.

ولكن يبقى سؤال: هل بإمكان محمد خاتمى إنجاز المزيد على المستوى الداخلى والخارجى؟

ربما يكون السؤال سابقًا لأوانه ولكننا نحاول تلمُّس الإجابة بقراءة بعض معطيات الواقع؛ فمحمد خاتمى ما هو إلا رئيس واحدة من السلطات الثلاث فى الدولة إلى جانب السلطة القضائية والتشريعية ضمن منظومة تخضع لصلاحيات قائد الثورة على خامنئى الذى منحه الدستور كل الصلاحيات وجل السيادة. وخاتمى منفذ وليس بحاكم. ويوقع الاتفاقيات ولا يبرمها، ويمكنه إقالة الوزراء ولكن لا يعينهم إلا بعد موافقة المجلس عليهم، والمجلس ذو أغلبية لا تعمل لصالح الرئيس لأنه ينتمى لتيار يختلف معهم.

وإذا لم يكن بمقدورنا انتظار المفاجآت فإننا نرى أن أى إجراء عملى يمكن للرئيس اتخاذه ، سيكون ضئيلاً وفى مرحلته الرئاسية القادمة إذا قُدر له الفوز، وإذا قدر للمعتدلين الفوز بالمزيد من المقاعد فى انتخابات مجلس الشورى القادمة التى ستجرى خلال عام ٢٠٠٠م. وستكون الفرصة أكبر إذا قدر لهاشمى رفسنجانى أن يحقق طموحه فى أن يصبح قائدا للثورة خلفا لخامنئى المريض بالقلب.

وأخيرًا، نرى أنه من الضرورى هنا وقبل أن يطالع القارئ الكريم صفحات هذا الكتاب أن نقدم تعريفًا موجزًا للمؤسسات التى يرتكز عليها نظام الجمهورية الإسلامية بوصفها مصادر اتخاذ القرار فى السياسة العامة للبلاد، ونقدم كذلك تعريفًا بالشخصيات المهمة التى توفرت على إدارة دفة الحكم هناك؛ حتى يقف القارئ بحصافته على أبعاد منظومة الحكم فى إيران بصور أشمل وأعم. ولعل أهمية هذا التعريف تأتى أيضًا من كون هذه المؤسسات والشخصيات قد أوردها المؤلف طى صفحات كتابه دون أن يعرّف بها تعريفًا وافيًا، ومن ثم فإننا سنتناول بالتعريف المجالس أو المؤسسات المهمة ثم الشخصيات والرموز الثورية العامة.

أولا: المؤسسات:

مجلس الخبراء

يعد مجلس الخبراء من أهم المؤسسات السياسية فى نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران؛ لاتصاله المباشر مع قائد الثورة. من حيث إنه – طبقًا لنص المبدأ السابع بعد المائة – هو الذى يحدد مدى صلاحية القائد من عدمه، ومدى توافر الشروط المذكورة فى المبدأ التاسع بعد المائة فيه أم لا، اللازم توافرها لتعيينه فى هذا المنصب الحساس وهى:

١ – الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء فى أبواب الفقه.

٢ – العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

٣ – الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة.

كما نص المبدأ الحادى عشر بعد المائة على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء وهى أنه " فى حالة عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه أحد الشروط المذكورة" فى الدستور – المذكورة عالية – أو "عُلم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنه يُعزل من منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء".

هكذا يعهد الدستور إلى مجلس الخبراء بوظيفتين أساسيتين هما:

أ – تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهام وظائفه القانونية.

ب- عزل القائد إذا ما رأى أعضاء مجلس الخبراء أنه انحرف عن المسار الدستورى أو افتقد لأى من الشروط اللازمة.

أما بالنسبة للقانون الخاص بعدد الخبراء والشروط اللازم توافرها فيهم وكيفية انتخابهم وكذلك النظام الداخلى لجلساتهم بالنسبة للدورة الأولى لهذا المجلس فقد أوكل ذلك كله إلى أعضاء مجلس صيانة الدستور، وذلك بموجب المبدأ الثامن بعد المائة منه. ومع ذلك أتاح الدستور لمجلس الخبراء فرصة إدخال تغييرات وتعديلات على القانون الخاص به، وكذلك منحه صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة باللائحة الداخلية به أو بالواجبات الملقاة على عاتق الخبراء الأعضاء فيه.

وقد جرت أول انتخابات عامة لمجلس الخبراء عام ١٩٨٢م، فى أربعة وعشرين محافظة إيرانية (قبل التقسيم الإدارى الجديد) لاختيار ثلاثة وثمانين عضوًا لهذا المجلس موزعين حسب الكثافة السكانية لكل محافظة، حيث كانت هناك ست محافظات يمثل كل واحدة منها عضو واحد، وست أخرى يمثل كل واحدة منها عضوان، وأربعة أخرى ممثلة بثلاثة ..إلخ. أما محافظة طهران وهى الأكبر من حيث عدد السكان بين المحافظات الأخرى فكانت ممثلة بأربعة عشر عضوًا.

وقد راعى القانون إمكانية توسيع العضوية فى مجلس الخبراء طبقًا لنسبة الزيادة السكانية فى كل محافظة بحيث يضاف إلى كل محافظة مقعد عضوية آخر فيه كلما ارتفع عدد سكانها نصف مليون نسمة عما هو مسجل لها فى الانتخابات السابقة. ومن ثم أصدر "على خامنئى" قراره بتوسيع عضوية مجلس الخبراء فى دورته الحالية بإضافة ثلاثة مقاعد، اثنان منها لطهران لتصبح ستة عشر مقعدًا، والثالث لخوزستان لتصبح ممثلة بخمسة أعضاء بدلاً من أربعة.

أما مدة الدورة لمجلس الخبراء فهى ثمانى سنوات ليصبح بهذا هو الأطول عمرًا بين غيره من المؤسسات الرسمية فى النظام الجمهورى الإيرانى. ومن جانب آخر فقد حدد القانون الخاص بمجلس الخبراء مدينة "قم" مقرًا لانعقاد جلساته. إلا إذا طلب الأعضاء تغيير انعقاد بعضها، على أن يكون رسميًا وبتوقيعاتهم جميعًا.

وبالنسبة للشروط التى يجب توافرها فى المتقدم للترشيح لعضوية مجلس الخبراء فهى علاوة على الشروط العامة للترشيح فى أية انتخابات إيرانية أخرى:

أ – أن يكون المتقدم للعضوية متمتعًا بقدر من الاجتهاد لحد القدرة على استنباط بعض المسائل الفقهية وللحد الذى يمكنه من أن يحدد من هو الولى الفقيه الذى يتمتع بصفات القيادة (المادة الثانية من لائحة مجلس الخبراء الداخلية).

ب– الأفراد الذين أيد قائد الثورة المعظم اجتهادهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لن يكونوا فى حاجة إلى أن يؤيد فقهاء مجلس صيانة الدستور صلاحيتهم للترشيح (البند الثانى من المادة الثانية من اللائحة الداخلية للخبراء).

جـ– يعتبر فقهاء مجلس صيانة الدستور هم المرجع فى تحديد مدى توافر الشروط فى المتقدمين للترشيح لعضوية مجلس الخبراء من عدمه (البند الأول من المادة الثانية).

والواقع أن الإيرانيين يأخذون على عملية انتخابات مجلس الخبراء ما يلى:

١ – أن مجلس صيانة الدستور هو الجهة الوحيدة التى تحدد صلاحية المرشح من عدمه وهو ما يثير جدلاً واسعًا تتصاعد مؤشراته عند إجراء الانتخابات.

٢ – أن اليمين المتشدد ما زال يسيطر على أغلبية مقاعد مجلس الخبراء؛ نظرًا لاقتناصهم كل عضوية مجلس صيانة الدستور، ولسيطرتهم على إدارات ودوائر الانتخابات مما يوفر لهم فرصة الفوز بالأغلبية.

٣ – أنه ما زالت تُجرى امتحانات تحريرية وشفهية للمتقدمين للترشيح، رغم أنهم يُعدون من العلماء والفقهاء الذين عاصروا الإمام وآزروه.

٤ – أن الصراع السياسى بين التيارات ألقى بظلاله على عملية الانتقاء التى يجريها مجلس صيانة الدستور، ومن ثم رفض تأييد صلاحية علماء ورموز ثورية كثيرة بلغت فى آخر انتخابات أجريت لمجلس الخبراء واحدًا وعشرين متقدمًا، كان من بينهم "هادى خامنئى" شقيق "على خامنئى"، "آية الله موسوى خوئينها"، "مهندس بهزاد نبوى"، "عبد الله نورى".

٥ – أن مجلس صيانة الدستور أعطى الصلاحية لمرشح واحد فى بعض المحافظات مما يعنى أنه يكفيه الفوز لأن يصوت لنفسه وحده.

ولعل ذلك ما ترك أثرًا سلبيًا على الإقبال الجماهيرى للمشاركة فى انتخابات الدورة الثانية وحتى الثالثة (الحالية) لهذا المجلس، حيث بلغ عدد المشاركين فى الدورة الثانية (١١,١٦٢,٦١٣) من إجمالى عدد (٣١,٣٨١,٨٤٤) حق لهم التصويت، بينما بلغ عدد الذين شاركوا بأصواتهم فى الدورة الأولى (١٨,١٤١,٩٨٥) من إجمالى (٢٣,٢٧٧,٨٧١). وكذلك الأمر بالنسبة لانتخابات الدورة الثالثة التى أجريت أواخر عام ١٩٩٨م، حيث بلغ عدد المشاركين فيها حوالى (١٧,١٣٥,٩٨٣) من إجمالى (٣٨,٥٥٠,٥٩٧).

ومع ذلك، تميزت الدورة الثالثة لمجلس الخبراء عن الدورتين السابقتين بما يلى:

١ – أن التيارات السياسية المشروعة قد شاركت لأول مرة فى العملية الانتخابية مثل رابطة الفقهاء المناضلين اليمينية المتشددة، تجمع الفقهاء المناضلين اليسارى، جمعية المؤتلفة الإسلامية، حزب كوادر البناء، جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية ورابطة إيران المستقلة.

٢ – رغم أن المرأة شاركت فى أول دورة لمجلس الخبراء ممثلة فى السيدة/ منيره كَرجى، إلا أن عدد المتقدمات للترشيح فى هذه الدورة بلغ تسع مرشحات، كانت زوجة الرئيس الأسبق محمد على رجائى من بينهن. رغم أن جميعهن رفضت صلاحيتهن من قبل مجلس صيانة الدستور لأسباب رآها قانونية.

٣ – أن اليمين الوسط أو التيار المعتدل أصبح له سبعة وعشرون مقعدًا، ولليسار مقعدان، وذلك لأول مرة، علاوة على فوز المستقلين بتسعة مقاعد، بينما فاز اليمين المتشدد بسبعة وأربعين مقعدًا وهو يمثل الأغلبية بذلك.

٤ – أن الرئيس رفسنجانى هو الفائز الوحيد بأعلى أصوات حصل عليها مُرشح فى هذه الانتخابات، رغم المنافسة الشديدة التى قادها ضده "آية الله مشكينى". كما فاز رفسنجانى برئاسة مجلس الخبراء فى دورته هذه (الثالثة).

مجلس صيانة الدستور

يبدو أن فكرة إيجاد جهاز رقابى على المؤسسات التشريعية فى إيران تعود إلى الدستور الأول الذى صدر عام ١٩٠٦م، حيث نص على تأليف لجنة خُماسية عليا جميع أعضائها

من كبار الفقهاء، تنحصر مُهمتها فى النظر فى كل تشريع يصدره البرلمان قبل أن يتخذ صيغته النهائية وفقًا للشريعة الإسلامية وروح المذهب الشيعى، المذهب الرسمى للبلاد.

وقد نص المبدأ الحادى والتسعون من الدستور فى نظام الجمهورية الإسلامية على أن المهمة الأساسية لمجلس صيانة الدستور هى "مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامى مع الأحكام الإسلامية والدستور".

أما إذا وجد مجلس صيانة الدستور أن ما اتخذه مجلس الشورى من قرارات غير مطابقة للموازين الإسلامية ولمواد الدستور "فعليه إعادته إلى مجلس الشورى الإسلامى لإعادة النظر فيه وإلا يعتبر نافذ المفعول" (المبدأ ٩٤). على أن الحكم على قرارات مجلس الشورى الإسلامى بالقبول يكون بأغلبية فقهاء مجلس صيانة الدستور، أما إذا جاء بالرفض فيكون بأكثرية جميع الأعضاء فيه (المبدأ ٩٦).

وقد نص المبدأ السابع والتسعون على أن أعضاء مجلس صيانة الدستور يمكنهم حضور جلسات مجلس الشورى الإسلامى توفيرًا للوقت. وضمانًا لسرعة البت فى القوانين أو اللوائح أو المشاريع المطروحة فى جدول أعماله.

والمهمة الثانية لمجلس صيانة الدستور – طبقًا للمبدأ الثامن والتسعين – أنه هو المختص أو الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور.

وكذلك حدد المبدأ التاسع والتسعون لمجلس صيانة الدستور مهمة تولى "الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة وانتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات التى تجرى لمجلس الشورى الإسلامى، وعلى الاستفتاءات العامة".

وتعد المهمة الأخيرة من القضايا التى تثير جدلاً واسعًا بين التيارات السياسية بمختلف توجهاتها، وتتصاعد حدته كلما أجريت واحدة من هذه الانتخابات، وربما تعددت الأسباب وراء ذلك بتعدد هذه الانتماءات السياسية أيضًا، فاليساريون والمعتدلون بكافة تنوعاتهم يشددون على أن أعمال مجلس صيانة الدستور جميعها تعمل لحساب غيرهم من اليمينيين المتشددين من حيث إنه يرفض صلاحية معظم مرشحيهم فى الانتخابات، رغم أن بعضهم قد أجيزت صلاحيتهم إما فى انتخابات سابقة أو لمنصب حكومى رسمى أيضًا.

بينما يرى اليمينيون المسيطرون على مجلس صيانة الدستور أنه يعمل فى سبيل صيانة النظام وإسلاميته والحفاظ على مبدأ ولاية الفقيه، وأن هؤلاء المنتقدين بعملهم هذا إنما يوجهون لطمة لركن هام من أركان النظام الإسلامى فى إيران.

على أى حال سيظل الجدل دائرًا فى المستقبل ما لم يطرأ تعديل على الدستور، وتعديل الدستور – فى تصورنا – ليس واردًا على أجندة العمل السياسى الإيرانى فى القريب المنظور.

ويتكون مجلس صيانة الدستور من اثنى عشر عضوًا، ستة منهم من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، وستة أعضاء من المسلمين ذوى الاختصاص فى مختلف فروع القانون.

أما الستة الفقهاء العدول فيعينهم القائد مباشرة، فى حين أنه يوقع على تعيين الستة الآخرين بعد أن يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم مجلس الشورى الإسلامى (المبدأ ٩١).

ودورة هذا المجلس تستمر لست سنوات. يتم تجديد نصفى له كل ثلاث سنوات من دور الانعقاد الأول له.

مجلس الشورى الإسلامى

يحتل مجلس الشورى الإسلامى مكانه بالغة الأهمية فى نظام الجمهورية الإسلامية بوصفه سلطة تشريعية له، ومن ثم اختص دستورها الصادر فى أعقاب انتصار الثورة الإيرانية (١٩٧٩/١١/١٥م) والذى أدخل عليه تعديل عام ١٩٨٩م بمجموعة صلاحيات نافذة جعلته يضطلع بدور قوى فى البلاد جنباً إلى جنب السلطة التنفيذية والقضائية اللتين تمارسان صلاحيتهما أيضا تحت إشراف "ولى الأمر المطلق وإمام الأمة" وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة فى الدستور.

وتبلغ مقاعد مجلس الشورى الإسلامى مائتين وسبعين مقعداً تزيد كل عشر سنوات طبقاً لنسبة الزيادة السكانية فى المجتمع، وهو ما سوف يحدث عند إجراء الانتخابات القادمة والمقررة لها عام ٢٠٠٠م موعداً لاختيار نواب المجلس السادس فى عمر الجمهورية الإسلامية فى إيران، والتى سوف تستمر أربع سنوات أخرى هى المدة النيابية التى حُددت دستورياً لهذا المجلس. ولقد راعى الدستور أحقية الأقليات الدينية الموجودة فى المجتمع فى

التمثيل النيابى طبقاً لنسبة تعدادهم. فخصص لليهود والزرادشتيين كل على حدة نائباً واحداً، فى حين تُمثَّل طائفتا الأشوريين والكلدانيين المسيحيتين بنائب واحد عنهما، وبآخر للمسيحيين من طائفة الأرمن. كما أنهم يؤدون اليمين على كتبهم المقدسة الخاصة بهم.

وعلى مدى ثمانية مبادئ كاملة تمثل الفصل السادس كله الذى جاء تحت عنوان "السلطة التشريعية" أوضح الدستور ما يخص مجلس الشورى الإسلامى بدءاً من عدد النواب وانتخابهم مروراً بصلاحياته وصولاً إلى توضيح العلاقة بينه بوصفه مؤسسة تشريعية وبين مجلس صيانة الدستور بوصفه مؤسسة رقابية على أعماله التشريعية من حيث شرعيتها الدستورية والإسلامية.

وقد خص الدستور مجلس الشورى الإسلامى بأربع عشرة صلاحية أساسية، يمكن رصدها على النحو التالى:

١ – سن القوانين فى كافة القضايا ضمن الحدود المقررة دستوريًا.

٢ – شرح القوانين العادية.

٣ – التدقيق والتحقيق فى كافة شئون البلاد.

٤ – التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

٥ – إجراء أى تعديل جزئى على حدود البلاد لا يكون إلا بموافقته.

٦ – البت فى طلب الحكومة فرض الأحكام العرفية (المقرر لها شهر)، وعليها استئذانه فى تمديدها.

٧ – البت فى التعاملات المالية الخاصة بأخذ القروض أو تقديمها أو تقديم المنح سواء الداخلية منها أو الخارجية.

٨ – البت فى طلب الحكومة توظيف خبراء أجانب فى البلاد.

٩ – البت فى نقل ملكية العقارات الحكومية أو المبانى الأثرية للملكية الفردية.

١٠ – منح الحكومة الثقة، وطرحها عنها واستجوابها.

١١ – استجواب الوزراء، وطرح الثقة عنهم.

١٢ – استيضاح رئيس الجمهورية، والتصويت بالأكثرية على عدم كفاءته، ورفع تقرير إلى القائد لاتخاذ ما يراه فى صالح البلاد.

١٣ – التحقيق فى الشكاوى المحررة ضد السلطتين التنفيذية والقضائية وإعداد الردود الكافية، وإعلان النتائج على الشعب إذا تعلق الأمر بشكوى ذات صفة عامة.

والحقيقة أن العمل البرلمانى فى إيران اتسم على مدى العشرين سنة الماضية بعدم الثبات على خط مستقر من الممارسة النيابية، وربما يرجع ذلك لسببين:

الأول: أن توجهات المجلس وممارساته ترتسم وفقًا لطبيعة التيار السياسى الغالب على مقاعده، فالممارسة النيابية كانت وما زالت سجالاً بين هذه التيارات المتنوعة فى إيران. ففى الثمانينات مثلاً سيطرت أغلبية اليسار المتشدد بزعامة "آية الله مهدى كروبى" الرئيس الحالى لتجمع الفقهاء المناضلين اليسارى الذى رأس مجلس الشورى، بينما يتسيد اليمين المتشدد المجلس بزعامة رئيسه الحالى على أكبر ناطق نورى، وما بين التيارين مدة رئاسة هاشمى رفسنجانى البرجماتية له. ومن ثم يمكن القول أن الانتماء السياسى يُعد محددًا أساسيًا لتوجهات وأعمال مجلس الشورى الإسلامى.

الثانى: أن مجلس صيانة الدستور يمثل سلطة رقابية حاكمة على أعمال المجلس وممارساته، بل إن المبدأ الثالث والتسعين قد أكد على أن "لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامى دون وجود مجلس صيانة الدستور".

ورغمًا عن ذلك يمثل مجلس الشورى الإسلامى من حيث القوة الضلع الثالث فى مثلث السلطة والنظام فى إيران، وذلك بالتوازى مع السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، ومن ثم لعب مجلس الشورى الإسلامى دورًا أساسيًا (طبقًا للمادة الثانية من المبدأ التاسع والثمانين من الدستور) فى الإطاحة بأول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية (أبى الحسن بنى صدر) فى بداية الثورة، كما أطاح (طبقًا للمادة الأولى من المبدأ السابق) بكل من وزير المالية والاقتصاد محافظ البنك المركزى (محسن نور بخش) فى بداية التسعينات زمن حكومة الرئيس هاشمى رفسنجانى، وبوزير الداخلية السابق (عبد الله نورى) فى حكومة الرئيس خاتمى ١٩٩٨م.

لقد كانت الإطاحة بالوزيرين السابقين، بمثابة مؤشر قوى على الصراع بين التيارات السياسية، سواء داخل جدران المجلس أو خارجه، فى حين أن الأغلبية اليمينية فى المجلس الحالى لم تشأ أن تقدم لوزير المخابرات السابق "قربان على درى نجف أبادى"

أى استجواب، ولا استوضحه الأعضاء حتى بعدما ثبت تورط جهاز المخابرات الإيرانى فى عمليات العنف والقتل التى شهدت إيران أحداثها خلال عام ١٩٩٨م.

ويبدو أيضًا أن المجلس لم يمارس صلاحياته بالنسبة لاستقدام الحكومة الخبراء الصينيين والكوريين والروس للعمل فى برامج تطوير الصواريخ الإيرانية البعيدة المدى. واستكمال تشغيل مفاعل بوشهر النووى.

على أية حال فإن الدورة القادمة لمجلس الشورى الإسلامى ستتيح فرص إمكانات أكبر أمام المعتدلين، ومعظمهم من ذوى الاختصاص، للفوز بمقاعد أكثر مما هو لهم فى الدورة الخامسة (الحالية).

مجمع تشخيص مصلحة النظام

تعود فكرة وجود "مجمع تشخيص مصلحة النظام" إلى عام ١٩٨١م، عندما وجه هاشمى رفسنجانى – وقت أن كان رئيسًا لمجلس الشورى الإسلامى – رسالة إلى آية الله خمينى يستحثه فيها على ضرورة إيجاد جهاز أو مؤسسة دستورية تعمل على حفظ مكاسب الثورة ودرء المفاسد عنها وتقوم بالتنسيق بين سلطات الحكم الثلاث (التشريعية – القضائية – التنفيذية) وتتوفر على حسم أى تناقض أو إشكاليات قد تنشأ بينها فى المستقبل، سيما وأن حالة الحرب والثورة فى إيران كانت قد فرضت ظروفًا تاهت فيها حدود أو محددات مؤسسية الحكم القانونية والدستورية.

وقد أصدر آية الله خمينى قراره بإنشاء هذا المجمع عام ١٩٨٧م؛ وللوقوف على مدى الأهمية التى يتمتع بها هذا المجمع بوصفه مؤسسة سيادية، فعلينا أولاً أن نطالع الدستور الذى أورد مواد وبنودًا خاصة بهذا المجمع ثم نلقى الضوء على مجموع التعديلات التى أجراها رفسنجانى عند توليه رئاسة هذا المجمع.

إنه إذا كان الدستور قد كفل لمجلس الخبراء سلطة رقابية على منصب القائد تسمح له بترشيحه أو عزله، وإذا كان قد منح مجلس صيانة الدستور سلطة مراقبة أعمال مجلس الشورى الإسلامى، فيمكن القول بأن الدستور قد جعل مجمع تشخيص مصلحة النظام شريكًا للقائد العام للثورة فى اتخاذ القرارات ومستشارًا له؛ لذا عندما نجد أن المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور ناصًا على مجموع صلاحيات القائد فى إحدى عشرة مادة منها فإنه فى المادة الثامنة قد حدد دور مجمع تشخيص مصلحة النظام من هذه الصلاحيات بأن يكون

فى "حل كافة مشكلات النظام التى لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام". كما أن المبدأ الحادى عشر بعد المائة من الدستور قد خص هذا المجمع بسلطة المشاركة فى تشكيل مجلس قيادة مؤقت فى حالة إعلان مجلس الخبراء عن عجز القائد عن القيام بمهامه أو وفاته أو عزله تحت أى ظرف من الظروف. على أن يكون هذا المجلس مكونًا من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وأحد أعضاء مجلس صيانة الدستور الذى يختاره مجمع تشخيص مصلحة النظام.

هذا فضلاً عن أن المبدأ الثانى عشر بعد المائة من الدستور خول لمجمع التشخيص صلاحية فض النزاع بين مجلس صيانة الدستور وبين مجلس الشورى الإسلامى، إذا رفض الثانى توصيات الأول، وذلك بأن يحيل القائد الخلاف إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام لفضه وحسمه. عملاً بالنص الدستورى الذى شدد على ضرورة أن يتشاور فى كافة الأمور وحتى المهام التى أوكلها الدستور للقائد مع مجمع تشخيص المصلحة.

وإذا كان الدستور قد نص فى المبدأ الثانى عشر بعد المائة على "أن يقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع" فقد أتاح للمجمع أيضًا استقلاليته فى إعداد اللوائح والمقررات التنظيمية الخاصة به، وأن يصدق عليها أعضاء المجمع أنفسهم على أن ترفع إلى القائد للموافقة.

والواقع أن تولى على أكبر هاشمى رفسنجانى رئاسة هذا المجمع بعد انتهاء مدتى رئاسته للجمهورية قد فتح باب إمكانات أكبر لإدخال تعديلات أشمل وصلاحيات أوسع على هذا المجمع جعلت منه المؤسسة الأولى فى ترسيم السياسات العامة للدولة ومن رفسنجانى رجلاً ثانيًا فى هرم السلطة فى إيران والذى يضطلع بدور فى السياسة الخارجية أيضًا، ولعل زيارته الأخيرة (١٩٩٨م) للمملكة العربية السعودية ثم البحرين قد أكدت ذلك. هذا فضلاً عن دوره البارز أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد بطهران ١٩٩٧م.

وقد وزع رفسنجانى مهام مجمع تشخيص مصلحة النظام على خمس لجان داخلية به هى:

١ - لجنة الشئون الاقتصادية والمالية.

٢ - لجنة شئون السياسة الخارجية والأمن والبترول.

٣ - لجنة الشئون الثقافية والعلمية.

٤ – لجنة شئون التخطيط والمرافق الأساسية.

٥ – لجنة الشئون الاجتماعية والقضائية.

وقد ضم مجمع تشخيص مصلحة النظام – بعد التعديلات – بعضًا من الرموز الثورية بمختلف انتماءاتهم السياسية، ومن كوادر البناء ممن سبق لهم تولى مناصب حكومية بعد الثورة، علاوة على رؤساء السلطات الثلاث، وأعضاء مجلس صيانة الدستور. ورئيس اللجنة المختصة بمجلس الشورى الإسلامى والوزير المختص بالموضوع إذا تطلب الأمر ذلك.

ويشمل مجمع تشخيص مصلحة النظام كلاً من:

١ – على أكبر هاشمى رفسنجانى.	
٢ – ناطق نورى.	رئيس السلطة التشريعية.
٣ – محمد يزدى.	رئيس السلطة القضائية.
٤ – محمد خاتمى.	رئيس السلطة التنفيذية.
٥ – مهندس مير حسين موسوى.	رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق.
٦ – دكتور على أكبر ولايتى.	وزير الخارجية السابق.
٧ – مهندس حبيب الله عسكر أولادى.	رئيس جمعية المؤتلفة الإسلامية.
٨ – مهندس مصطفى مير سليم.	وزير الثقافة والإرشاد الأسبق.
٩ – مهندس بيزن نامدار زنكنه.	وزير الطاقة السابق.
١٠ – مهندس غلام رضا آقا زاده.	وزير النفط السابق.
١١ –محمد محمدى ريشهرى.	رئيس جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية (حلت نفسها فى أواخر عام ١٩٩٨م).
١٢ – عبد الله نورى.	وزير الداخلية السابق.
١٣ – محمد هاشمى رفسنجانى.	(شقيق رفسنجانى).
١٤ – محسن نور بخش.	محافظ البنك المركزى ووزير الاقتصاد الأسبق.
١٥ – مهدوى كنى.	رئيس رابطة الفقهاء المناضلين.
١٦ – أحمد جنتى.	إمام جمعية طهران المشارك وأمين عام مجلس صيانة الدستور.
١٧ – حسن حبيبى.	مساعد أول رئيس الجمهورية لشئون مجلس الوزراء السابق.

١٨ – قربانعلى درى نجف ابادى. وزير المخابرات السابق.
١٩ – محمد رضا توسلى. عضو مجلس الخبراء الحالى.
٢٠ – مرتضى نبوى. وزير البريد والبرق والهاتف الأسبق.
٢١ – محسن رضائى. قائد جيش الحرس الثورى السابق.
٢٢ – واعظى طبسى.
٢٣ – دكتور على لاريجانى.
٢٤ – آية الله موسوى خوئينها.
٢٥ – فيروز آبادى.

ثانيًا: الشخصيات:

خامنئى (الشهيد الحى)

ولد آية الله على خامنئى عام ١٩٣٩م، بمدينة مشهد الواقعة شمال شرقى إيران. انتقل فى صباه إلى قم لينخرط فى الدراسة الفقهية فى حوزتها العلمية حتى عام ١٩٦٤م، ليعود مرة أخرى إلى مسقط رأسه. على أنه أنهى دراسته فى حوزة مشهد عام ١٩٦٨م. وقد تتلمذ خلال هذه المدة على يد آية الله خمينى أى وهو فى التاسعة والعشرين من عمره.

وقد تعرض خامنئى للاعتقال والسجن حوالى ثلاث مرات فيما بين عامى ١٩٦٤ و١٩٧٨. وبعد انتصار الثورة الإسلامية ونشوب الحرب مع العراق عينه خمينى مندوبًا لمجلس قيادة الثورة فى الجيش، ونائبًا لشئون الثورة بوزارة الدفاع. ثم عُين قائدًا لجيش الحرس الثورى إلى جانب تعيينه خطيبًا للجمعة فى مُصلى طهران. وكان قد انتخب عضوًا لمجلس الشورى الإسلامى عام ١٩٨٠م عن طهران. واختاره خمينى أيضًا ممثلاً عنه فى المجلس الأعلى للدفاع. وقد تعرض خامنئى عام ١٩٨١م لمحاولة اغتيال فاشلة. ورغم أنه نجا منها إلا أنها تركت فى يده وصدره آثارًا شديدة للغاية ما زال يعانى منها.

وفى عام ١٩٨١م، فاز فى انتخابات رئاسة الجمهورية بعد اغتيال محمد على رجائى، واستمر فى هذا المنصب فترتين متتاليتين حتى عام ١٩٨٩م. وبعد وفاة آية الله خمينى رشحه مجلس الخبراء الذى كان عضوًا فيه، خليفة له ليصبح مرشدًا عامًا للثورة.

رفسنجانى

ولد على أكبر هاشمى بهرمانى فى رفسنجان فى أسرة مكونة من تسعة أفراد عام ١٩٣٤م. ونظرًا لعدم وجود مدرسة بقريته التحق بالكتاب لتعلم القرآن. وعندما بلغ الرابعة عشرة من عمره توجه إلى قم للدراسة بحوزتها، حيث أنهى درس الخارج على يد كل من آية الله خمينى، "بروجردى"، "منتظرى"، "طباطبائى". وبعدها طاف بالقرى والمدن الإيرانية بوصفه داعية.

تميز عمله الثورى بالتنظيم والتركيز على الجوانب الفكرية، ففى شبابه أسس بالتعاون مع "جواد باهنر" – الذى تولى رئاسة الوزراء فى بدايات الثورة الأولى – دارًا للنشر والتوزيع هى "مكتب تشيع". كما انضم إلى عضوية منظمة "فدائيان إسلام" أثناء الحركة الوطنية التى قادها "آية الله كاشانى" والدكتور "محمد مصدق" فى الخمسينات، وساهم إسهامًا فى نشر الوعى الثورى ضد الشاه.

تعرض للسجن والاعتقال مرات عديدة فيما بين عامى ١٩٦٤ و١٩٧٨م بتهم متعددة؛ منها اشتراكه فى اغتيال "حسن على منصور" أحد رؤساء الوزراء فى عهد الشاه، وتأليفه كتاب بعنوان "مصير فلسطين أو السجل الأسود للاستعمار"، وكذلك بتهمة العمل على تكوين تنظيمات سياسية غير مشروعة ومساعدة أسر المعتقلين فى عهد الشاه.

اشترك مع "بهشتى" وخامنئى وباهنر فى تأسيس "حزب جمهورى إسلامى"، وعندما انتصرت الثورة أصبح أول وزير للداخلية فى عهد الثورة، ثم عضوًا فى أول انتخابات لمجلس الشورى الإسلامى عن طهران فرئيسًا للمجلس نفسه.

عينه آية الله خمينى ممثلاً له فى المجلس الأعلى للدفاع وكان المتحدث الرسمى باسمه، وفى عام ١٩٨٣م فاز بعضوية مجلس الخبراء عن دائرة طهران وانتخب نائبًا أولاً لرئيسه.

وفى عام ١٩٨٤م، عينه آية الله خمينى عضوًا فى المجلس الأعلى للثورة الثقافية إلى جانب إعادة ترشيحه رئيسًا لمجلس الشورى الإسلامى.

تولى رئاسة الجمهورية بعد فوزه فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٨٩م، وأعيد انتخابه مرة أخرى لمدة رئاسية ثانية حتى عام ١٩٩٧م، وخلال ذلك قاد رفسنجانى عمليات إعادة البناء، وتأسيس تكتلات سياسية معتدلة لعل أبرزها كوادر البناء.

ويشغل الآن منصب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، وعضوًا ورئيسًا لمجلس خبراء القيادة.

ناطق نورى

ولد على أكبر ناطق نورى بمدينة نور بمحافظة مازندران، شمالى إيران، عام ١٩٤٣م. تعلم القرآن وحصل على الشهادتين الابتدائية والإعدادية فى مدينته، ثم انتقل إلى قم للدراسة فى الحوزة العلمية. وهناك أتيحت له فرصة التعرف على رموز الثورة الإيرانية، الذين من أبرزهم هاشمى رفسنجانى و"مهدوى كنى"، و"باهنر" .. وغيرهم. ثم انخرط فى الدعاية المضادة للشاه، الأمر الذى عرضه للمضايقات الأمنية التى تزايدت حدتها بعد هجوم قوات الأمن على المدرسة الفيضية بقم، فاضطر إلى الهرب إلى طهران، وهناك التحق بالجامعة، وحصل على ليسانس الآداب. وقد تعرض للاعتقال عدة مرات بسبب نشاطاته السياسية.

وبعد انتصار الثورة كان من بين المجموعة التى استقبلت آية الله خمينى عائدًا من منفاه عام ١٩٧٩م، ثم عينه آية الله خمينى مساعدًا لآية الله مهدوى كنى فى تولى رئاسة اللجان الثورية التى كانت منوطة بتنفيذ القرارات الثورية، التى اتسم أغلبها بالعنف.

أصبح ناطق نورى وزيرًا للداخلية فى وزارة حسين مير موسوى، وعضوًا فى لجنة متابعة قرارات آية الله خمينى.

وينتمى ناطق نورى إلى تيار اليمين المتشدد المؤيَّد من رجال البازار، ومن ثم فاز بعضوية مجلس الشورى الإسلامى عن دائرة طهران فى كل الدورات الأربع السابقة، والخامسة الحالية، كما تولى رئاسة هذا المجلس لدورتين متتاليتين، الدورة الحالية التى ستنتهى عام ٢٠٠٠م إحداهما. وقد أخفق نورى فى الفوز برئاسة الجمهورية التى أجريت انتخاباتها عام ١٩٩٧م؛ حيث اقتنص محمد خاتمى أغلبية الأصوات لصالحه، ليستمر ناطق نورى رئيسًا للمجلس حتى كتابة هذه السطور، وزعيمًا للمتشددين من أنصار رابطة الفقهاء المناضلين اليمينية.

خاتمى

ولد محمد خاتمى بمنطقة أردكان بمحافظة يزد عام ١٩٤٣م، فى أسرة علمية؛ فوالده هو روح الله خاتمى أحد الفقهاء البارزين والذى كان له دور كبير فى تعليم ابنه. وقد أنهى خاتمى دراسته الابتدائية والإعدادية فى محل ميلاده، ثم توجه بعدها إلى قم عام ١٩٦١م

ليستكمل دراسته الفقهية التى بدأها على يد والده. وبعدها انتقل إلى أصفهان ليلتحق بالجامعة هناك فدرس الفلسفة إلى جانب دراسته الفقهية فى حوزتها العلمية. وفى عام ١٩٧٤م تزوج خاتمى وأنجب ولدًا وبنتًا.

وقد انخرط فى الأعمال الثورية ضد حكومة الشاه، وتكاد معظم البيانات والمنشورات أو التصريحات الثورية التى انتشرت داخل البلاد، تكون جميعها من إنشائه هو بالاتفاق مع قادة العمل الثورى.

وبعد انتصار الثورة عمل رئيسًا للمركز الإسلامى بهامبورج حتى عاد عام ١٩٨٠م، ليرشح نفسه فى أول انتخابات لمجلس الشورى الإسلامى ليصبح نائبًا عن مدينة أردكان. وإلى جانب ذلك عينه خمينى رئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة كيهان الصحفية. ثم أصبح وزيرًا للثقافة والإرشاد فى وزارة المهندس مير حسين موسوى عام ١٩٨٢م. وفى أثناء الحرب العراقية الإيرانية عمل وكيلاً للثقافة بالقيادة العامة للقوات المسلحة ورئيسًا لإدارة الشئون المعنوية. وبعد ذلك عينه الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى وزيرًا للثقافة والإرشاد مرة أخرى، ثم مستشارًا ثقافيًا له ورئيسًا للمكتبة الوطنية. وفى عام ١٩٩٦م عينه المرشد العام للثورة عضوًا فى المجلس الأعلى للثورة الثقافية.

وفى صيف عام ١٩٩٧م فاز بأغلبية الأصوات (٢٠٠٧٨١٨٧) صوتًا فى انتخابات رئاسة الجمهورية، ليصبح خامس رئيس لجمهورية إيران الإسلامية.

رجائى

ولد محمد على رجائى فى بيئة فقيرة ولأسرة رقيقة الحال، سنة ١٩٤٢م، بمدينة قزوين شمال غربى إيران. توفى والده وهو فى الرابعة من عمره؛ فتولى رعايته شقيقه الذى يقيم بطهران ويعمل بها. ورغم الظروف المعيشية الصعبة وفق رجائى فى الحصول على الشهادة الابتدائية باعتماده على ذاته، حيث كان يعمل إما بائعًا فى أحد الحوانيت بقزوين أو بائعًا متجولاً فى شوارع طهران. ثم تطوع فى القوات الجوية. وأثناء التحاقه بها اتصل بالعناصر الثورية وتعاون معها، كما نجح فى الحصول على دبلوم الرياضيات أيضًا. وبعد مدة وجيزة استقال من العمل العسكرى ليعمل مدرسًا، وخلال عمله هذا التحق بأحد المعاهد العليا الذى تخرج فيه عام ١٩٥٩م، وبعد كد وعناء تزوج رجائى عام ١٩٦٢م.

وفى الستينات توطدت علاقة محمد على رجائى بآية الله طالقانى وانخرط فى العمل المناهض للشاه مما عرضه للسجن عدة مرات آخرها عام ١٩٧٤م، ومكث به حتى بدايات الثورة.

عمل رجائى بقدرة ونجاح أثناء توليه منصب رئيس الوزراء، قبل أن يُلغى، ثم بكفاءة وثورية أكثر عندما أصبح رئيسًا للجمهورية بعد عزل أول رئيس لها (أبو الحسن بنى صدر) وقد اغتيل فى الانفجار الذى دمر مجلس الوزراء عام ١٩٨١م عن عمر يناهز التاسعة والثلاثين.

بهشتى (الشهيد المظلوم)

ولد آية الله محمد حسينى بهشتى فى (لومبان) بأصفهان ١٩٢٨م تعلم القرآن فى طفولته. ثم أنهى دراسته الإعدادية عام ١٩٤١م، وعندما احتلت القوات الإنجليزية والروسية إيران أثناء الحرب العالمية الثانية انتقل إلى قم عام ١٩٤٢م، ليستأنف دراسته الفقهية عام ١٩٤٦م إلى جانب دراسته للأدب العربى والمنطق واللغة الإنجليزية.

تتلمذ على يد كل من آية الله بروجردى وآية الله خمينى وآية الله طباطبائى. ثم التحق بعد ذلك بكلية الإلهيات والمعارف الإسلامية وحصل على دبلوم الآداب. كما أتم دراسته للغة الإنجليزية أيضًا. عمل مدرسًا فى قم وأسس مدرسة بها. وينظر إليه الإيرانيون على أنه أول من أوجد الصلة بين الجامعة والحوزة العلمية. وقد سافر بهشتى إلى هامبورج وأسس اتحاد الطلاب الإسلامى هناك، حتى عاد عام ١٩٦٠م. غير أن السلطات منعته من السفر مرة أخرى. وفى المدة من ١٩٦٣م وحتى ١٩٧٩م، كان من أبرز العناصر الثورية النشطة ويعد المؤسس لرابطة الفقهاء المناضلين.

وبعد نجاح الثورة تولى منصب رئيس مجلس الدولة الأعلى للقضاء والذى استطاع إدخال تعديلات حاسمة عليه، كما أدخل على السلطة القضائية نظامًا شرطيًا خاصًا بها "شرطة القضاء". وقد اغتيل بهشتى فى الانفجار الذى أطاح بمقر الحزب الجمهورى ومعه اثنان وسبعون من أعضاء وقادة الثورة، عن عمر يناهز الثانية والخمسين.

باهنر

ولد محمد جواد باهنر فى عام ١٩٣٤م، بمدينة كرمان فى أسرة رقيقة الحال، توجه إلى قم فى سن العشرين، بعد أن التحق بالكتاب والمدرسة "المعصومية" بكرمان، ليستكمل

دراسته للمعارف الدينية والفقهية على يد آية الله بروجردى وآية الله خمينى وآية الله طباطبائى. وفى عام ١٩٥٨م، تخرج فى كلية الإلهيات، ثم حصل بعد ذلك على الماجستير فى التربية. وانضم للعمل فى جهاز التربية والتعليم بطهران مؤلفًا للكتب الدينية الخاصة بمرحلتى التعليم الإعدادى والثانوى فى عهد الشاه. وفى طهران أصبح عضوًا فى جمعية المؤتلفة الإسلامية التى تعتبر امتدادًا لمنظمة "فدائى إسلام" التى أسسها نواب صفوى فى منتصف هذا القرن، ليبدأ نضاله ضد النظام الملكى.

وبعد انتهاء الثورة الإيرانية تولى رئاسة الوزراء فى عهد الرئيس محمد على رجائى. وقد اغتيل معه فى الانفجار الذى دمر مبنى مجلس الوزراء عام ١٩٨١م.

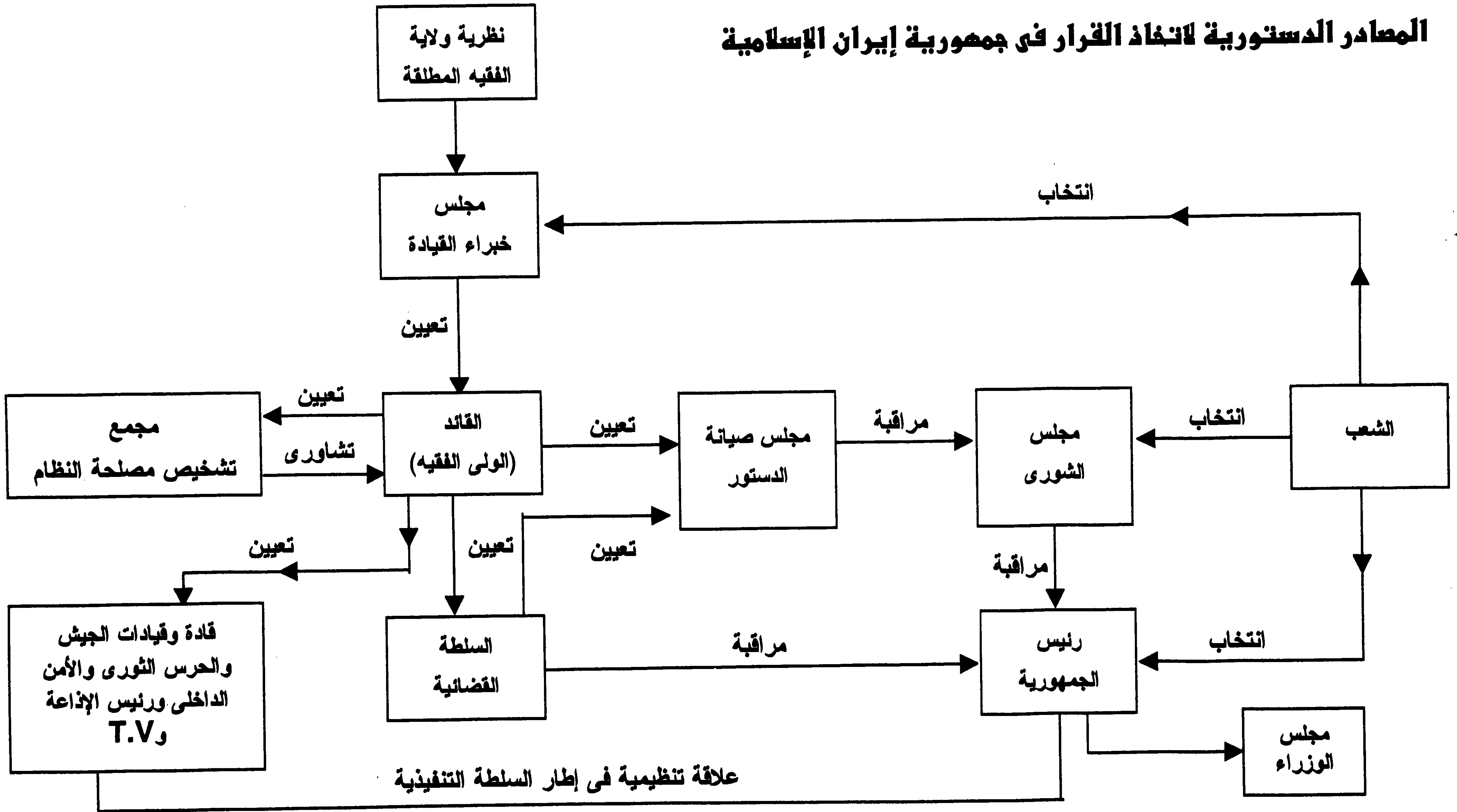
وعلى أية حال أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب الذى نرى أنه اتسم فى عمومه بسمتين بارزتين، هما الوضوح والصراحة، مقارنة بما كتبه غيره - وهم قليل - فى السياسة الخارجية، وبالتبسيط مقارنة بالمشاكل الحقيقية، والقضايا الكبرى الراهنة، الموجودة داخليًا وخارجيًا. وأدعو الله عز وجل أن أكون قد وفقت فى تقديم ما يفيد القارئ المتخصص فضلاً عن القارئ العام والمهتم بمحاولة فهم ما يجرى داخل إيران

القاهرة فى ٢٣ شعبان ١٤٢٠هـ

الموافق أول ديسمبر ١٩٩٩م

سعيد الصباغ

المصادر الدستورية لاتخاذ القرار فى جمهورية إيران الإسلامية



الهيكل التنظيمى لوزارة الخارجية الإيرانية

وزير الخارجية

- مكتب الوزير
- الإدارة المركزية لشئون العاملين
- الإدارة العامة للفحص ودراسة الشكاوى
- وكيل الوزارة ومساعد الوزير لشئون التنسيق
  - مكتب دراسة التقارير
  - مساعد الوزير للشئون السياسية والمساعدة
    - الإدارة العامة للسكرتارية
    - إدارة المراسم
    - الإدارة العامة للترجمة
  - مساعد الوزير لشئون الدول العربية والإفريقية
    - إدارة الخليج الفارسى
    - إدارة الشرق الأوسط العربى وشمال إفريقيا
    - الإدارة الإفريقية
  - مساعد الوزير للشئون الأسيوية
    - إدارة أقصى أسيا
    - إدارة جنوب أسيا ودول المحيط
    - إدارة غرب أسيا
  - مساعد الوزير للشئون الأوربية والأمريكية
    - الإدارة العامة للشئون الأمريكية
    - إدارة دول غرب أوربا
    - إدارة دول شرق أوربا
  - مساعد الوزير للشئون الدولية
    - الإدارة العامة للشئون السياسية والدولية
    - الإدارة العامة للمنظمات الدولية المتخصصة
    - مكتب المؤتمرات الدولية
  - مساعد الوزير للشئون القانونية والقنصلية والبرلمانية
    - الإدارة القانونية
    - الإدارة القنصلية
    - مكتب الشئون البرلمانية
  - مساعد الوزير للشئون المالية والإدارية
    - مكتب التنظيم والميزانية
    - إدارة الشئون الإدارية
    - إدارة الشئون المالية
    - الإدارة العامة للمنقولات والتأثيث
    - مكتب النظم والأساليب
  - مساعد الوزير لشئون الاتصال
    - إدارة المعلومات والمطبوعات
    - إدارة العلاقات العامة والنشر
    - مكتب الأنشطة الإسلامية والشعبية
  - مساعد الوزير لشئون التعليم والبحوث
    - مركز الدراسات السياسية والدولية
    - مكتب التخطيط والخدمات التعليمية
    - كلية العلاقات الدولية
  - ممثليات جمهورية إيران الإسلامية فى الخارج

المصدر: سياستكزاران ورجال سياسى در روابط خارجى ايران، دفتر مطالعات سياسى وبين المللى، جاب أول طهران ١٣٦٩.

مدخل إلى السياسة الخارجية

لجمهورية إيران الإسلامية

دكتور بيژن ايزدى

مفهوم الدبلوماسية

وشرح أركانها من منظور سياسة إيران الخارجية

تعد الدبلوماسية غربية الأصل مفهوما وعملا، ويرى بعض المؤرخين أنها، فى الواقع، كانت علاجا للحروب فى زمن الحضارات القديمة. وتعتبر بيزنطة، من حيث الأسبقية، هى أم الدبلوماسية بمعناها الأعم والأشمل؛ أى إيفاد الرسل بغرض شرح وجهات نظر الحكام ونواياهم، إلا أن الفضل يعود إلى " فينز" فى بلورة النظام الدبلوماسى وتنظيمه وأرشفته، وبعبارة أخرى، فقد انبنت الدبلوماسية الكلاسيكية على أفكاره.

ولقد انتهج الرومان واليونانيون وكذلك الفرنسيون العمل الدبلوماسى على النحو الذى نعرفه اليوم، لذا فإننا نعتبر المبادئ الدبلوماسية، فى الواقع، سواء من حيث معناها اللغوى أو من حيث مفهومها ومحتواها، مبادئ غربية، وبناء عليه ربما نكون مضطرين لأن نستعمل – على المستوى العلمى فقط – مصطلح الدبلوماسية الكلاسيكية، على النحو الذى شرحه ووضحه الغرب لمضامينه الخاصة، فى توضيح وجهات نظر جمهورية إيران الإسلامية فى مجال السياسة الخارجية وتنفيذها، وبما أن هناك تفاوتًا فى المحتوى والمضمون فيمكن أن يصبح الاصطلاح خاصًا ومختلفاً أيضا.

على كل، نرى أنه من الضرورى أن نستفيد من النطاق أو الإطار الكلاسيكى، وصولا إلى تعريف شامل لمفهوم الدبلوماسية فى سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية، أى من خلال التوصل إلى تعريف للدبلوماسية الكلاسيكية نصل إلى تعريف لدبلوماسية جمهورية إيران الإسلامية.

ويختلف تعريف الدبلوماسية باختلاف المناهج والمدارس المتنوعة، فالشيوعيون والرأسماليون والفاشيون والعسكريون، كل منهم تعاطى الدبلوماسية وفق رؤيته الخاصة، ولكن من المسلم به أن طريقة توظيف القدرات تعد مؤشرا هاما فى هذا الصدد، وجدير بالذكر هنا أن كل من سعوا لجعل الدبلوماسية ذات نظام كلاسيكى قد استطاعوا بذلك أن يجدوا لها مبادئ ونظم، فمثلا هناك عدد من أنصار الكلاسيكية فى الدبلوماسية يعتقدون أن الدبلوماسية هى فن التوظيف الأمثل لأقل قوة، أو بعبارة أخرى هى فن اللعب بالقوة فى المحيط الدولى.

ولا شك أن الدبلوماسية ذات صلة مباشرة ووثيقة بظاهرة القوة فيمكن أن نتصور بوضوح أن توظيف كافة الإمكانات يحتاج إلى الإدارة والاختصاص، بحيث يتحقق الوصول إلى أقصى توظيف للمصالح المتاحة، وهذا الاستدلال يصدق أيضا في المقابل، أى أن القوة أيضا هى دعامة الدبلوماسية وركيزتها.

وترى بعض النظريات الأخرى خلاف هذا المفهوم للدبلوماسية، فهى فى نظرها سبيل علاج وفن شعوذة الضعفاء والعجزة، فالدولة القوية ليست فى حاجة للدبلوماسية، والضعفاء والعجزة فقط هم المضطرون لها وللمناورات السياسية فى مجال العلاقات الخارجية، وذلك بغرض الحفاظ على بقائهم.

أما التعريف الجامع المانع نسبيا للدبلوماسية، والذى نستدل على أساسه على السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ودبلوماسيتها فهو:

"الدبلوماسية هى أسلوب وفن توظيف كافة الإمكانات لتأمين المصالح الوطنية فى ميدان العلاقات الدولية".

ربما لا يشتمل هذا التعريف على كافة الأبعاد والتفاصيل والمبادئ الموجودة فى الدبلوماسية، ولكن سيفيدنا كثيرا بوصفه سبيلا سهلا يؤدى إلى دخولنا إلى عالم السياسة الخارجية، ولهذا فإننا سنبدأ فى تحليل كل جزئية وكل ركن فيه، وسنرى فى هذا الخصوص إلى أى مدى يتوافق كل هذا مع إيران الإسلامية وسياسة الإسلام الخارجية، وإلى أى حد يعد هذا المفهوم كلاسيكيا مبعثه العالم الغربى ثم سنقوم بتحليل وشرح المعانى الموجودة بنوع من الترتيب.

١- مهنة الدبلوماسية

الدبلوماسية تعد مهنة، لأن عامل التجربة فيها له أهمية، والمهنة من جنس الأداء. والواقع أن السياسة الخارجية هى مجموعة من العلوم والمعلومات والمبادئ والمقررات والاستراتيجيات التى تتوقعها دولة ما لتحركاتها الخارجية، التى تنطوى بدورها على إطار قيادى وسياسى، والدبلوماسية هى تنفيذ لهذه السياسات، وأنى يبدأ التنفيذ تنتهى حدود السياسة الخارجية وتبدأ حدود مهنة الدبلوماسية أو فن إدارة السياسة الخارجية وتنفيذها، ومن هذا المنطلق يظهر الفارق بين السياسة الخارجية بوصفها علما، وبين الدبلوماسية التى هى مهنة.

إن عاملى التمرس والتجربة هامين للغاية فى الدبلوماسية أو لفن إدارة السياسة الخارجية ولهذا نرى أن كل الدبلوماسيات الشابة المبتدئة، وعلى الأخص الأنظمة الدبلوماسية الناشئة والمبتكرة بفعل الثورات السياسية فى العالم تكون فى بداية أمرها خالية من التجربة ومشوبة بالأخطاء.

لقد كانت وزارة الخارجية فى الاتحاد السوفيتى السابق تسمى لجنة الشئون الخارجية، وقد أسسها وأدارها "شيشرين" ذلك الماركسى الثورى الذى كان مسجونا فى سويسرا، وكان تنظيمه وتكوينه لها يعتمد بشكل أساسى على جنود وضباط القوات البحرية السوفيتية، كما كان من خصوصيات شيشرين هذا أنه كان لا يثق ولا يطمئن لأحد مطلقا سوى لنفسه فى الأمور الإدارية، لذلك لم يستفد من موظف واحد فى نقل أى من المراسلات، أو فى إرسال أى من الملفات من غرفة إلى أخرى ، بل كان نفسه يقوم بهذه المهمة، فكان معظم وقته يمضى فى التحرك بين مكتبه والأرشيف وبين باقى المكاتب الأخرى، وكان من الطبيعى أن تجابه وزارة الخارجية التى قوامها شباب بلا تجربة مشكلات عدة، وهذا أمر طبيعى لكل دبلوماسية شابة . ولكن بعد حوالى أربعين عاما كان على رأس هذه الوزارة شخص آخر فى مثل شخصية جروميكو؛ إذ عمل فى عهده دبلوماسيون أفضل وأنشط من سابقيهم وأداروا سياسة الحرب الباردة بقوة وكفاءة. ولا بأس أن نعلم أن من عجائب السيد شيشرين أنه لم يكن يستطيع النوم ليلا، فاعتاد النوم نهارا، لذلك كانت وزارة الخارجية السوفيتية فى أثناء توليه رئاسة لجنة الشئون الخارجية معطلة نهارا، منهمكة فى مباشرة مهامها ليلا، لهذا كانت السفارات فى الخارج ملزمة بالعمل طوال الليل وتستريح نهارا لكى تنسق مع وزارة الخارجية السوفيتية(١).

بناء على ما سبق، إذا كان تنفيذ السياسة الخارجية وأداؤها مهنة فإن الفرد فى هذا المجال فى حاجة إلى التدريب والممارسة والتكرار للتبحر فيها. ومن جانب آخر فإن ماهيتها ليست من جنس العلم بها حتى نزعم أننا بعد مدة قصيرة متمكنون منها، فمثلا إذا رغب أحد فى تعلم التاريخ والجغرافيا أو أى لغة أجنبية، فعليه أن يقرأ الكتب المتعلقة بها، وبعد مدة

---

(١) عبد الحسين مسعود أنصارى: زندكى من ونگاهى به تاريخ سياسى إيران وجهان، انتشارات ابن سينا، تهران، ١٣٥٢.

يحفظها فى ذهنه، غير أن الدبلوماسية لا يمكن استيعابها بهذا الأسلوب لأنها فى حاجة إلى التدريب أيضا، مع أن ذلك يلزمه تنفيذ فى السياسة الخارجية وتعلمها أيضا. وهذا ليس دبلوماسية بل سياسة خارجية، أى الجانب الجذرى والتعليمى للدبلوماسية.

٢- فن الدبلوماسية

الدبلوماسية: فن، لأنها تحتاج لأدائها وللعمل الصحيح فى أبعادها، إلى أشخاص يتمتعون باستعداد حرفى خاص، ويتميزون أيضا بحس واستعداد ذاتى فى هذا المجال. وفى الواقع أن مهنة تنفيذ السياسة الخارجية أيضا هى من جنس تلك المجموعة من المسئوليات التى يحتاج العمل بها إلى الملكات الشخصية الخاصة، ذلك لأن الدبلوماسى الذى لا يتمتع بصفات مثل كتمان الأسرار والمقاومة فى التفاوض والتحكم فى الأعصاب وقت الأزمات، والاعتماد على النفس أمام الأجنبى، لن يحالفه التوفيق فى عمله مطلقا. لذا يعد تنفيذ السياسة الخارجية فنا يرتبط بالاستعدادات والقدرات الشخصية للفرد القائم بها.

٣ - توظيف كافة الإمكانات

يعد هذا التوظيف من مكامن الاختلاف بين تنفيذ السياسة الخارجية الكلاسيكية، وتنفيذ السياسة الخارجية فى ظل الحكومة الإسلامية. إن ما هو مهم فى نظر الدبلوماسية الكلاسيكية هو الوصول إلى أهداف السياسة الخارجية، وربما أن مفهوم الهدف ينطوى على ما يبرر الوسيلة إليه، مثلما كان يعمل بذلك الشيوعيون وينفذونه، وكذلك كافة الدبلوماسيات الكلاسيكية، أى أنهم استفادوا من كل وسيلة وسبيل متاحين للوصول إلى أهداف سياستهم الخارجية، ولم يعوقهم فى هذا الصدد أى عائق ولم يحدهم أى حد، هذا فى حين أن سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية هى وفق ما هو موضح ومخطط لها فى الدستور وفى كافة مصادرنا هى السياسة الخارجية التى يمكن تنفيذها فى إطار الإمكانات المجازة والشرعية، وما أكثر الأعمال والإجراءات والسبل التى هى فى نظر الدبلوماسية الكلاسيكية مفيدة لجلب المنفعة بسرعة وطبقا للمعايير التقليدية. غير أن جمهورية إيران الإسلامية لا تجيز الأخذ أو العمل بها نظرا لوجود مانع شرعى فيها، ففى الحرب العراقية والإيرانية كان العراقيون يقصفون المناطق الآهلة بالسكان ويهدمون المدن على رؤوس سكانها المدنيين وعلى رؤوس الأطفال والعجائز، ويقصفون المستشفيات والمساجد والمناطق

العامة المصونة من الاعتداء مثل المدارس، كما أنهم بدءوا بالحرب الكيماوية ضد المدنيين وقاموا بكل عمل ظنوا أنه سيوصلهم إلى أهدافهم، فى حين أن جمهورية إيران الإسلامية لم تقم بأى عمل مقابل هذه الأعمال، لأنها غير شرعية حتى حينما أجيزت المعاملة بالمثل فى حرب المدن كان القصف يقع بعد توجيه تحذير مسبق لسكان هذه المدن، مع إتاحة فرصة كافية لهم للفرار من منطقة قصف المدافع.

٤- غاية الدبلوماسية المصالح الوطنية

بيت القصيد فى الدبلوماسية الكلاسيكية، هو موضوع المصالح الوطنية، ولقد أثبت التاريخ أن كل أعمدة الدبلوماسية العالمية الذين فاقت شهرتهم الآفاق، انتزعوا لقمة العيش من أفواه الشعوب الأخرى وأعطوها لشعوبهم، بسمرك، مترنيخ، تشرشل وتاليران.... فهؤلاء المشاهير فى مجال السياسة الخارجية لم يسلكوا مسلكا أو يؤمنوا بغير الذى سبق ذكره. وهذا ما هو ثابت ومطبق بشكل أكثر وضوحا فى مجال العلاقات الدولية الراهنة، فكل دولة من الدول تبحث عن المنفعة الأكبر فى ميدان المنافسة الدولية، وذلك من خلال الإعراب عن رأيها ورسالتها وتحركها الدولى، وإذا ما اختلفت الدول أو تخاصمت أو عارض بعضها البعض، أو أسست وكونت الاتحادات ، أو لجأت إلى الأمم المتحدة أو حتى لجأت إلى الحرب فى نهاية الأمر ودخلت فى غمار المآسى الدولية، فإن ذلك فقط يكون من أجل مصالحها الوطنية. فمصطلح المصالح الوطنية واحد من المصطلحات ذات الدلالة النسبية فى مفهومه، ومبهم فى أبعاده، ذلك لأن كل دولة تفسر هذه المصالح وتعرب عنها وفقا لنهجها وأسلوبها فى إدارة العلاقات الدولية.

الواقع أن هذه لغة تشبه فى مفهومها ذلك المفهوم الموجود فى المثنوى لجلال الدين الرومى الذى مفاده أن عدة أفراد واجهوا فيلا فى ظلمة الليل، فإذا بكل واحد منهم يصفه طبقا لمدركه هو له ظنا منه أن الفيل هو ذلك الذى وصفه، وهكذا فالمصالح الوطنية مثلها مثل فيل المثنوى تحتوى على أبعاد ومفاهيم خاصة وفقا لفهم وإدراك كل دولة لها. فالولايات المتحدة تجيش الجيوش من وراء البحار ومن شمال القارة الأمريكية وتأتى إلى منطقة الخليج لتحمى السعودية والكويت من الهجوم العراقى وذلك بذريعة تعرض المصالح الأمريكية للخطر.

وكان صدام حسين، قبل الهجوم الأمريكى، يعتبر أن احتلال الكويت من حقه، وأنه جزء من المصالح الوطنية العراقية، وكان يقول فى تبريره لذلك إنه بهدف تأمين المصالح الوطنية العراقية، هذا من جهة ومن جهة أخرى أعلن أن احتلال إسرائيل لفلسطين ووجودها فيها يمثل خطرا على الأمن القومى العربى، وبهذه الذريعة قام بتحرك عسكرى وتأهب ضد إسرائيل.

والأمريكيون هم أول من أكدوا على مصطلحى المصالح الوطنية والأمن القومى، وأول من اهتموا بهما، ومن هنا جاء تداولهما فى مجال العلاقات الدولية، وتبعا لهذا طرحت تعاريف وتفاسير وإيضاحات متنوعة حول المصالح الوطنية، تشير كل واحدة منها إلى مفهومها، ويعتبر البعض أن مفهوم المصالح الوطنية إنما هو المفهوم الرئيسى السائد فى السياسة الخارجية، يقدمون تعريفا لها يستسيغه العامة وهو أن المصالح الوطنية هى الهدف العام والثابت الذى تعمل الشعوب على تحقيقه، أو أنها آمال الدول[1].

ومن بين التوضيحات والتفاسير المطروحة حول المصالح الوطنية هناك تحليل لـ"فرانكل" هو الأقرب منها جمعاء للهدف الذى يريد مؤلف هذا الكتاب التوصل إليه:

"على المستوى العملى لا يوجد فرق رئيسى بين قرار السياسى الذى يؤمن بنظرية هيجل التى مفادها أن الدولة هى الخير الأعلى (أساس الشمولية) وقرار السياسى الآخر الذى يؤمن بأن الدولة وسيلة تأمين احتياجات المواطنين فقط. فالواقع أن كليهما يعبر عن المصالح الوطنية ويفسرانها بطريقة واحدة وبمعنى واحد، ما دامت الدولة هى فقط التى تقوم بتأمين احتياجات المواطنين الأساسية، وأنها المسئولة عن رفاهيتهم فى كافة المجالات".

وقد أثبتت المسيرة التاريخية والدروس الكامنة فيها هذه الواقعية بشكل جيد.

٥- المصالح الوطنية مصلحة تاريخية:

قياسا على مقولة الفيلسوف المعروف (ديكارت): "أنا أفكر إذا أنا موجود، علينا أن نتعامل مع مبدأ المصالح الوطنية: أنا أحرك الأمم وأسقط الحكومات إذا أنا موجود. وفى هذا

---

(١) جوزيف فرانكل: روابط بين الملل درجهان متغير – ترجمة عبد الرحمن عالم، دفتر مطالعات سياسى بين المللى وزارات أمور خارجية، تهران، ١٣٦٩.

الصدد ليس بالمقدور إنكار المصالح الوطنية نظرا لأنها إن لم تكن هذه المصالح حقيقة فهى واقع ملموس. والقول بأن هدف الـ "حكومة" فى العالم هو العمل على رفاهية الأمم وتأمين مصالحها الوطنية على الوجه الحسن. لا يعنينا هنا لأنه موضوع مستقل بذاته. أما القول بأن المصالح الوطنية وتأصيلها وإعطائها الأولوية حق للأمم، فهو أيضا حكم قيمى يخص منظرى العلوم السياسية والعاملين بها. أما إذا أردنا التعريف بالمصالح الوطنية فى نظر الدبلوماسى، فهى رسم للوقائع وليس الحقائق، ومن ثم عليه فقط أن يقدم المعلومات، وألا يصدر حكما أو قرارا يؤثر على مصير الأمم، بل هى فى نظره أيضا ذات مفهوم يرتبط بمستقبل دول العالم ومصائرها، وأن الإلمام بحدودها بالنسبة لكل دولة يصبح ذا أثر فى العلاقة مع تلك الدولة. وسنبدأ هنا بتناول المصالح الوطنية لعدد من دول العالم كل على حدة.

(أ) المصالح الوطنية الروسية

شهدت روسيا تحولات داخلية هائلة ولا زالت، فقد عايشت قياصرة من أمثال "إيفان الرهيب"؛ و"بطرس الأكبر" و"كترين الكبيرة" اللذين تحكم كل واحد منهم فى مصير الأمة الروسية بأفجع ما يكون، وسيطروا على مقدرات هذه الأمة، إذ قضى إيفان الرهيب على ثلث المجتمع الروسى، كما سفك بطرس الأكبر الكثير من الدماء بسبب آماله الإصلاحية والتقدمية، وكذلك فتح هؤلاء بلدانا، وشاركوا فى مؤتمرات أوربية شتى، وشجعوا شعبهم على جمع الثروة بأى وسيلة كانت كما أنهم لم يدخروا وسعا فى سبيل إيقاع الظلم والإجحاف على أمتهم. ولكن الواقع الملموس والملحوظ أن كافة هذه العمليات كانت بغرض تأمين مصالح الدولة، مثلما كان إضفاء المزيد من القوة على هذه الدولة وراء الصداقة أو العداوة لجيرانهم ولكافة الأمم.

وإذا كان بطرس الأكبر قد تحدث فى وصيته عن المياه الدافئة والوصول إلى الخليج (الفارسى) الغنى بالثروات، فإن ذلك لم يكن سوى لتأمين المصالح الوطنية الروسية، ولوصل الأراضى الروسية بمياه المحيط الدافئة كى تدب الحياة فى شريان الأراضى السلافية والروسية البيضاء المتجمدة، كذلك لم يأت قيصر آخر بعد بطرس إلا واهتم بهذه الوصية، أو لم يعتبرها أى منهم مجرد فكرة مهملة، بل اتفق جميعهم عليها وأيدوها تأمينا للمصالح الوطنية.

ولكن القضية لم تنته عند هذا الحد ، فقد مضت عجلة الزمن وتغير قياصرة الروس، وأطيح بهم ، وأسقطوا، وجلس نواب حكومة البلوريتاريا المستبدة على عرشهم في الكرملين، وجلس على أريكة السلطة والجاه من يتكلم عن العولمة وعن الاتحاد العالمي للعمال والكادحين، وعن حرية الأمة في إبداء آرائها، وعن حسن الجوار، والخبز والمسكن والحياة حق للجميع وغيرها من الشعارات التي اختلفت كل الاختلاف عن تلك التي عبرت عن طموحات النظام القيصري المستبد الذي ولى.

وتكلم فلاديمير ايليتش اوليانوف (لينين)، ذلك الزعيم الماركسي الثائر، ذو الباع الطويل في التنظير للنظام الشيوعي، بعد هيمنته على مقاليد الحكم، عن إلغاء المعاهدات الظالمة التي أبرمها القياصرة المفسدون، كما أعلن بشجاعة وشهامة وبشكل رسمي للعالم إلغاء المعاهدات التي ضمت بموجبها الأراضي الإيرانية المغتصبة، وإعادتها إلى إيران الدولة الجارة المظلومة طيلة التاريخ القيصري، وطمأن رجالاتها بأنهم لن يواجهوا بأي ظلم بعد ذلك من جانب الاتحاد السوفيتي. إلا أن " المصالح الوطنية" المدونة في الوصية والمنقوشة في قلب زعمائهم والمحفورة على جدران التاريخ لم تسمح بأن تسير الحياة بين الأمتين وفق ما كان يرغب لينين ذلك الزعيم السوفيتي الطموح، بل لم تسمح له هو نفسه أن يفي بوعده، إذ بعد مضي حوالي سبعين عاما من ظهوره، ومن تاريخ وعده للشعب الإيراني، رأينا كيف أن المصالح الوطنية قد أصبحت حائلا دون الوفاء بهذا الوعد.

هذه المصالح هي التي جعلت الاتحاد السوفيتي الذي وعد منذ قيامه بعدم الاعتداء على الأراضي الإيرانية، ويصف ما قام به القياصرة بضم أجزاء من التراب الإيراني إلى الأراضي الروسية، بأنه عمل مذموم وإجراء مخجل يوجب التعويض – يشعل فتنة "بيشه وري" و"غلام يحيى" في أذربيجان، ويكرر بذلك ما فعله القياصرة قبلهم بسنين، وجعلته أيضا لا ينسى مياه الخليج (الفارسي) الدافئة – ذلك الحلم القيصري القديم – نظرا لأن المصالح الوطنية لا تفرق بين قيصر ورئيس مجلس الرئاسة، فالمصالح الوطنية دستور، وسر للبقاء، ومن لم يعمل بها خسر خسرانا مبينا.

إن فلسفة تواجد الولايات المتحدة في منطقة الخليج (الفارسي) ، إنما هي في الواقع نتاج للنهج السوفيتي الشيوعي فيها، مثلهم في ذلك مثل روسيا القيصرية التي كانت

متطلعة إليها ومغرمة بها، فلينين وستالين وجورباتشوف مثلهم مثل إيفان وبطرس الأكبر وأسرة رومانوف كلها كانوا يؤكدون على حتمية الالتزام بالمبدأ، وإن لم يكن الواقع كذلك، فليس من الممكن قطع العلاقة أو الصلة بالأراضى الخضراء الواقعة بين منطقتى آرسى والأورال، ومن غير الممكن أيضا الانعزال عن مياه الخليج الزرقاء.

كان القياصرة يفرضون طوال سنوات على إيران، الجار الضعيف، دفع الأموال لهم عن طريق التهديد، وذلك من أجل مصالحهم الوطنية، واستمرت الحكومات الأوربية على نفس المنوال لا سيما حكومة الإمبراطورية البريطانية، والحكومة الفرنسية، مستغلة جبن ملوك إيران وخوفهم، وابتزوا إيران قدر إمكانهم على مدى التاريخ المعاصر وأيضا من خلال التهديد بالقوة. وهكذا فتاريخ إيران ملىء بهذه القصص المكررة، إذ دفع جبن ملوك إيران وخوفهم من قياصرة روسيا أن يبرموا اتفاقيات مذلة وغير صحيحة ومضرة، مع ملوك فرنسا وبريطانيا؛ أملا فى أن يعينا إيران فى وقت الحاجة، ويدافعا عنها فى حالة غزو روسيا لها. غير أن هؤلاء الأباطرة والملوك كانوا بعد إبرام الاتفاقيات المذكورة، يطمعون روسيا فى إيران، ويتركون الأخيرة وحدها من ناحية، ويبرمون اتفاقيات صلح ثنائية مع روسيا من ناحية أخرى، فكان من جراء هذا النوع من الاستغلال للحكومة المركزية الإيرانية واستضعافها أن ظهرت للوجود معاهدات مثل كلستان وتركما نجاى[1]، وكان من نتائجه أيضا اتباع الدول الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا سياسة متجبرة وجائرة حيال إيران.

ولم تكن الجلاسونسوت والبرسترويكا التى ابتكرها جورباتشوف سوى قراءة جديدة وماهرة لمفهوم المصالح الوطنية. لقد أيقن جورباتشوف أن الماركسية وديكتاتورية

---

(١) **كلستان:** اسم لأحد القصور الملكية التى أبرمت فيها معاهدة، حملت نفس الاسم، بين روسيا القيصرية وإيران فى عهد فتحعلى شاه القاجارى عام ١٨١٣م والتى تنازلت بموجبها إيران لروسيا عن: جورجيا، جزء كبير من أرمينيا، نصف منطقة أذربيجان، إقليم شيروان. وقد جاءت هذه المعاهدة بعد هزيمة فادحة منيت بها القوات الإيرانية على أيدى القوات القيصرية.

تركمانجاى: معاهدة أخرى أبرمت عام ١٨٢٢م بعد الهزيمة النكراء التى ألحقتها روسيا القيصرية بإيران فى عهد فتحعلى شاه القاجارى وتنازلت إيران بموجبها لروسيا عن إقليمى ايروان ونخجوان وأعطت الحق للسفن الروسية فى الرقابة على بحر قزوين، ومنحت روسيا الكثير من الامتيازات الاقتصادية والجمركية. [المترجم]

البلوريتاريا وشعار العالمية والتفلسف جميعها لم تداو أيا من آلام الشعب السوفيتي؛ فلقد عاصر بنفسه الوقت الذى كان الاتحاد السوفيتي يرى مصالحه فى الصراع مع أمريكا وإدارة الأزمات السياسية معها، واحتلال المجر بدون وجه حق، والقتل العام فى بولندا، والحرب الباردة وسباق التسلح، ولكنه أدرك فى النهاية أن هذه السيناريوهات غير قادرة على حل أى من مشاكله، ورأى أن مصالحه الوطنية هى فى معانقة ريجان واحترام الشعب الأمريكى والألمانى والفرنسى وأداء مسرحيات مثيرة أمام شعوب العالم. هكذا كانت المصالح الوطنية هى القصد من وراء كل ذلك ولكنها فى هذه المرة لم تكن وسيلة جديدة وراء توجيه الدعوة للكادحين فى العالم للاتحاد، بل إنه جرب وسيلة جديدة وهى توجيه الدعوة لريجان وتاتشر للاتحاد معه.

وحقيقة الأمر أن السيد جينادى جراسيموف المتحدث باسم الكرملين قد عبر فى أحد أحاديثه الصحفية بقوله : "نحن نريد أن تكون سوبر ماركتاتنا مثل مثيلاتها فى العالم مملوءة بالدجاج". نعم إن مشكلة الاتحاد السوفيتي الأساسية كانت فى الدجاج . وهكذا كان الحديث هذه المرة عن رواج أسواق البقالة والخبز وليس عن البلوريتاريا أو البرجوازية أو حتى الكادحين.

ب- المصالح الوطنية اليابانية

لقد خاض اليابانيون أيضا هذه التجربة المرة؛ فاليابان كانت تمثل أحد الثغور القوية والمدمرة والهائلة لدول المحور فى أثناء الحرب العالمية الثانية، وقامت باسم القومية بسحق بلاد كثيرة، كما قام اليابانيون حبا فى الإمبراطور وتجديدا لمجد أرض الشمس الساطعة وعظمتها البائدة بعقد العزم على احتلال آسيا، وعلى أن تهتز تحت أقدام جنودها كل من ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وهونج كونج وسنغافورا وتايلند وبورما والهند والصين وعدد كبير من الجزر الكبيرة والصغيرة، وعلى أن أى بلد يأخذوه يصبح جزءا متمازجا مع بلادهم؛ فكانت المحصلة احتلال اليابان لحوالى سدس الكرة الأرضية. ليس مهما ما قاله اليابانيون فى تبريرهم لأعمالهم هذه، ولكن المهم أن تبريرهم لم يعن فى النهاية سوى تأمين مصالحهم الوطنية، إذ كان لزاما أن تستولى اليابان على نصيب الآخرين لكى تعيش.

ولكن كما رأينا، لم تكن الحرب ذات أثر، فقد فعل اليابانيون كل ما فى وسعهم للتأمين الأقصى لمصالحهم الوطنية، وحتى عمليات الـ "كاميكازى" التى كان الجنود يمتطون فيها الصواريخ الانتحارية ويقذفون أنفسهم على أهداف العدو باتت دون نتيجة تذكر. إن اليابانيين ما اتبعوا أساليب الرفاهية الزائدة والاستهلاك السليم إلا من أجل تضييق عيونهم وتقصير قدودهم أكثر، ولم يدخل اليأس قلوبهم قط، لأنه ليس لدى الأمم مناص سوى تأمين مصالحها الوطنية بأى ثمن كان. لذا انشغلت اليابان - وهى البلد المنهار بسبب الحرب والعنف - بالابتكار والإنتاج والتصنيع، وتمكنت - على يد مهندسيها وفنييها - طيلة عدة عقود من تحقيق ما لم تحققه بواسطة عمليات الـ "كاميكازى" الانتحارية.

هكذا أمنت الصناعة اليابانية مصالح اليابان الوطنية التى هى بحق قابلة للتطور، وتشير الإحصائيات إلى أن عيون اليابانيين اتسعت، وطالت قدودهم فى ظل المصالح الوطنية الضخمة، وفى ظل دخل الدولة المتعاظم ، وذلك نتيجة رفاهية الشعب المثيرة للدهشة.

ج- المصالح الوطنية الألمانية

قام هتلر بتوزيع آلاف الصفحات من المنشورات والكتب ليبرر عملياته العسكرية، ولرفع شأن القومية الجرمانية، والحط من شأن اليهود، وقد اعتبر - على حد قوله - القوميات السافلة من يهود وغجر هى المسئولة عن كل الشقاء الموجود فى العالم. وأمر علماءه بأن يستخرجوا من بطون أمهات الكتب التاريخية ما يجيز له غزو العالم ويبرره ولكن ما كان الدافع الواقعى والأساسى له فى ذلك سوى عبارة واحدة مؤداها: المصالح الوطنية . والواقع أن هتلر كان يخطط لأن يستولى على نصيب بقية أوربا لصالح الشعب الألمانى.

ألم يكن معنى "المجال الحيوى" سوى قول هتلر: إن على أوربا أن تتنازل عن مكانها بالكامل للقومية الجرمانية، وأن تصبح الأراضى الروسية الشاسعة مخزنا لاحتياجات ألمانيا العظمى وللأمة الجرمانية المختارة "ومع هذا لم يستطع أن يحقق ما قاله"، ولم يوفق فى تأمين المصالح الوطنية للشعب الألمانى. غير أن حلفاءه استوعبوا وصيته المنقوشة على جدار التاريخ وحكموا صوت العقل، وبحثوا عن طرق أكثر عقلانية لتأمين هذه المصالح دون خجل أو وجل وتمكنوا من تهيئة سبل الرفاهية لبلادهم ألمانيا وللشعب الجرمانى .

وهكذا حقق رؤساء شركات مرسيدس بنز وفولكس فاجن وبى إم دبليو وآى ايه ج وسيمنس ما لم تحققه هجمات جنرالات هتلر الخاطفة، وانتزعوا مصالحهم من أفواه الأمم الأخرى.

د- المصالح الوطنية الصينية

قطع الصينيون شوطا لا بأس به فى توزيع البيانات والمنشورات السياسية والفلسفية والبحوث الاشتراكية، وتبنوا حماية فلاحى العالم ومشاركتهم همومهم، وأصبحوا روادا فى هذا المضمار للدرجة التى جعلتهم على خلاف مع الاتحاد السوفيتى واعتبروه خائنا لم يشارك الكادحين همومهم، ومن هنا فإن أصل القضية وهدفها هو المصالح الوطنية رغم شعاراتهم الفلسفية المعقدة والثقيلة وألفاظهم الرنانة والأكاديمية والتى تفيد أكثر فى متون الكتب والرسائل العلمية.

ولقد تخلى الصينيون عن كل شعاراتهم الجميلة، ونسوا خلافاتهم مع أمريكا الرأسمالية ومع الاتحاد السوفيتى المتظاهر بالشيوعية لكى يؤمنوا لأنفسهم الخبز واللحم، ونسوا العالمية وهم فى طريقهم لتأمين مصالحهم الوطنية، ولتصبح الصين ومصالحها صنوين لا يفترقان.

هـ - الأمريكيون وقضية المصالح الوطنية

الأمريكيون هم الأكثر وضوحا من غيرهم؛ فما يميز أسلوب أمريكا عن غيرها هو صراحتها فى الإعلان عن نواياها حول مصالحها الوطنية والاستهلاكية. فقد أعلنت صراحة ومنذ البداية أن أهدافها النهائية - كبرت أم صغرت - من كل عمل سياسى أم اقتصادى أو عسكرى تقوم به، إنما هو لتأمين سبل الرفاهية للشعب الأمريكى والتأمين الأكثر فالأكثر للمصالح الوطنية لا غير.

والاستهلاك فلسفة الإنسان الأمريكى، والحكومة الأمريكية مكلفة بالعمل فى إطار هذه الفلسفة، فالأمريكى دائما ما يبحث عن الاستهلاك والرفاهية سواء أكل الناس فى العالم أم لم يأكلوا. لذا فمن مهام الحكومة هناك تهيئة المواد الكافية لاستهلاك الأمريكيين ورفاهيتهم وإلا فهى حكومة مهددة بالسقوط.

ولذا تسعى أمريكا - بقدر ما تستطيع - لسلب الآخرين حقهم لكى يمكن للأمريكى أن يعيش بطريقة أفضل وأكثر رفاهية وسلامة. ولقد وصلت المهارة الأمريكية فى

الاستهلاك للحد الذى جعل منه أداة مؤثرة، لأنها كلما أرادت أن تسطو على الفقراء والجوعى، مدت لهم بساط الاستهلاك. لقد وصل الأمر أن جعلت من العلك والسجائر الأمريكية وسيلة استخباراتية، ووسيلة لاجتذاب الآخرين للتعاون معها، لدرجة أن الكوكاكولا سميت بالمشروب السياسى لأنها السلعة الاستهلاكية الأولى فى صفوف الجيش الأمريكى، لذا باتت أمريكا جنة لكثير من الاستهلاكيين والمتشردين واللاجئين والجوعى من دول الكتلة الشرقية والدول الإفريقية والآسيوية الفقيرة، كما يوفق آلاف الأشخاص من دول الاتحاد السوفيتى وبولندا والمجر وبنجلادش وباكستان والهند وفيتنام والفلبين وماليزيا ودول أمريكا اللاتينية، فى التسلل خارج حدود بلادهم الفولاذية، فارين نحو أمريكا بوصفها قبلة للاستهلاكيين. إنهم أناس خارج دائرة هموم طبقة المحرومين وبعيدين عن هموم الكادحين فى البلاد المجاورة، منعزلين عن أى نوع من تفلسف العولمة؛ فها هم يذهبون إلى أرض الاستهلاك رغبة فى معيشة أفضل.

هكذا تلاحظون أن الألفاظ منفصلة عن واقعها؛ فالمصالح الوطنية مدونة على جدار التاريخ لا مفر لأى زعيم منها، وكل من أهملها منهم تكبد الكثير؛ فهى المعيار لكل نشاط سياسى واقتصادى بالنسبة لكافة الشعوب فى العالم، ولن تفكر أى أمة فى شىء آخر سواها، والساسة والفلاسفة الواقعيون فى العالم يعتبرونها أحد الأركان الأساسية فى تعريف الدبلوماسية، وبهذا أعطوها دورا حيويا خطيرا؛ إذ إن التعريف التقليدى للدبلوماسية فى رأى منظرى العلوم السياسية أنها: أسلوب وفن توظيف كافة الإمكانات لتأمين المصالح الوطنية. وبناء عليه فمعيار نجاح دبلوماسية أى دولة من عدمه أو حتى هزيمتها مرهون بمحك النتائج وهى المصالح الوطنية.

إن مسألة المصالح الوطنية هى ذاتها عامل آخر من عوامل الافتراق والاختلاف فى السياسة الخارجية الكلاسيكية، ومن ثم فى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، نظرا لأن فلسفة ولاية الفقيه – والتى يعتبرها الدستور ورجال الدولة والمنظرين الإيرانيين – أصلا بنائيا للحكومة الحالية وأى حكومة قادمة للبلاد. بل يؤكدون عليها. وطبقا لها فلن تحد مهام وتكاليف الدولة والحكومة الإسلامية بحدود لسياستها، لذا إذا جعلت المصالح الوطنية هدفا رئيسيا لسياسة إيران الخارجية فلسوف نواجه بالغموض فى كثير من المهام غير المحددة التى تنطلق من مبدأ مفاده إذا سمع المسلم استغاثة أخيه المسلم ولم يغثه فليس بمسلم،

أو إذا علم مسلم بجوع جاره وجب عليه عونه، واقتسام زاده معه. وعلى هذا المنوال هناك كثير من القوانين والأحكام من هذا النوع، والتى تنبع جميعا من وحى الأمة الإسلامية الواحدة، والتضامن الناتج عن وحدة الدين والسياسة. وهى جميعا لا تعرف حدودا أو تعبر عن البعد اللاحدودى ، وعن أممية الدين الإسلامية.

وهى جميعا أيضا كان لها انعكاسها المؤثر فى ألا يكون للمصالح الوطنية بمفهومها الكلاسيكى مكان فى تعريف دبلوماسية الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال يطرح نفسه، وهو هل يمكن أن يصبح استعمال شعار بهذه الأبعاد اللامحدودة والأممية، واستبدال شعار "المصالح الوطنية" بشعار طموح يغمر جميع مسلمى العالم أمرا ميسورا أم لا؟

إنه تساؤل منوط بالتاريخ الإجابة عنه، ويحتاج نظريا إلى رأى علماء الدين والمتخصصين فى المذهب الشيعى بوصفهم مشرفين إشرافا كاملا ومحيطين إحاطة تامة بأحكام الدين وبفروعه وأصوله.

وعلى أية حال، فالخصوصية التى تضفيها فلسفة ولاية الفقيه والدستور على إيران، وكذلك البعد غير المحدود والأممى للإسلام يلزمنا بأن نستكمل تعريف الدبلوماسية وأداء السياسة الخارجية الإيرانية، أو القيام بأداء "الأوامر والشرائع الإلهية" دون أن نورد مصطلح "المصالح الوطنية" ونستبدل بها عبارات من قبيل "مصالح الأمة الإسلامية الواحدة" أو "تنفيذ الأوامر والشرائع الإلهية" أو "تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية المقدسة" وما شابهها.

ومع أخذ كل ما سبق فى الاعتبار، وكذلك المعطيات والخصائص وكافة النقاط التى أثيرت حتى الآن، يأتى تعريف الدبلوماسية أو تعريف أسلوب أداء السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية كما يلى:

"الدبلوماسية أو أسلوب عمل السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، عمل وفن توظيف لكافة الإمكانات المشروعة والمجازة لتأمين مصالح الأمة الإسلامية الواحدة فى ميدان العلاقات الدولية".

دعونا نتصور على سبيل الفرضية أن تغييرا لمحتوى الدبلوماسية ولمفهومها الكلاسيكى قد حدث فى رؤيتنا، ولنتصور تعريفا آخر لها فى العالم الإسلامى، علينا أن نغير اسم الدبلوماسية بمسمى آخر يتناسب ومبادئنا، نظرا لأن الدبلوماسية هى التكنيك والأسلوب الذى يهدف إلى تحقيق المصالح الوطنية، ومن ثم يمكننا الاستفادة منها كوسيلة لتحقيق أهدافنا.

حدود المسئولية فى سياسة إيران الخارجية

دائما ما يطرح تساؤل لافت للنظر، هو: هل فى ظل النظم التى تقوم على الآمال الكبيرة، وغير المحدودة بقومية، والمعولمة، وتقوم على نظام جديد مبتكر لحكومتها، هل يجب عليها البدء بالإعمار الداخلى للدولة بغية نمذجتها أمام العالم، أم العكس؟

لقد كان علينا أن نهتم بادئ ذى بدء بآمالنا اللامحدودة والمعولمة، ونوفر فى الوقت نفسه سبل الإعمار والرخاء فى أنحاء البلاد، وكان علينا أن نستمع أيضا إلى أولئك الذين آمنوا بضرورة التسوية السياسية داخل الدولة وخارجها على حد سواء.

وقد سبق أن طرحت هذه الرؤية الجدلية فى مطلع ثورة أكتوبر ١٩١٧م، إبان قيام الحكومة الماركسية فى الاتحاد السوفيتى الاشتراكى، وذلك بين الساسة والثوار السوفييت، بشكل جاد متقاطعا أحيانا ومتصارعا أحيانا أخرى، إذ كانت هناك رؤيتان: الأولى يتبناها ستالين وأنصاره، والأخرى يتبناها تروتسكى وأنصاره. حيث اعتقد ستالين بضرورة تعمير الاتحاد السوفيتى وتقويته وجعله نموذجا يحتذى به ومن ثم يعرض على العالم بوصفه مدينة فاضلة، وعلى أنه محصلة العمل الماركسى الشيوعى، وهو ما سيؤدى بدوره إلى التحريض ضد الرأسمالية، ومن ثم اعتناق المبادئ الشيوعية. أما تروتسكى فكان يؤمن بعالمية الثورة ونشاطها خارج الحدود، ويوقن بأن العالم جدير بأن يقبل الشعارات العالمية للثورة الشيوعية، ويعتقد بعالميتها، كما كان متأكدا من أن العالم سيصبح دولة شيوعية واحدة فى القريب المنظور، لدرجة أنه عندما ولاه لينين حقيبة اللجنة العليا للشئون الخارجية صرح بقوله: وهل للعالم الذى سيبيت شيوعيا فى المستقبل شئون خارجية كى تكون له وزارة للخارجية أو لجنة للشئون الخارجية؟ هكذا كان تروتسكى يظن أنه بعدد من الخطب النارية سيقوم العالم ويقعد، وتستولى الشيوعية على المجتمعات البشرية، ويصبح العالم دولة واحدة لا خارج لها. إنه كان يريد أن يأتى بالنموذج أو القدوة التى كان يعتقد بها ستالين من خارج الحدود، ومن ثم ينمذج العالم الشيوعى وليس الاتحاد السوفيتى فقط.

على أية حال، أصبحت رؤية ستالين وأنصاره رؤية حاكمة فى سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية، ووصل الأمر لدرجة أنه قام بنفى تروتسكى إلى المكسيك، بعدها لقى مصرعه على يد أحد تلامذته الذين كانوا يترددون عليه لقراءة رسالته العلمية، ليواصل ستالين سياسة التوجه للداخل دون معارض أو معترض عليه.

وهكذا فإنه ـ على ضوء ما سبق ـ يمكن القول بأن هذا النوع من الجدل الفكرى، والاختلاف فى الرؤى ينطبق على كافة الأنظمة ذات الأفكار اللامحدودة بقومية وذات النسق الأيديولوجى الطموح، والتى تعتبر نفسها مسئولة عما وراء حدودها؛ ومن ثم يدور هذا النوع من الصدام بشكل مستمر.

أما فيما يخص الحكومة الإسلامية وسياستها الخارجية، فقد جرى هذا النمط الجدلى حولها ولا يزال؛ حيث إننا نعلم أن الإسلام دين الأمة الإسلامية، وأن كل من يؤمن بهذا الدين فى أى مكان فى العالم، يعد من هذه الأمة، ومن ثم تصبح للمجتمعات الإسلامية الأخرى حقوق وواجبات على عاتقه. فلقد خرق الإسلام الحدود الجغرافية فى جميع أحكامه وقوانينه ووصاياه ، وتخطى حدود الدولة الواحدة، ومن ثم فهو لا يهتم بتقسيم الأمة فى إطار الحدود المتفق عليها دوليا، ذلك لتحكمه فى أتباعه وحمايتهم ورعايتهم أنى كانوا. لذا نجد أن القول المأثور إذا سمع المسلم استغاثة أخيه المسلم ولم يغثه فليس بمسلم. هى الأساس لفكرة الإسلام اللاحدودى وغير القومى والعالمى.

ولقد تم التأكيد على هذا فى بدايات عمر الثورة تأكيدا شديدا، لدرجة أن أعدادا كبيرة من مسلمى الدول المجاورة، لا سيما أفغانستان وبنجلاديش وباكستان والعراق ترددوا على مكاتب تمثيل جمهورية إيران الإسلامية فى بلادهم، ودخلها عدد آخر منهم طلبا للتجنس بالجنسية الإيرانية وحقوق المواطنة اعتمادا منهم على مبدأ أن الإسلام لا يعرف الحدود، وأن كل الدول الإسلامية ملك لكافة المسلمين الموجودين على وجه الأرض؛ زاعمين أنه ليس هناك فرق بين المسلم الإيرانى والبنغالى أو الإفريقى، ومعتبرين أنفسهم شركاء فى مصادر إيران النفطية، ومطالبين بنصيبهم فيها بدعوى أنهم مسلمون وثروة الإسلام ملك طبيعى لكل المسلمين.

لقد دحضت هذه المزاعم بالواقع المسيطر على العالم سواء المبنية على مبدأ "الضرورة" أو فلسفة "الندرة" التى لا تواجه المسلمين فحسب بل والعالم أجمع؛ لأنه إذا رغب جميع مسلمى العالم فى أن يهاجروا من مناطقهم الجدباء إلى إيران، التى هى فقط إحدى البلدان الإسلامية، فإن مناطقهم هذه ستتحول بعد مدة وجيزة إلى صحراء أكثر جدبا، لا سيما أنه ليس بالمقدور إنكار حقيقة مؤكدة هى أن الأمة الإيرانية عاشت على هذه الأرض منذ ٢٥٠٠ سنة، وسعت فى إعمارها، وتحملت فى سبيل ذلك تبعات المسيرة بحلوها ومرها، بل أنقذتها من أزمات متنوعة، وحررتها من براثن الحكام الظلمة، وها هى تنتفض الآن قائمة متكئة على الإسلام ؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن الأمة الإيرانية جديرة بأن تعيش

داخل إيران حتى لا تتحول إلى صحراء لا زرع فيها ولا ماء، وحتى لا تبيت عاجزة عن صد هجوم جماعة غير إيرانية. هذا فى حين أن العالم الإسلامى غير الإيرانى يمتلك أراضى شاسعة، ومع أنها ليست بنفس درجة غنى وخصوبة الأراضى الإيرانية، إلا أنها تعتبر أراضى ملك المسلمين بسبب سكنى المسلمين فيها. ومن الطبيعى أيضا أن المسلمين إذا تركوا أراضيهم الخالية من الماء والزرع والنفط والمعادن الأخرى، وهاجروا إلى منطقة أخرى عليلة الهواء؛ فستصبح هذه المناطق المهجورة مستغلة من غير المسلمين. ألم يذق العالم الإسلامى وحتى الآن مرارة وخطورة التهجير من أراضيه الإسلامية الأم. ويواجه بهجوم أقوام أخرى أجنبية؟ حقيقة إن كل من يتخلى عن أرضه من المستبعد أن يستردها بسهولة!

وفى ظل الجمهورية فى إيران، طرح البعد الدينى واللاقومى واللاحدودى للأيديولجية الإسلامية سؤالا هاما أمام زعماء الجمهورية الإسلامية، منذ بداية الثورة، بوصفهم منتخبين من الأمة الإسلامية، وهو إلى أى مدى هم يشعرون بالمسئولية تجاه إيران، وتجاه الأمة الإسلامية المنتشرة فى كافة ربوع العالم، وإلى أى درجة يشاركونهم همومهم؟ بل إن السؤال نفسه كان يطرح فى أحيان أخرى بشكل أكثر دقة وتحديدا: إذا ما ظهر تضاد بين مهام الحكومة الإسلامية المعروفة باللاحدودية واللاقومية، وبين مهامها الداخلية والوطنية سواء المتعلقة بحقوق الشعب الإيرانى عليها أو بواجباته نحوها، فأيهما أولى، وعلى أى نحو يتم فض الاشتباك بين هاتين الحالتين؟

إنه فى الوقت الذى آلت فيه المسئولية إلى الحكومة الإسلامية بدت قيمة هذا التساؤل وأهميته عن حجم مسئوليتها وحدود المشروعية فى النظام، وحينئذ طرحت نظريات وآراء متعددة للإجابة عنه، فهناك نظريات ترى أن المرجعية فى ذلك للجانب العملى فى حياة الأمة وآمالها وأيديولوجيتها اللاحدودية والعالمية، بينما ترى أخرى أن المرجعية فيها تقوم على البعد الأيديولوجى والمنهجى فى حياة الأمة، كما أن هناك نظريات وآراء وسط بين هاتين النظريتين؛ لهذا السبب فإننا سنقوم بتقسيم هذه الآراء إلى أربعة منفصلة، وسنعرض لكل واحد منها بوصفه نموذجا لتوجه فكرى فى هذا الخصوص.

الرأى الأول: العمل فى إطار الإسلام:

نستطيع أن نطلق على أنصار هذا الرأى البرجماتيين؛ فهم يؤمنون بأهمية توظيف الأمة لكافة إمكاناتها القصوى من أجل الحياة والتنامى داخل المجتمع الدولى، لذا فهم يريدون كل شىء من أجل الداخل ومن أجل الأمة القاطنة فيه.

وتعتقد هذه الجماعة بأن الهدف من التمسك بالإسلام إنما هو فى الواقع لتدعيم موقف إيران وإنجاحه فى الأنشطة الدولية بل وفى صالحه؛ كما أنهم بنفس الاستدلال يؤمنون بأن إيران إذا ما قامت بنشاط دولى فى العالم الإسلامى وساندت حركات التحرر الإسلامية، وعملت على تصدير ثورتها الإسلامية فهى فى الواقع تحمل هدفا مبدئيا ضمن هذا التوسع أو الغزو المعنوى وهو إضفاء القوة على إيران. وتطبيقا على ذلك، إذا ما امتلكت إيران قواعد شعبية وأيديولوجية فى لبنان، وقدمت تمويلا مذهبيا لأفغانستان، وامتلكت نفوذا مذهبيا ومعنويا مماثلا فى باكستان، فإنها فى الواقع ستصبح جميعا قواعد غير قومية وغير محدودة لإيران، يتوجب عليها أن تستفيد منها لأقصى درجة لفرض هيمنة أكبر، إذا اقتضت الضرورة.

وهكذا يكون من الطبيعى أنه إذا أصبح لإيران قاعدة مثل لبنان، فهى ستكون بمثابة دعم لها خارج حدودها، تستفيد منه وقتما تشاء، أو أنها مثلا تستفيد من حزب الله فى توجيه ضربه ضد مصالح الدول التى لها عداوة معها. ومما لا شك فيه أن إيران فى هذه الحالة سوف لن تكون مجرد دولة، بل ستصبح تيارا عالميا يتمتع بالهيمنة والقوة خارج حدودها.

كان الاتحاد السوفيتى الاشتراكى ينتهج هذا النهج لأمد طويل، على المستوى التطبيقى فى سياسته الخارجية، وكان ذلك من أسباب قوته وهيمنته بوصفه قوة عظمى فى ميدان السياسة الخارجية ذات البعد الأيديولوجى. وما كان تأسيس الكومينترن والكمينفورم وتوظيفهما، وتقديم الدعم اللامحدود لكوبا ولجميع الحركات الثورية الشيوعية فى العالم، إنما هو تطبيق لهذه الرؤية وتحقيق للهدف الذى ذكر سالفا .

وقد أرسى الاتحاد السوفيتى دعائمه بهذه الإجراءات ونشر نفوذه فى أنحاء العالم، لا سيما فى أوربا: إذ أسس فى دول مثل فرنسا وإيطاليا أعظم الأحزاب الشيوعية الموالية له، والتى كان من خلالها يثير الفوضويات العمالية فى هذه الدول وقتما كان يشاء، وبها أيضا أربك الوضع السياسى للخصوم. فى الواقع كان الاتحاد السوفيتى ينتفع من الأيديولوجيا الماركسية – الشيوعية بوصفها أداة من أدواته الفاعلة فى سياسته الخارجية وفى إدارة علاقاته الخارجية.

وتأسيسا على ما سبق، نلاحظ أن الإشكالية العميقة بين مبادئ رؤية البرجماتيين المطلقين وبين المبادئ التى يتبناها أنصار الحكومة الإسلامية، على مستوى التطبيق، تكمن فى أن البرجماتيين يرون أن الهدف من تطبيق الإسلام ونشره وتأسيس قواعد إسلامية فى أقصى

بقاع العالم، وتكثير أتباع الإسلام والحكومة الإسلامية فى العالم، وتعظيم قدرة جمهورية إيران الإسلامية وهيمنتها أكثر وبشكل متزايد، إنما هو لتنمية إيران وازدهارها وتقويتها. فى حين يرى منظرو الحكومة الإسلامية ودستورها، وكما عبرت عنه كافة مصادر الفكر الإسلامية فى جمهورية إيران الإسلامية، أن الهدف من وجود الحكومة الإسلامية إنما هو لتطبيق الشرائع الإلهية بغية مرضاته، وأنه ما من أطر تحجمها.

الرأى الثانى: حكومة الإسلام الفعلية

وجه مؤسسو الجمهورية الإسلامية فى إيران ومفكروها النقد لأصحاب هذا الرأى الثانى، مثلما انتقدوا فكر البرجماتيين، ولأنهم لا يعتبرون هذا الرأى أو أسسه التى انبنى عليها متوافقة مع محددات الحكومة الإسلامية.

ولكن على أية حال، لا بد لنا ونحن بصدد دراسة أكاديمية كلاسيكية كهذه، أن نعرض لكل رأى بصرف النظر عن مدى صحته من عدمه، لنعرف الباحثين به أولا وبحجم أنصاره ثانيا؛ وذلك من خلال عرض موجز لمجموع مزاعم هذه المجموعة(1).

يعتقد أنصار نظرية حكومة الإسلام الفعلية أن :

(أ) العالم ينقسم لدول عديدة، وأن هذا التقسيم فى حد ذاته، ووجود الدول المستقلة والمنفصلة بعضها عن البعض واقع لا يمكن إنكاره. ومع أن هذا التقسيم ليس من العدل بشيء إلا أنه فى نفس الوقت من الصعب تعديله، إذ إن دماء الآلاف أريقت فى سبيل إقرار كل هذه الحدود، وتحتاج إلى إراقة دماء أكثر، إذا ما لزم تعديلها فى الوقت الراهن.

(ب) أن التسليم بالحدود بوصفها واقعا يحمل فى طياته آثارا، أهمها: وجود الدولة "الإقليم"، ووجود حدود للشرعية وحدود للمسئولية؛ فالكل مسئول فى حدود قدرته، وبالتالى لا يمكن مطالبة أحد بمسئولية ليست داخلة فى حدود مسئوليته ولا فى حدود شرعيته، فإذا ما كانت هناك حكومة ما فى إقليم ما، فإن قرار حاكمه والحكم فيه يصبح ذا محدودية خاصة بهذا الإقليم، اعتمادا على أن مسئولية كل إنسان تنحصر فى حدود وسعه، و" الوسع" بالنسبة للحكومة هو حدود

---

(1) جواد لاريجانى: مقولاتى در استراتژى ملى، انتشارات انقلاب اسلامى، ١٣٤٩.

الإقليم الذى تحكمه. كذلك فإن وسع الحاكم يأتى بحجم إقليمه، أى محدود بما يسرى حكمه فيه.

(ج) أن إمكانيات أى دولة يجب أن توظف فى سبيل إسعاد شعبها وتوفير حياة أفضل لهم. وأن محصلة النهج العقلانى للحكام، تحتم عليهم أن يكون حكمهم داخل دائرة حدودهم، فالحاكم عليه أن يحكم طالما كانت له الشرعية فى ذلك، وأن يكون فى سبيل صلاح بلاده التى هو مسئول عنها، وإذا أصدر حكما خارج نطاق حدود بلاده فلن ينفذ؛ لأنه ليس فى دائرة حدود إقليمه، وطالما لم ينفذ فهو ليس بمسئول عنه. لماذا ؟ لأنه مثل أى مسلم آخر يتحمل مسئولية على قدر وسعه فقط.

إن مسألة الحدود مسألة جدية؛ إذ إن عالم اليوم يقوم على احترام الحدود المتفق عليها. وأصبح للدول الحليفة والصديقة والمتعاونة اتفاقات حدودية، بل يسعون فى دمجها أو إزالة الحدود بينها، غير أنهم لن يسمحوا لأحد سواهم باجتيازها.

والواقع أن التسهيلات الحدودية عبرت بذاتها عن مشاعر التضامن والوحدة؛ ففى أوربا أصبح عبور الأفراد هناك من الحدود، مثله مثل عبور مواطنى دولة بين مدنها المختلفة، وذلك بكل سهولة ويسر، بل لا يشكل أدنى مشكلة، فى حين أنه إذا أراد مواطن شرقى (إيرانى ، عربى أو باكستانى) أن يدخل أرض دولة مثل بريطانيا، فعليه أن يعبر السموات السبع أولا، كما يقول المثل، ثم يحصل فى النهاية على تأشيرة الدخول المطبوع عليها هذه الجملة المعروفة:

"القرار الخاص بالحاصل على هذه التأشيرة يتوقف على التشخيص المبدئى لمأمور الهجرة الذى سيقابله داخل الحدود البريطانية".

وتأسيسا على ما سبق ينبغى التسليم بأن الإقليم الدولة محدود بحدوده الجغرافية وليس بمقدور أحد إنكاره.

(د) وظيفة الحكومة هى إعمار الدولة وبناؤها.

(هـ) علينا أن نواسى جيراننا الفقراء، ولكن لن يكون بمقدورنا أن نعطيهم الأولوية على الفقراء داخل الدولة.

وقد وضعت هذه النقطة أنصار نظرية حكومة الإسلام الفعلية فى مواجهة بل تقاطع مع مهام الحكومة الإسلامية داخل حدودها وخارجها؛ لأن مسألة إعطاء

الأولوية لمجموعة من المسلمين تقيم داخل الحدود القانونية والدولية لإيران على حساب مجموعة أخرى تعيش خارجها – مع الأخذ فى الاعتبار أن حاجتيهما إلى المساعدة والعون متزامنين تقريبا – ما زالت فى حاجة إلى مزيد من البحث العلمى، وإلى آراء العلماء، وإلى اجتهاد وفتاوى أولئك الذين عبروا منذ البداية عن قوانين الحكومة الإسلامية وأبعادها وجعلوها منطلقا للثورة الإسلامية فى إيران.

وهنا يطرح السؤال المهم نفسه، وهو: هل يمكن تقديم المساعدة لفقراء المسلمين خارج إيران، حتى وإن وجد فيها فقير واحد؟ وإذا نشأ تضارب بين هاتين القضيتين فكيف سيكون الأمر عليه؟ وتمثيلا على ذلك، أنه بينما يحتاج المواطن المقيم فى طهران إلى الأتوبيس لنقله بين عمله وبيته، وتحتاج المدارس الإيرانية إلى ترميم وتجهيز ودعم تعليمى، والمستشفيات إلى الأجهزة الطبية على أقل تقدير .. إلخ. فى حين يحتاج المسلمون فى لبنان إلى الأسلحة ليحاربوا الاستكبار؛ وهنا يصبح السؤال مطروحا: لأى الحالتين تكون الأولوية فى ذلك؟ كذلك إذا قامت القوات المسلحة العراقية بمحاصرة الشيعة العراقيين فى مستنقعات الجنوب العراقى، فهل سيجعل الخوف من إفنائهم عن بكرة أبيهم الخارجية الإيرانية تتجاهل اتفاقية عام ١٩٧٥م، وكذلك القرار رقم ٥٩٨ وهما يقومان على حسن الجوار، وعدم التدخل المتبادل فى الشئون الداخلية، والتعايش السلمى، وبذل كافة المساعى الحميدة التى تؤدى إلى حفظ السلام المتفق عليه بين البلدين، وتضرب بكل هذا عرض الحائط، وتجير إخوانها المسلمين فى الجنوب العراقى، أم عليها أن تلتزم باتفاقاتها وتعهداتها الدولية هذه ؟

على أية حال، يعتقد مؤيدو نظرية حكومة الإسلام الفعلية أن وقت العسرة والفقر يجعل إعطاء الأولوية للناس داخل الدولة شيئا حتميا؛ لأنه فى هذه الحالة تصبح المسئولية الموجودة فى حدود "الوسع" الذى لا يتيح غير ذلك ، أما إذا تبقى من الإمكانيات المتاحة شيء بعد القضاء على الفقر الداخلى فهو بلا شك يكون لحساب رفع الفقر خارج البلاد.

(و) حقيقة إن ما سبق ذكره يدخل فى إطار العموميات التى يمكن لأى دولة فى العالم أن تعمل بها، وبناء عليه نوجه سؤالا إلى أنصار هذا الرأى وهو: إذا كان الأمر كذلك، فأين الإطار الإسلامى إذا؟

وهنا يجيب أصحاب هذا الرأى بأن رأيهم ينطوى على مجموعة سمات ومضامين إسلامية أيضا. هى كما يلى:

١ – يمكن أن تكون "ولاية الفقيه" على قائمة أولويات حكومة مثل هذه .

٢ – ستراعى كافة الأحكام والقوانين والسنن الإسلامية فى جميع أنحاء البلاد، وأن جميع المواطنين فيها، وكذلك الحكومة والسلطتان القضائية والتشريعية، علاوة على الأماكن العامة وجميع وسائل المواصلات العامة وكافة الشئون الأخرى، ملتزمون بمبادئ ومقررات الشريعة الإسلامية. كما لن يكون هناك أى تحرك أو تصرف مخالف للشريعة الإسلامية الغراء.

٣ – أن هذه الحكومة بكل أبعادها المذكورة سلفا، ستدافع عن الإسلام فى كافة المنظمات والمحافل والمؤتمرات والملتقيات الدولية والإقليمية وستبذل قصارى جهدها المنظم فى هذا الصدد.

٤ – أن هذه الحكومة لن تعتبر نفسها مسئولة عن حل مشكلات المسلمين فى العالم، وإنما ستقدم لهم المساعدة الممكنة على قدر "وسعها".

وثمة ملاحظة نبديها هنا وهى أن النقطة الرابعة مثيرة للجدل، ولها القدرة على إيجاد بعض الإشكاليات على المستوى النظرى بصورة تجعل من الحاجة إلى رأى علماء الإسلام وباحثيه حولها ضرورة، وعلى الذين عبروا عن فكرة الحكومة الإسلامية وشرحوها ووضحوا أبعادها ومحدداتها ألا يترددوا فى متابعة الشأن الخارجى، معظمين مسعاهم لإزالة أى إبهام يشوبه، ولا سيما أن نظرية "حكومة الإسلام الفعلية" التى لا تعتبر نفسها مسئولة عن مشكلات مسلمى العالم تتعارض هنا وبعض المبادئ الإسلامية العالمية غير المحدودة بالقومية.

وأخيرا يبقى سؤال هو، **هل فى الواقع أن الحكومة الإسلامية مسئولة عن مشكلات مسلمى العالم؟ وهل حدود هذه المسئولية مؤطرة بالوسع والمقدور؟ وإذا كان الأمر كذلك فما حدود هذا الوسع؟ وما معياره وأدوات تشخيصه وتقويمه؟ ومتى تحسب الحكومة الإسلامية عاجزة من حيث الوسع بما لا يجعلها مسئولة عن أمور بقية المسلمين؟**

حقيقة إن الإجابة عن هذه التساؤلات جميعا تحتاج إلى رأى الفقهاء والمنظرين الذين لديهم القدرة على استنباط الأحكام واتخاذ القرارات الحاسمة فى مثل هذه الأمور.

الرأى الثالث: أم القرى

يميل هذا الرأى أكثر للأفكار الطموحة المتعلقة بالمهام الإسلامية للحكومة وتوجهاتها، نظرا لحالة التشابه بينه وبين فكرة الحكومة الإسلامية خاصة على مستوى المسئولية الخارجية، واللاقومية، كما أن لهذا الرأى اهتماما وعناية بالواقع التنفيذى والتطبيقى لشئون الحكومة فى ظل عالم اليوم.

جدير بالذكر قبل الخوض فى هذا الموضوع أن نسجل هنا أن **مسألة التعبير عن الرأى أو مجرد إبداء الرأى بخصوص الشأن الخارجى أو السياسة الخارجية يعد عملا صعبا هنا، ويحتاج لشجاعة، وخصوصا فى ظل الجو الثورى والظروف المفعمة بالحركة اللذين تشهدهما إيران فى الوقت الراهن. ولعل مرد ذلك إلى تلك العواقب التى تنجم عنه فى المجتمع**. ولذلك يقتصر الأمر على نفر قليل هم الذين يدلون بدلوهم للسبب نفسه. لهذا لم تخرج لنا مقالات أو كتب أو رسائل علمية أو نظريات متكاملة وسليمة حول المفاهيم الخاصة بـ **"أم القرى"** أو التعريف بها وبفلسفتها أو بحدودها ومحددات وجودها أو بشروط العمل بها على المستوى التطبيقى. المؤكد أن عبارة **"أم القرى"** ورد ذكرها مرارا فى الخطب التى يلقيها الكثير من فقهاء إيران ورجال الحكم فيها، غير أن المهم هنا هو أن نعرف ما هى أم القرى وما هى أبعادها ومهامها وقوانينها ومسئولياتها؟ وكيف يتم فض الإشكاليات والتضاربات الموجودة من خلال تطبيقها على المستوى العلمى؟

ربما يكون الأمر هنا على نفس طريقة وصف الفيل فى الظلمة الذى ذكره مولانا الرومى فى المثنوى، وهو أن كل من لمس الفيل وصفه حسب تلقيه له، هكذا يتحتم على أصحاب الرأى وفقهاء الإسلام أن يصفوا ذلك المجهول بأوصاف وقرائن وسمات متقنة قدر الإمكان ويطلعوا الناس عليه. ومن ثم لا مفر لنا فى هذا الصدد من أن نكتفى بذكر آراء الدكتور جواد لاريجانى حول هذا الرأى، على اعتبار أنه هو الوحيد الذى ألقى الضوء على فكرة أم القرى بذاتها(1). وحرى بنا هنا أن نذكر أيضا أن رأيه هذا، مثله فى ذلك مثل آراء الآخرين، لا بد أن له معارضين ونقادا. إلا أن الكاتب - وحتى هذا كتابة هذه السطور- لم يوفق فى العثور على بحث أو مقال أو بحث علمى جامع يحتوى على رد على هذا الرأى، لا من حيث الأبعاد أو الحدود أو التفاصيل. فمن الطبيعى إذا ما اعترض أحد على فكرة ما فى

---

(1) الدكتور جواد لاريجانى؛ مرجع سبق ذكره.

أى من المجالات فالقاعدة أنه ملزم بطرح فكرته هو، التى يعتقد أنها هى الصحيحة وذلك بهدف إبراز نقاط الاختلاف والافتراق بينهما وكذلك نقاط القوة والضعف.

والكاتب حتى الآن لم يتمكن من العثور على رأى يعارض أو ينتقد رؤية السيد لاريجانى حول فكرة أم القرى.

على أية حال نورد فيما يلى موجزا لنظرية أم القرى فى فكر الدكتور لاريجانى:

(أ) أن جوهر الوحدة فى نظرية أم القرى هى الوحدة فى أداء الواجب الإسلامى؛ لأن السيادة هنا قوامها أمة مسئولة تحت رعاية زعيم مسئول وعلى أرض وصفها أم القرى، وهذا ما يعد الركيزة الأساسية لحكومة ذات صدى عالمى.

ب) أن ولاية الفقيه وحكومة الولاية هذه الأساس والجوهر فى إقامة الحكومة الإسلامية فى أم القرى، وأن قيادة الولى الفقيه نفسها هى سر الوحدة للأمة الإسلامية.

(ج) ليس للحدود المتفق عليها دوليا أى دور فى هذه القيادة؛ إذ إن العالم الإسلامى هو أمه واحدة، وولاية الفقيه فيه وحدود مسئولياتها غير قابلة للتقسيم على الدول، ثم إن مسئولية القيادة فى الأمة الإسلامية لا تعترف بشىء اسمه الحدود الجغرافية.

(د) أن الدولة التى تصير" أم القرى" بالنسبة للعالم الإسلامى، وتكون بها قيادة، فهى فى الحقيقة جديرة بزعامة هذا العالم المذكور.

(هـ) أما إذا ظهر تضارب بين مسئولية قيادة الثورة الإيرانية وحكومتها وبين قيادة الأمة الإسلامية ونهضة العالم الإسلامى، فلأى منهما تعطى الأولوية بالعناية؟ وأيهما يعد الأصل؟ وأيهما يعد الفرع؟ وما سبل فض هذا التقاطع بينهما ؟ وهنا يرى الدكتور لاريجانى: **"أن نظرية أم القرى إنما جاءت إجابة عملية عن هذه التساؤلات إذ إن مصالح الأمة الإسلامية مقدمة دائما، اللهم إلا إذا تعرض كيان أم القرى نفسها للخطر، وهى التى حفظها واجب منوطة بكافة الأمة (وليس فقط شعب أم القرى وحده)".**

(و) أن أم القرى تهب فى حالة الاعتداء على حقوق الأمة، وتسعى فى استرداد هذه الحقوق بكل ما تملك من قدرة ، لهذا السبب نجد أن القوى العالمية تسعى لتحطيمها وتقويضها حتى لا تكون هى العقبة الكأداء فى طريقهم ، وفى هذا الصدد تبدأ مهمة الأمة بدورها فى الحفاظ على أم القرى والذود عنها، فالأمة مكلفة بأن تهب للدفاع عن أم القرى إذا ما تعرضت للخطر وتسعى لإنقاذها منه.

إن على أم القرى والأمة حقوقا وواجبات متبادلة بعضها مع البعض، فأم القرى عليها أن تحمى الأمة وتدافع عنها وتجيرها وتعمل على الحيلولة دون وقوع ظلم القوى الأخرى عليها. وفى المقابل لها حقوق هى بعينها واجب الأمة تجاه أم القرى، أى إذا تعرضت أم القرى لهجوم عسكرى من أعداء الإسلام وأعدائه – أى الأمة – أن تهب لمساندتها بكل ما تملك من قوة.

وثمة ملاحظات وشواهد رصدناها هنا على مجموع النقاط السابقة الذكر نجملها على النحو التالى:

١ – "من الممكن أن يكون بدولة ما مشكلات ونقائص كثيرة، ولكن الدولة التى بها نظام ولاية الفقيه هى دولة ذات نظام سليم، ونظامها هو النظام الإسلامى الحقيقى. أما الإعمار والتنظيم وحماية الظواهر الشرعية، وأمثال هذه الأشياء إنما هى أمور فرعية" (١).

٢ – "أننا إذا ألقينا نظرة خارج حدودنا فإننا نجد أن أهدافنا لا تخرج عن شيئين هما "تصدير الثورة" و "حفظ أم القرى". أما إذا ظهر تعارض بين كلا الهدفين فالأولوية تبقى لحفظ أم القرى(٢).

٣ – يقول الدكتور لاريجانى فى محاضرة ألقاها تحت عنوان "الأسس النظرية للسياسة الخارجية بمدرسة الشهيد بهشتى فى شتاء عام ١٩٨٤م ، وقام بنشرها مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية ، فى كتيب خاص فيما بعد، حول التعارض المحتمل حدوثه بين المهام خارج الحدود وعالمية الحكومة وبين متطلبات الداخل:

"علينا أن نجيب عن السؤال المطروح حول احتمال ظهور تعارض بين كلا الهدفين : أى بين تصدير الثورة وتلبية احتياجات الجمهورية الإسلامية وأيهما مقدم على الآخر؟ نجيب بأن الخطوات التى تحرزها الجمهورية الإسلامية فى الوقت الراهن وهى تسير وفقا لتوجيهات الإمام الخمينى سواء التى جاءت فى خطبه أو فتاواه ، تلتزم بأنه إذا ظهر تعارض بين هاتين المسألتين فعلينا أن نلبى احتياجات الجمهورية الإسلامية أولا".

---

(١) جواد لاريجانى – مرجع سابق ،ص ٥٢.

(٢) جواد لاريجانى – مرجع سابق ص ٥٣.

ثم أكد الدكتور لاريجانى مرة أخرى فى نفس الخطبة (ص ١١٦) بقوله: "اسمحوا لى أن أكرر أنه من الأهمية بمكان أن الموضوع الذى نوليه أهمية منذ بداية الثورة هو أنه إذا ظهر تعارض بين هذين الهدفين فالأولوية تكون لتلبية احتياجات الجمهورية الإسلامية".

٤- عبارة تصدير الثورة: إن وهم تصدير الحكومة الإيرانية لثورتها الإسلامية من جملة المسائل التى طرحت منذ البدايات الأولى لانتصار الثورة، وعلى نطاق واسع للغاية على مستوى العالم، وأكدتها النشريات ووسائل الإعلام العالمية بصورة كبيرة. والواقع أن رواج مثل هذه العبارات وتأكيد العالم عليها إنما مرجعه لثلاثة أسباب هى:

السبب الأول: حاجة القوى العالمية لإرعاب شيوخ الخليج الفارسى وحكام منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك بهدف حثهم على الاتجاه أكثر نحو الغرب، ومن ثم الاستفادة من هذا الخوف والاتجاه لهم.

السبب الثانى: ما جاء فى بعض البيانات والسلوكيات الإيرانية التى صدرت بشكل متعمد أحيانا وتلقائى أحيانا أخرى، متناولة لمفهوم تصدير الثورة بطريقة مسلحة وإشعال الثورات فى العالم.

السبب الثالث: إذاعة آراء العناصر الثورية، وظهور مطبوعات متضمنة إياها داخل البلاد، مع أن هذه العناصر لم تكن تشغل أى منصب رسمى فى الحكومة حينئذ، هذا علاوة على تصريحات من كان يعتبر كلامهم بيانا رسميا عن وزارة الخارجية. لقد أثر هذا تأثيرا شديدا فيما عد تصديرا للثورة، لا سيما أنه فى البدايات الأولى للثورة كانت الآراء والبيانات الصادرة عن كافة التيارات السياسية على اختلاف اتجاهاتها ودرجاتها، تحسب على الحكومة الإيرانية الجديدة وعلى الثورة.

كانت جمهورية إيران الإسلامية، ومنذ بداية وقوع الثورة، وفى ظل الظروف الثورية، تعلن مرارا وبشكل صريح ومباشر عن طموحاتها وآمالها. جاء ذلك فى وقت لم تكن

حكومة الثورة متمتعة بالتنظيم الحكومى، بل بالتفكك، وليست لها أى مهام محددة: لهذا السبب لم يحدث أى تمهيد إعلامى لأى تصريح صدر عن رجالات الثورة يتناول حتمية انتشار هذه الثورة فى كافة المجتمعات الإسلامية، ويؤكد على ضرورة تقديم العون اللازم لمسلمى الدول الأخرى للتخلص من حكامهم المستبدين.

وعلى جانب آخر سعى أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية سعيا حثيثا لإلصاق التهم لإيران بالضلوع فى نشوب الأحداث التى وقعت بالمنطقة، حتى وإن لم يكن لإيران أى صلة بها, ومثال على ذلك ، محاولة الانقلاب التى وقعت بالبحرين عام ١٩٨٠، التى كانت أشمل من أن تكون وقعت تحت تأثير الحكومة الثورية الإيرانية. وعموما سواء اعتبر انقلابا أو لفق للثوار المسلمين هناك، أو كان قد سبق التخطيط له لتوجيه ضربة لإيران أم لا – فقد رسخت وكالات الأنباء العالمية فى ذهن الرأى العام العالمى أن إيران الثورة هى التى كانت وراء هذا الانقلاب، وأكدت عليه الدعايات الغربية بصورة متقنة وماهرة لم تتح لإيران بعدها أن تثبت للعالم العكس من ذلك.

أما المسئولون فهم يقولون إنه بخصوص سياسة جمهورية إيران الإسلامية حيال مسألة تصدير الثورة، فإنما هى سياسة ثقافية لا هى بالعسكرية أو الإجبارية. ومع أن هناك عددا من التصريحات الرسمية المتعسفة سواء الصادرة عن وزارة الخارجية أو عن مجلس الشورى الإسلامى، وكذلك بيانات مسئولين رسميين فى البلاد وما يجىء فى خطبهم وحواراتهم فى وسائل الإعلام وخطب الجمعة فى طهران وعواصم المحافظات قد أحيت فى أذهان العالم ولا سيما شيوخ الخليج الفارسى وحكام منطقة الشرق الأوسط، وأثارت مفهومهم عن مساندة إيران القوية والشاملة لحركات التحرر فى العالم، وبخاصة الموجودة على المستوى الإقليمى والخليج الفارسى فيه على وجه الخصوص، إلا أنه فى المقابل صدر كثير من التصريحات والبيانات الإيرانية الأخرى التى تناولت التصدير الثقافى والمعنوى للثورة.

على أية حال يلاحظ أن المواقف الرسمية لجمهورية إيران الإسلامية فى الوقت الراهن تغيرت تبعا للمتغيرات التى يشهدها العالم، وللأحداث المصيرية التى غيرت مجريات الأمور فى منطقتى الخليج الفارسى والشرق الأوسط وتبعا أيضا لمتغيرات النظام الدولى الجديد، إذ باتت ملتزمة بنهجها فى مسيرة البناء وتنفيذ خططها الخمسية لإعادة البناء وكسر العزلة وتجنب إثارة المزيد من العداوات والقيام بتحرك دولى إيجابى نشط والتى جميعها تبث الأمن

والطمأنينة لدى حكام المنطقة بالنسبة لإيران، وهو ما تحقق من خلاله إقامة علاقات طيبة مع كثير من دول المنطقة، وهى أيضا فى سبيل المزيد من هذا التحسن.

الرأى الرابع: العمل بالتكاليف الإلهية دون النظر لعواقبها البعيدة المدى:

تقوم الأسس العامة لهذه النظرية على العمل بالتكاليف الشرعية بغض النظر عن العواقب أو النتائج المترتبة على ذلك، ويعتقد أنصار هذه النظرية أن ما يهم فى سبيل الوصول إلى أهدافنا فى السياسة الخارجية وهى القائمة على الشريعة الإسلامية المقدسة، هو تطبيق القوانين الإلهية. ولا يجب علينا فى هذا الصدد أن ننظر إلى العواقب أو النتائج.

هكذا أصلت هذه الجماعة أنصار هذا الرأى البعد الأيديولوجى للسياسة الخارجية الإيرانية وطموحاتها. وتعتقد أيضا بأنه يمكن بل يجب الحيلولة دون انعكاس المتغيرات الجارية فى العالم على أى من مبادئ وأركان السياسة الخارجية للبلاد وطموحاتها.

ويعتقد أنصار هذا الرأى أيضا أنه أنى استجار بنا أى من الإخوة المسلمين من أى مكان فى العالم فعلينا أن نهب لمساعدته، والتباطؤ فى ذلك غير جائز شرعا، والعذر فيه غير مقبول.

وهنا يجدر بنا أن نذكر النقاط التالية:

أولا: أن وجود قاعدة" الوسع" أى أن كل مسئول أو حكومة إسلامية، مسئول فى حدود وسعه، جعل جميع الالتزامات والواجبات والتكاليف التى يلقيها الشرع على عاتق حكام الدول الإسلامية وعلى عاتق المسلمين محدودة بمرتكز محوره "الوسع". نعم إن الحكم القائم مكلف بتقديم العون للمسلم الآخر بمحض سماعه استغاثته به ولكن نرى أن قاعدة "الوسع" تعلمنا أن المسلم قدر "وسعه" عليه أن يلبى مسلما كهذا.

ثانيا: أما بخصوص العلاقة بين الأمة وأم القرى فهى علاقة غاية فى الأهمية، وعلينا أن نهتم بماهية آحاد الأمة الإسلامية فى هذه العلاقة. والواقع أن تلك الأمة التى تكلف أم القرى بمساندتها والإيثار فى سبيلها، وذلك المسلم سواء التونسى أو الجزائرى أو المصرى أو الفرنسى أو البرازيلى الذى لا فرق – وفقا للرؤية الإسلامية – بينه وبين نظيره الإيرانى، وتعتبره إيران بوصفها أم القرى ومقرا للحكم الإسلامى، مواطنا مثل جميع مواطنيها، وتشركه فى وجودها وقوتها وإمكاناتها

المالية وثرواتها ولا تعترف معه بحدود جغرافية، هو نفسه ذلك المسلم – وكذلك الأمة – الذى لن يعترف بالحدود ويهب فور سماعه نبأ تعرض إيران – أم القرى – للخطر ويصل إليها بأى طريقة كانت. ويجعل من نفسه درعا يحمى إيران – أم القرى الحالية – من نيران العدو. هذا هو المسلم الذى لا تعترف أم القرى بالحدود معه ولن تفرق بينه وبين الإيرانى، بل ستعلى من شأنه عليه.

وعلينا الآن أن نتأمل ونتفحص ونفكر ونتقصى كم عدد هؤلاء المسلمين الذين هبوا مسرعين لنجدة إيران – أم القرى – والتضحية فى سبيلها وقت حربها المدمرة مع العراق، ثم بأى دافع أقدموا على هذا؟

ثالثا: أن التدقيق فى كافة الأمور والأوضاع والأحوال أمر له أهميته؛ إذ إن موضوع وجود أم القرى يرى سهلا وبسيطا أحيانا، ويرى غير ذى أهمية فى أحيان أخرى؛ لذا فإن إصدار الحكم بخصوص الأولويات أمر يحتاج إلى قرار مسئولين صالحين.

رابعا: هناك ضرورة للتدقيق فى موضوع أم القرى مرة أخرى، حيث إن موضوع تصدير الثورة مستقل بذاته، ويجب الفصل بينه وبين المهام العالمية للحكومة الإسلامية؛ نظرا لأن موضوع تصدير الثورة كان سببا دائما وسيظل، فى ظهور سوء التفاهم الذى رسخ فى الأذهان أن الحكومة الإسلامية ستغزو أراضى الملوك والحكام والشيوخ الآخرين، وهو أمر يحتاج إلى تفسير وتوضيح لإزالة سوء الفهم هذا.

لا شرقية ولا غربية

ينبغى علينا قبل الدخول فى هذا الموضوع. أن نشير إلى المفهوم المصطلحى لكل من "التبعية" و"العلاقة الدبلوماسية" تمهيدا للدخول فى الموضوع الذى نحن بصدده:

١ - التفاوت بين التبعية والعلاقة الدبلوماسية

العلاقة الدبلوماسية على المستوى النظرى هى أرقى العلاقات العادلة والودية بين أى دولتين. حيث إن أى دولتين مستقلتين لم تكن بينهما علاقات متبادلة يقومان بالعمل طبقا لرغبتيهما على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وذلك بعد أن يتوصلا إلى التفاهم المتبادل والتعامل الحسن المتبادل بينهما، وإلى عدم التدخل فى الشئون الداخلية بعضهما لبعض، وكذلك القيام بكافة المساعى الحميدة التى من شأنها تدعيم هذا التقارب. والحقيقة أن أفضل علاقة بين بلدين هى تلك العلاقة التى تحكمها المبادئ وتدعمها المقررات والاتفاقيات والأعراف الدولية، وتلك التى تقام منذ أن يقررا إقامتها بينهما، أى أنهما قررا التعامل معا على أساس حسن التعامل بشكل متبادل، وعلى مبدأ احترام المبادئ المتعارف عليها دوليا، وكذلك فى إطار المقررات الدولية.

وعلى الجانب الآخر يوجد فى المقابل مفهوم التبعية. والتبعية فى الحقيقة عبارة عن أن الآخر - أو الآخرين - يقوم بفرض إرادته ومشيئته على شخص ما أو دولة ما بخصوص موضوع ما، بحيث لا تجد الدولة التابعة مفرا من الانصياع لقرار الدولة الفارضة له، وهكذا فالتبعية تعد مظهرا من مظاهر عدم الاستقلال التام الذى لا وجود له. لذا يرى عدد من المفكرين السياسيين المعاصرين أن الدولة ذات الاستقلال التام لا وجود لها. وأن كافة دول العالم تعد تابعة بطريقة ليس لها أى صلة بالعلاقات الدبلوماسية. ومن المحتمل أيضا أن تتمتع دولتان بعلاقات دبلوماسية دون أن يكون لمفهوم التبعية مكان بينهما، بحيث لا يتخطى كل منهما مبادئ الآخر ولا يرمى أى منهما إلى فرض إرادته عليه؛ فى حين أنه من الممكن ألا تكون هناك علاقة دبلوماسية بين دولتين، ولكن علاقتهما تقوم على نحو من التبعية. فعلى سبيل المثال إذا لم توفق دولة ما فى تأمين احتياجاتها فإنها تلجأ إلى دول أخرى لتأمينها؛ وهنا تنشأ التبعية، لأن التبعية ليس بالضرورة أن تكون مفروضة أو قائمة على اتفاقات أو حتى وعود وقرارات فقط. وهنا يمكننا أن نتذكر العلاقة بين الاتحاد السوفيتى

والولايات المتحدة الأمريكية أيام الحرب الباردة، ففى تلك الأيام لم يكن الاتحاد السوفيتى يمتلك الاكتفاء الذاتى من الأعلاف الحيوانية نظرا لعدم وجود مراتع شاسعة بأراضيه، ولا حتى من الآلات ذات التقنية والكفاءة العالية، فكان يضطر لأن يستورد الأعلاف الحيوانية وهذه الآلات من الولايات المتحدة الأمريكية رغم الصراع المرير بينهما. وبسبب احتياجه هذا كان يرى ضرورة فى أن يكون تابعا لوجهة نظر الولايات المتحدة وإرادتها أحيانا، مع أنه فى لحظات اشتداد هذا الصراع كان الأمريكيون يوقفون تصدير الأعلاف إلى الاتحاد السوفيتى، وبهذا يتكبد المزارعون الخسائر الهائلة. وكانت الحكومة الأمريكية تضطر فى هذه الحالة إلى دفع التعويضات الباهظة لهم.

وهناك مثال آخر على ما نذهب إليه، فهناك شركة وحيدة فى العالم هى شركة كاتربيلار الأمريكية تقوم بإنتاج قطعة غيار أساسية ومهمة تدخل فى تركيب أعمدة حفر الآبار النفطية، وهو ما لم تستطع كافة الدول، ومن بينهما الاتحاد السوفيتى، تصنيع هذه القطعة المذكورة؛ بسبب نقص فنى واقتصادى لديها، ومن ثم تقوم باستيرادها من الولايات المتحدة. والأمثلة كثيرة من هذا النوع، وجميعها تشير إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون هناك علاقة دبلوماسية تنشأ من خلالها تبعية؛ إذ ما أكثر أن تكون التبعية محصلة مرتكزات أخرى.

ومن المؤكد أن مصطلح "العلاقات الدبلوماسية" بات يعنى لدى أذهان الشعب الإيرانى مفهوما للتبعية؛ نظرا لأن مفهوم هذه العلاقة سواء كانت مع دول الجوار أو مع القوى العالمية لم يكن له مفهوم آخر بالنسبة لإيران أو الإيرانيين طيلة المسيرة التاريخية، سوى التبعية؛ حيث كانت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية تستغل علاقاتها مع إيران أسوأ الاستغلال ولسنوات طويلة، ولم تكن هذه العلاقة بالنسبة لإيران تخرج عن إطار التبعية لهم ووقوع الظلم والاستغلال عليها، ثم كانت علاقتها غير المتكافئة مع أمريكا مجرد مأساة واضحة لا يمكن لأحد أن ينكرها على مدى نصف قرن من الزمان. ولا يعنينا أن هذه التبعية لم تكن لها صلة بالعلاقة الدبلوماسية العادية، أو لم تكن بسببها إلا أن الملاحظ بوضوح أنه فى حين عدم وجود علاقة دبلوماسية كانت التبعية موجودة، كما كانت أنواع الظلم والإجحاف تمارس أيضا. ومن ثم علينا ألا نجنح بعيدا عن تحديد ماهية المشكلة، وأسبابها ودوافعها، فتبعية إيران إنما جاءت محصلة للعديد من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والدولية وحتى الجيوسياسية والتى كانت التبعية والاتصال السياسى الكلاسيكى أحد مظاهره.

٢- القطبية والتوازن

يعتبر مفهوما القطبية والتوازن من جملة المفاهيم التى تطرح متلازمة بشكل دائم ومستمر. ويشير تاريخ العالم إلى أن الأقطاب كانوا متواجدين قديما. فمثلا كانت كل من اليونان وإيران وروما أقطابا حين من الدهر، والماديون والفرس والمصريون والبابليون فى حين آخر، ثم كان الفرنسيون والبريطانيون والبرسيون هم هذه الأقطاب. وكان كل قطب منها يمثل بدوره محورا أو مركزا يجتذب حوله باقتدار دولا تدور فى فلكه، وكلما تعاظمت هذه القدرة تزايدت قدرته أيضا على حمايتها. ثم إن لكل قطب حدودا لقدرته وإطارا لمسئوليته وحيزا لنفوذه يحد بها الأقطاب الأخرى. وتشكل هذه الحدود والحيوز الوهمية حالة أو وضعا يطلق عليها "التوازن". والتوازن هو ذاك الثبات والسكون الناجمين عن تماس الأقطاب ومتاخمتها بعضها لبعض، وكلما تحقق التوازن تحقق معه السلام، وكلما غاب؛ غاب معه السلام بين الأقطاب من الساحة الدولية، وأطلت الحرب بوجهها، وهذه هى معادلة الحرب والسلام، وقانون التوازن منذ مطلع التاريخ وحتى الآن.

وعلى مدى التاريخ كلما كانت إحدى الدول المشاركة فى حالة التوازن تتفوق على باقى الدول الأخرى من حيث القوة كانت تطيح بحالة التوازن السائدة، وتفرض حالة جديدة تنشأ عن إرادتها هى. وفى هذه الحالة غالبا ما تظهر إحدى الدول المشاركة فى التوازن ساخطة على قوانين وأصول هذه اللعبة، فتقوم بنقض هذا التوازن ساعية لفرض قوانين وأصول جديدة محل الحالة السابقة. وفى مثل هذه الحالة إذا استطاعت هذه الدولة وحلفاؤها فرض نظام جديد فإنه سيقوم على توازن جديد لصالح هذه القوى المستجدة؛ وإذا لم توفق فإنها ستخرج مهزومة فى لعبة التوازن. وكان لزاما عليها أن تدفع تعويضا للخسائر الناجمة عما فعلت.

لقد ملأ التناقض بين القوى والتوازنات المؤقتة تاريخ العالم بكثير من حالات السلم والحرب، إلا أن التوازن كان يزداد قدرة يوما بعد يوم، وتزداد الحرب شراسة أيضا بسبب نقص هذا التوازن الذى كان يسود كلما امتزجت العلاقات الدولية أكثر بالتكنولوجيا والزيادة البشرية، وكلما زادت العلاقة بين الدولة والحكومة والإنسان تعقيدا؛ إذ كان يفضى كل توازن إلى سلام، وكل سلام يتبعه العديد من حالات عدم الرضا التى تؤدى بدورها إلى السعى الدؤوب للحصول على القوة لتحقيق الرضا، وبالحصول على هذه القوة تشتعل حرب يتبعها تفسح للقوات وتساويها ثم تصفيتها بسبب الضعف الناشئ عن هذا التفسح. ثم يظهر فى أعقاب ذلك سلام جديد وتوازن جديد.

ولطالما تكررت هذه القصة بصورة أكثر وضوحا منذ مطلع القرنين الماضيين وحتى الآن؛ فالثورة الفرنسية الكبرى كانت محصلة لعدم رضا الأمة وسخطها، ومن ثم برزت فرنسا كقوة مؤثرة على الساحة الدولية من خلال طرحها لمجموعة مفاهيم جديدة، وتداول الحكومة بشكل مبتكر، وقيام الدولة على أسس شعبية وإلغاء نظامى الامتيازات والطبقية، ووصول الطبقة البرجوازية لمرحلة النضج، وتلاشى الأرستقراطية الفرنسية القديمة. ثم جاء نابليون بونابرت ربيب هذه الثورة وابنها، مبادرا بالحرب مستفيدا من ذخيرة الثورة الهائلة حيث إنه أراد أن يفرض على العالم وقتها نظاما يرغبه هو، استنادا على دافعين:

الدافع الأول: أن فرنسا لم تكن راضية عن حالة التوازن السائدة حينئذ.

الدافع الثانى: أن الثورة وأحداثها ونتائجها عظمت من القوة الفرنسية.

وبناء على ذلك رغب فى هدم التوازن عن طريق الحرب وهدير المدافع وصليل السيوف وصولا إلى فرض إرادته على أوربا المشرفة على دخول القرن التاسع عشر، والتى كانت تمثل خلاله القلب للعالم. إلا أنه لم يستطع إلى ذلك سبيلا.

فقد منى نابليون بالهزيمة، وانهارت المنظومة العالمية التى أقرها بنفسه، وفرضتها الثورة، وحل محله عهد الرجعية والرجعيين بزعامة"ميترنيخ" الذى كان يعتبر عدوا لهذه الثورة بكل ما تعنيه الكلمة؛ إذ كان يعدها آفة المجتمعات. ويعتقد بضرورة محو آثارها؛ أى أن كل من فقد شيئا عشية الثورة يجب أن يرد إليه، وأن كل أمير أو وال أو مسئول فقد أراضيه أو إقطاعياته أو أمواله فى عهد الثورة أو صادرها نابليون بنفسه يجب أن ترد إليه، وإذا لم يتيسر ذلك تدفع له تعويضاته. وبناء على فكره السياسى هذا، فرض ميترينخ على أوربا توازنا جديدا تعتمد محاوره الأساسية على مقررات مؤتمر فيينا الذى عقد عام ١٨١٥م، ومثلت كل من روسيا، بروسيا، النمسا بريطانيا أعضاءه الأصليين. وكان لهذا التوازن عمر محدد مثله فى ذلك مثل التوازنات السابقة. حتى إذ انتهى هذا العمر، عزف على وتر جديد. كذلك برزت "بروسيا البسماركية" بوصفها قوة فتية قوامها اتحاد ثلاثمائة ولاية ملكية، لتقوم بحسم أمرها وفرض إرادتها على أوربا.

وفى الحقيقة إن بسمارك الذى يعد المؤسس الأكبر للدبلوماسية الكلاسيكية استطاع أن يبقى أوربا فى حالة سلام طيلة عقدين كاملين، وذلك من خلال فرضه لتوازن جديد، يعد فى حد ذاته محصلة لمجموع نتائج حروب ما بعد انهيار التوازن المترنيخى؛ إذ كان توزيع

الأقطاب وتوازن القوى فى عهد بسمارك من القوة والإحكام حتى أن أيا من الدول المشاركة فى هذا التوازن لم يكن لديها الجرأة على نقض الحالة السلمية أو مخالفة التوازن اللذين فرضهما بسمارك، سواء كانت راضية عنها أم لم تكن راضية. فقد كانت بروسيا هى القوة الأعظم والأكثر ثقلا فى هذا التوازن سواء من حيث أراضيها المترامية الأطراف، وهى التى توحدت بفضل خبرة المستشار بسمارك وحنكته وبعد نظره، ومن ثم وظفت هذه القوة فى فرض توازن جديد وسلام جديد يعم الأراضى الجرمانية. ثم إن بسمارك كان قد أخذ فى اعتبار بعض الأمور الواقعية الجديرة بالنظر فعلا، مثلا قبل بالسيادة البحرية لبريطانيا، واعترف بمدى قدرتها العسكرية البحرية وبتفوقها فيه على نظيراتها لدى الدول الأوربية الأخرى المطلة على السواحل البحرية، ولا سيما تفوق قواتها الرابضة فى بحر المانش. ولكنه فى مقابل ذلك اختص بروسيا بكثير من الامتيازات.

ومع أن شعوب الدول المتضررة كانت تتظاهر بالرضا والصمت إلا أنها كانت تحمل مشاعر معاكسة تماما، إما خوفا من بسمارك أو من هيمنته. ومن جملة الأمثلة على ذلك، أن الشعب الفرنسى كان يكنّ فى نفسه مشاعر الغضب بسبب ضم بسمارك لمنطقتى آلزاسى ولورين إلى ألمانيا، وهما منطقتان غنيتان بالفحم الحجرى، تلك المادة المعتبرة والهامة وقتها، كى يستثمر ما فيها على الوجه الأمثل، ومع ذلك لم يلاحظ أى نوع من مظاهر الاعتراض عليه؛ نظرا لأن الشعوب الأوربية كانت قد قبلت توازن بسمارك؛ رغبة فى أوربا جديرة بالاحترام. ثم إن إجراءات بسمارك كانت تتسم بالطرافة فى بعض الأحيان، لدرجة أنه إذا أخذ امتيازا ما من إحدى الدول فإنه كان يراضيها بامتياز أخر يعطيه إياها من دولة أخرى مجاورة، لذا لم يشعر أحد بالغبن أو الضرر.

على أية حال تزلزلت أسس سلام بسمارك بعد أن استمرت عشرين عاما، وذلك فى أعقاب وفاة إمبراطور بروسيا. وتولى "فيلهلم الثانى" الذى كان أنانيا تواقا للقوة والاستبداد، ولم تكن لديه القدرة على الاحتمال والصبر فى سبيل تحقيق السيادة والفتح، لذا كان يؤكد منذ الوهلة الأولى لحكمه على معارضته الشديدة للسلام وللتوازن اللذين حققهما بسمارك، ويردد على رؤوس الأشهاد رغبته فى مشروع لفتح العالم عسكريا، الأمر الذى اضطر بسمارك إلى أن يقدم، استقالته من المستشارية لهذا الإمبراطور الذى قبلها وعين مكانه مستشارا آخر. ورغم أنه اعتزل السلطة، إلا أنه ظل حتى آخر لحظة فى حياته يعارض

خطط فيلهلم ومشروعاته، ويعتبرها مجرد مهاترات إمبراطور، غير أن القدر لم يمهله فمات قبل أن يرى نشوب الحرب العالمية الأولى التى تسببت فيها مشروعات هذا الإمبراطور الهوجاء، ومن ثم فراره.

كان فيلهلم قد تشدد فى برامجه الطموحة الحالمة عقب استقالة بسمارك، وأطاح بكافة قواعد التوازن السائد فى أوربا؛ حيث زاد من عدد البوارج الحربية الألمانية بشكل ملحوظ، وهى دولة برية يكون من المنطقى أن عدد سفنها أقل نسبيا مقارنة بالدول البحرية الأخرى كبريطانيا مثلا. وحرى بنا أن نذكر فى هذا الصدد أن بسمارك كان يرصد خلال توازنه كل المسلمات الجيوسياسية، سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى رصدا دقيقا وواقعيا، ومن ثم استطاع أن يحقق هذا التوازن المذكور، ويحافظ على استمراره، فعلى سبيل المثال أدرك أن لبريطانيا الحق فى أن تحتفظ لنفسها بقوة بحرية أعظم فى مياه بحر المانش وفى كل المياه المحيطة بأراضيها أيضا؛ نظرا لأنها دولة بحرية محكوم عليها بالموت إذا ما ضرب عليها حصار بحرى، أى أن قانون البقاء يفرض عليها الاستفادة من قوتها البحرية للحد الذى يمنع أعداءها من خنقها بحصار بحرى. ولا شك أن حالتها تختلف هنا عن حالة مثل ألمانيا؛ فالأخيرة تمتلك منافذ برية وبحرية معا، واعتمادا على ذلك يمكنها أن تظل حية عن طريق منافذها البرية إذا ما تعرضت للغزو أو الحصار البحريين مثلا. وفى الغالب فإن ألمانيا تصنف على أنها دولة برية طبقا للمعايير الجيوستراتيجية، ثم إن الجيش فى دولة مثلها يقوم على القوات البرية أساسا. أما فيلهلم – على عكس بسمارك – فلم يكن بعيد النظر بالنسبة للواقع العسكرى– السياسى.

زاد فيلهلم من عدد السفن الألمانية وعظم من قدرتها، بل إنه جهزها بمدافع يمكنها قصف بريطانيا ودكها، وجاء هذا الإجراء متقاطعا مع نهج بسمارك حيال جيرانه الأوربيين، فهو كان يرى أن الأمن الأوربى يحتم عدم إشعار بريطانيا بالخطر من جانب ألمانيا؛ لذا تخير لسفنه الرابضة فى المانش أن تكون غير قادرة على تهديد بريطانيا ومناسبة فقط للدفاع الساحلى. وإذ كان ما اتخذه فيلهلم يعد أحد الإجراءات المستفزة، فإن تسليحه للضفة اليسرى من نهر الراين يعد إجراء استفزازيا آخر منه، حيث إن هذا النهر يعتبر الحد الاستراتيجى والمتضمن للقيمة الجيوسياسية لكل من ألمانيا وفرنسا معا. وبما أن الفرنسيين شديدو الحساسية تجاه نهر الراين باعتباره يمثل حدودهم مع ألمانيا، فإنهم يعتبرون أى مساس ألمانى بهذا النهر يعد بداية للكوارث .

وقد سبق أن تعامل بسمارك مع هذه المنطقة الجيوسياسية بنوع من بعد النظر، ومن ثم اطمأنت فرنسا؛ لأن ألمانيا لن تسلح ضفته اليسرى. ولكن فيلهلم – وكما سبق الإشارة – مثل تهديدا لبريطانيا واستفزها بتسليحه لمياه المانش وأثار حفيظتها وسوء ظنها، كما أفزع فرنسا وأثار ذعرها بتسليحه للراين من خلال تعظيم قدرة قوات بلاده البرية عليه.

وهكذا نرى كيف ظهرت أسباب انهيار عملية التوازن، وكما سبق القول إن الحرب تبدأ عند النقطة التى ينهار عندها التوازن، وأن السلام ما هو إلا صيغة لهذا التوازن، الذى هدمه فيلهلم بأعماله تلك، ويعرض على العالم منظومة جديدة، لأنه أراد أن يسترد الامتيازات التى منحها بسمارك لأوربا والتى استند إليها فى إقامة التوازن فى عهده، كما أن فيلهلم عمل على أن يصبح هو الفائز الوحيد بها، وليفعل العالم بعدها ما يشاء. لذا كان يعتبر بسمارك رجلا حذرا ضعيفا، ويؤمن هو أن بإمكان ألمانيا أن تثبت رقيها وسيادتها على العالم كله[1].

وفى النهاية انهار التوازن؛ ومن ثم أشعلت الشرارة المنبعثة من تلك الرصاصة التى أردت ولى عهد النمسا قتيلا فى صربيا الحرب الخفية التى بدأت بوادرها مع بداية عهد فيلهلم الثاني، وهكذا نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، بوصفها أحد نتائج طموحات هذا الإمبراطور المحطمة لعملية التوازن، وهكذا جزأت السياسة أوربا.

ولكن بعد أن خارت طاقات كل القوى المتطاحنة بالحرب – وخسائرها تساوت تقريبا – عم السلام، وقام التوازن مرة أخرى، حيث لم يدوما طويلا كما هو معتاد؛ إذ بعد مضى عقدين من الزمن، شهد العالم ظهور رجل تواق للسلطة والقوة والهيمنة، علاوة على قيام المسئولين الألمان الجدد بنقض عهودهم ومواثيقهم، ووصول الحزب النازى إلى مرحلة النضج، والتى جميعها مثلت قوة دافعة للقضاء على عملية التوازن السائدة بموجب الاتفاقيات المبرمة عام ١٩١٩م، لقد كان هيتلر هو ذاك الرجل الذى لم ير النظام العالمى السائد فى كل الدنيا وفى أوربا على وجه الخصوص، عادلا، ورأى أن الجيش الجرمانى يستحق الفوز بامتيازات أكثر مما خصص له، ويؤمن بأن ثمة ظلما وإجحافا وقعا لألمانيا وعلى الجيش الجرمانى فى ظل مقررات اتفاقيات فرساى، وأن لألمانيا الحق فى تعديل نصيبها فيها. ومن ثم بدأ فى مناشدة العالم رفع هذا الظلم. إنه فى الحقيقة رمى من وراء

(١) هربرت ا.ال. فيشر، تاريخ أوربا، ترجمة وحيد مازندرانى، انتشارات دهخدا، تهران ١٣٤٧.

هذه المناشدة القضاء على التوازن القائم، وفرض نظام جديد غيره. كما أنه بدأ انتهاج فلسفة جديدة أيضا، فقدم لنفسه على أنه نبى الجرمان، ورسول السعادة، ومبعوث العناية الإلهية لرد حقوق الأمة الجرمانية المختارة. وعلاوة على المزاعم التى حاصرت هيتلر فإن ألمانيا فى الواقع كانت تنعم عام ١٩٣٥م، بتكنولوجيا تسليحية متقدمة، وبأراض واسعة، وبالوحدة الوطنية، وبقدرة عسكرية فائقة، ومصادر للثروة الطبيعية، وبكافة العوامل التى من شأنها أن تبعث روح الجنوح إلى الهيمنة فى أى دولة أخرى، وبناء عليه كانت ألمانيا ترى نفسها قادرة على غزو العالم وفرض النظام الذى تريده هى عليه، وفى عهد هيتلر شعرت أن إمكانياتها تلك لا يناهزها فيها أحد، ولا تقارنها أية قوة أخرى أو تنافسها، وخاصة أن معنويات الشعب الألمانى ووضعيته الاجتماعية كانت طامحة للهيمنة على العالم والارتقاء عليه. هكذا مثلت هذه العوامل الحافز لإدولف هيتلر لأن ينقض التوازن القائم. وكما سبق القول. كلما نقض التوازن القائم تشتعل الحرب. وأن التوازن ينهار كلما شعرت الأقطاب المشاركة فيه أن بإمكانها فرض إرادتها على الآخرين وفرض النظام الذى تريده. ويتواجد هذا الشعور عند اللحظة التى تمتلك فيها إحدى الدول المشاركة فيه القوة الأكبر.

على أية حال أفضت الحرب العالمية الثانية إلى السلام من جديد، ولكن إلى تغيير مصير العالم هذه المرة أيضا وبشكل جذرى ومبدئى؛ لأن العالم أصبح بعد الحرب مهيأ لظهور قطبين عظيمين، لم يعدا مجرد قطبين سياسيين فحسب، بل كانا يشكلان قطبين عسكريين، ثقافيين، أيديولوجيين واقتصاديين على وجه الخصوص[١].

وفى أواخر الحرب العالمية الثانية، وقبل إلحاق الهزيمة الكاملة بهيتلر، أرسل رسالة إلى الحلفاء (ما عدا الاتحاد السوفيتى) أعرب فيها عن استعداده لمصالحتهم كى يقفوا جميعا ضد الشيوعية التى وصفها بآفة العالم. وأشار إلى أن الشيوعية هى مشكلة العالم القادمة، ويجب أن يتواجد سد يحول بينهم وبين هذه الشيوعية، وإلا فإن هذا التنين سوف يبتلع العالم كله.

من المؤكد أن هذه الرسالة، التى جاءت قبل انعقاد مؤتمر يالتا، لم تلق اهتماما من الحلفاء، بل العكس من ذلك تعرضت برلين بعدها لأضخم هجوم جوى حول هذه العاصمة الألمانية إلى مجرد أطلال، وانقسم ظهر الجيش الألمانى تماما، ومنى بهزيمة نكراء،

---

(١) ثران بيران: جريانهار بزركى تاريخ، ترجمة رضا مشايخى، انتشارات ابن سينا، ١٣٤٤.

ودخل جنود الحلفاء برلين منتصرين. ومع أن تشرشل كان مؤمنا، مثل بقية الحلفاء، بأنه يجب ألا تتاح أية فرصة لهيتلر، وألا ينخدع بهذه الرسالة التى جاءت بعد شعوره بالضعف وقرب الهزيمة، إلا أنه كان مؤمنا مثل هيتلر بأن الشيوعية هى مشكلة العالم المقبلة، لذا قام بتناول هذه المسألة مع روزفلت على نحو آخر مفاده انه من الأفضل للحلفاء بعد الانتهاء من مسألة هيتلر وتدمير الجيش النازى وهزيمة الألمان وانكسار شوكتهم، أن يتكاتفوا لإبقاء الغول الشيوعى فى جحره، غير أن روزفلت لم يأخذ توقعات تشرشل هذه مأخذ الجد، واعتبرها مجرد وهم مبعثه طبيعة الإنجليز المسيئة للظن، لذا استمر فى الحرب دون أن يسىء الظن بالاتحاد السوفيتى.

وبمجرد سقوط برلين طرأ تغيير على ساحة المعارك وعلى شروط اتفاق الحلفاء أيضا. فقد تقدم الاتحاد السوفيتى، وبدأ عند النقطة التى وصل إليها فى برلين، فى إحكام سيطرته وتدعيم موقفه فيها. كما أن قوات الحلفاء البرية اقتحمتها من جهة أخرى وبدأوا فى السيطرة عليها حتى وصل كل منهما إلى الآخر، وأصبحا فى وضع المواجهة. وفى نقطة المواجهة بينهما هذه ولد حائط برلين الذى بنى فعلا ليشكل فيما بعد خطا لالتقاء حدود القوتين، ثم أصبح هذا الحائط نواة للكتلتين اللتين أقامتا فيما بعد توازنا جديدا عرف بتوازن قطبى العالم لمدة نصف قرن من الزمان، وكانا محورين أساسيين فيه. نعم لقد بدأ هذا التوازن منذ اللحظة الأولى التى التقت فيها قوات التحالف وجها لوجه، ومن ثم بدأت عملية تكوين الاتحادات، إذ اجتذب الشرق إليه دولا تدور فى فلكه، وفى المقابل عظم الغرب من جهوده فى استقطاب متحدين معه، وتخلل ذلك أن وضع كلا القطبين محددات لمسئولياته وحيوزا لنفوذه وهيمنته. إذ بدأ الروس تحركاتهم من منطقة شمال البلقان بإحداث مجموعة انقلابات شيوعية طالت دول شبه جزيرة البلقان كلها الواحدة تلو الأخرى لتدخل الفلك السوفيتى بعدها. وعلى جانب آخر أنزل الإنجليز قواتهم فى اليونان الواقعة جنوب منطقة البلقان، ونجحوا فى الحيلولة دون وصول الاتحاد السوفيتى إلى المياه الدافئة، ودون إكمال خطته البلقانية، وتمكنوا، بعد مذبحة مروعة، من تحرير أثينا من براثن الثوار الشيوعيين هناك والذين كانت تأتيهم الإمدادات من الشمال.

ولكن شيئا فشيئا، خارت قوى أوربا؛ إذ إن خمسة أعوام من الحرب الشاملة كانت كفيلة لابتلاع مصادرها المالية والمعدنية والبشرية. وبالتالى لعب الفقر السائد فيها دورا هاما

ومؤثرا فى أن تصبح الولايات المتحدة أحد القطبين؛ حيث طلبت الدول الأوربية من أمريكا أن تتعهد مسئولية قيادة الغرب وزعامته بعد أن دبت الشيخوخة فى أوصاله، لمحاربة الشرق. وكنموذج لذلك أخبر الإنجليز أمريكا أنهم لم يعد لديهم القدرة على إقرار الأمن والاستقرار فى اليونان أكثر من هذا، خاصة أنها تعدتهما لمدة لا بأس بها، جاء هذا فى وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر فيه بمسئولية تجاه العالم وتعتبر نفسها جديرة بإدراته والدفاع عنه، ومن ثم قدم"جورج مارشال" وزير خارجيتها آنئذ مشروعا إلى مجلس الشيوخ يتضمن تقديم المساعدات المالية لأوربا المنهارة، وعلى ضرورة تخصيص مبالغ مالية هائلة لمساعدتها، وهى المنتصرة فى الحرب، فى إعادة البناء لديها، وإنقاذها من فناء تدريجى وشيك يؤدى بها إلى السقوط فى فخ الشيوعية. وكان شرط أمريكا الوحيد مقابل هذه المبالغ هو وصايتها المباشرة أو تدخلها فى صرفها داخل هذه الدول. ولهذه المناسبة انعقد مؤتمر باريس عام ١٩٤٩م، الذى شارك فيه كل الراغبين فى المساعدات الأمريكية وكل من شملهم مشروع مارشال، وكان من بينهم الاتحاد السوفيتى الاشتراكى، وقد مثله فى هذا المؤتمر"ملوتوف" الذى حضر على رأس وفد قوامه ثمانون عضوا، ولكن ما لبث أن عاد إلى موسكو على وجه السرعة إثر تلقيه برقية من ستالين ولم يرجع ثانية؛ ربما أن الاتحاد السوفيتى أدرك أن هذا المشروع ليس مجرد مساعدة مادية ومالية لإنقاذ أوربا فحسب، بل هو آلية لتكوين تكتل ضخم تحت اسم "الغرب"، يكون دأبه وديدنه معاداة العالم الشيوعى. كما أن الروس توقعوا أيضا أن الهدف الأمريكى من وراء شرط تدخلها فى عملية الإنفاق الوارد ذكرها فى مشروع مارشال إنما لإتمام سيطرتها على أوربا والعالم.

وإذا كان مشروع مارشال هو أحد الخطوات الأمريكية الفعالة، فإن التصديق على مشروع "ترومان" أيضا يعد خطوة أخرى أقدمت عليها لتكوين التكتل المذكور تحت زعامتها. وقد جاء تصديق الرئيس الأمريكى ترومان على هذا المشروع بعد إقرار بريطانى بعدم امتلاكها القدرة على حماية اليونان وتحذيرها من خطورة سيطرة الشيوعيين عليها. وبموجب هذا المشروع اعتبرت أمريكا نفسها مسئولة عن منع التغلغل الشيوعى فى العالم أو توسعه.

ويقوم مشروع ترومان على ثلاثة أهداف محورية خاصة، إضافة إلى ثلاثة أخرى عامة. تحظى ثلاثتهما الأولى بأهمية قصوى سواء على المستوى الجيوستراتيجى أو على المستوى

الجيوسياسى ومن ثم كان تنفيذ أمريكا للثلاثة التالية يعد بمثابة الخطوة الأكبر نحو تحقيق زعامتها وسيادتها التامة على العالم، وإتمام سيطرتها المطلقة على المقدرات الدولية. وكانت هذه الأهداف عبارة عن: .

الهدف الأول:

إزاحة الخطر عن اليونان والعمل على الحيلولة دون حدوث هجوم شيوعى خطر عليها؛ لذا أوقف الشيوعيون عملاء الاتحاد السوفيتى هناك عملياتهم عندما أيقنوا أن السفن الحربية الأمريكية تحركت من سواحلها قاصدة اليونان.

الهدف الثانى:

إزالة الخطر عن حرية الإبحار من بغازى البسفور والدردنيل إلى البحر الأسود خاصة بعد أن كان الاتحاد السوفيتى قد أرسى سفنه الحربية فى مداخلهما بدعوى أن هذين البرزخين ليسا دوليين؛ ومن ثم لا يحق لأحد الإبحار منهما إلا للدول المطلة عليه فقط. وقد حلت أمريكا هذا القضية من خلال توجيه إنذار للاتحاد السوفيتى، أعقبه التصديق على مشروع ترومان، ومن هناك تيقن أن أمريكا مصممة على الحيلولة دون توسعه، وتأكد لديه أن اشتمامه رائحة تكوين الكتلة الغربية أمر صحيح، لذا فإنه – كما يقولون – حمل عصاه على كاهله ورحل عنها.

الهدف الثالث:

إنهاء احتلال أذربيجان الإيرانية. فقد كان غلام يحيى وبيشيه ورى عميلين للجيش الأحمر وللكريملين. ونجحا فى احتلال أذربيجان الإيرانية بدعم مالى وسياسى سوفيتى. وشكلا حكومة شيوعية فيها. هذا فى حين كانت الحكومة الإيرانية أضعف من أن تدخل فى حرب مع الجيش الأحمر لتحرير أذربيجان من براثنه. ولكن فور التصديق على مشروع ترومان وجهت أمريكا إنذارا للاتحاد السوفيتى، وهددت الجيش الأحمر المرابض فى أذربيجان باستعمالها القنبلة الذرية. مما اضطر السوفيت الذين يعلمون ماهية هذه القنبلة، خاصة أن كارثة هيروشيما وناجازاكى كانت ما زالت ماثلة، لأن يجلوا عن أذربيجان الإيرانية ويستدعوا غلام يحيى وبيشيه ورى إلى موسكو، لتنتهى القضية ليس على يد الجيش الإيرانى، بل بالتهديد الأمريكى ومشروع ترومان وبالرعب من القنبلة الذرية.

هكذا، وبناء على المقدمات السابقة، تكونت الكتلة الغربية بزعامة أمريكا، وتزايدت قدرتها وتعاضدها يوما بعد يوم. وقدمت كل من بريطانيا وفرنسا، وكذلك كل الدول الأوربية الأخرى معظم مستعمراتها فى العالم لأمريكا الواحدة تلو الأخرى، لأنهم لم يكن بإمكانهم مواصلة تحمل العبء المالى لهذه المستعمرات من ناحية، ومن ناحية أخرى كانوا يرجحون تنامى القوة الأمريكية يوما بعد الآخر وذلك من خلال هذا التفويض؛ لأنهم كانوا يرون فى تعاظم هذه القوة تعاظما لقوة الغرب، ووقفا للزحف الشيوعى السوفيتى فى آن واحد. وهكذا جمع الخوف من الشيوعية غرماء الأمس جنبا إلى جنب، كأن لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مستعمرة أوربية أبدا.

كانت منطقة الشرق الوسط تمثل إحدى القواعد الأوربية التى تم تداولها مع أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية. تلك المنطقة التى لكل جزء منها قصة خاصة به، وربما لأن إيران كانت أحد هذه الأجزاء الهامة فيها؛ فقد باتت منذ ذلك الوقت محلا للتداول بين القوى المختلفة. فبعد أن كانت تحت نفوذ بريطانيا وسيطرتها، صارت من نصيب أمريكا؛ ولعل مرد ذلك لمتاخمتها لأراضى الاتحاد السوفيتى ووجود طموحه القديم للوصول إلى مياه الخليج الفارسى الدافئة، مع أنها لم تكن إلا مجرد وهم وسراب. وهكذا اختصت أمريكا نفسها بإيران وبالنفط الموجود بها.

أما الروس فقد أخذوا يضاعفون من قدرتهم على التكتل والتنظيم بشكل مطرد لمجابهة الغرب. حيث أسس الاتحاد السوفيتى الكمينفورم ردا على مشروع مارشال، وأحكم قبضته على الدول التى تدور فى فلكه، وقدم مساعدات ضخمة للحركات الماركسية فى العالم، وعملت بجد فى نشر الماركسية– اللينينية من خلال الدعايات الموسعة، الأمر الذى وسع من فرض المواجهة بين القوتين، وهو ما أفضى بدوره إلى تأسيس حلفين عسكريين هما: حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو. ومع أن إيران لم تعتبر أبدا ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ عضوا فى حلف الناتو بشكل مباشر، إلا أنها كانت تمثل جزءا هاما من حلقة الأمن الأمريكية الملاصقة للاتحاد السوفيتى، وجزءا من الكتلة الغربية بشكل عام تأسيسا على الأحلاف الهامشية المعقود معها.

وهكذا لاحظنا أن العالم عاود ميله مرة أخرى للقطبية والتوازن، ومن ثم ساد سلام الأقطاب؛ إذ استولى كل قطب على منطقة نفوذ له وحيزا لهيمنته، بصورة تحتوى اعتراف

القطب الآخر له بشكل ضمنى غير مدون فى اتفاق، وأصبحت الدول الدائرة فى فلك الاتحاد السوفيتى تسمى "الكتلة الشرقية". كما جدد الغرب مناطق نفوذه أيضا. وبات من المسلم به ألا يتعدى أى من هاتين الكتلتين على منطقة نفوذ الآخر. حتى وإذا ما غيرت دولة ما توجهاتها من كتلة لأخرى، يكون من الضرورى توافقهما على ذلك، وإلا فعلى المخالف أن ينتظر عملا من القطب الآخر فى أى منطقة من العالم؛ لأنه ما من مفر لأن يفقد امتيازا له فى المقابل. وهذا ما يعنى أن ثمة تعاملا ضمنيا وفعليا بينهما فى عملية التوازن. وهو ما كان متبعا أيضا حتى مع الدول التى لا تتميز بأهمية فى الموقع أو خصوصية استراتيجيا أو جيوسياسيا. بينما لم يكن الوضع يحتمل مزاحا بالنسبة للدول التابعة أو المؤيدة أو المتحالفة استراتيجيا وعلى سبيل المثال. إذا كانت إيران دولة حيوية بالنسبة للغرب، فإن كوبا قد حظيت بأهمية خاصة بالنسبة للغرب أيضا، لدرجة أن الاتحاد السوفيتى ساندها خلال "أزمة الصواريخ" حتى وإن وصل الأمر إلى نشوب حرب ذرية أو عالمية ثالثة.

إذا لم يكن هناك بد من أن تحتدم المواجهة فى ظل صراع القوتين العظميين الناجم عن حالة القطبية. وفى ظل هذه الظروف لم يكن بمقدور أى دولة أن تخرج من فلك كتلة وتلتحق بآخر؛ لأن القطبين لم يكونا على استعداد للخروج عن المنظومة السائدة. وعلى سبيل المثال عندما تعرضت ليبيا للهجوم الأمريكى فيما عرف بقضية خليج سرت، صرح الرئيس الليبى العقيد القذافى فى حديث صحفى أدلى به عشية الهجوم، أعرب خلاله عن سخطه على أمريكا والدول الغربية، وقال إنه سيعمل على الانضمام إلى عضوية حلف وارسو والكتلة الشرقية، وستدور بلاده رسميا فى الفلك الروسى، ولكن كان الاتحاد السوفيتى هو أول دولة تعلن اعتراضها على تصريحاته تلك، معتبرة إياها مجرد؛ مزاعم غير جادة؛ لأنه كان على يقين تام أن كل عمل انفعالى يمس المنظومة العالمية سوف ينشأ عنها فى المستقبل نظام مجهول وغير محدد، لذا فهو غير مطمئن للنتائج وما سوف يجنيه فى المقابل. وبناء على هذا لم يكن هناك مفر لدول العالم سوى الخضوع لهيمنة القوتين العظميين.

حتى أن الثورات والحركات التى قامت لمناهضة القطبية فى العالم، لم تشأ أن تضع حدا حاسما لآلام الدول وويلاتها؛ لأنها ـ وعلى غير رغبة منها ـ تقع فى مناطق نفوذ القوتين.

وتطبيقا لما نقول نجد حالة حركة عدم الانحياز وصلت إلى حد أن كوبا ـ وهى عضو فيها ـ باتت تعد إحدى الدول التابعة للاتحاد السوفيتى بشكل مباشر؛ وحتى هؤلاء الذين سعوا للعمل المستقل، كانت مساعيهم محدودة فى الحقيقة، مثل الهند وألبانيا ويوغسلافيا وكانت شعاراتهم غير قطبية، ولكنهم كانوا يعيشون فى منطقة النفوذ والقهر القطبى فى العالم، وذلك دون إرادتهم جميعا.

قطعا ليس بالمقدور اعتبار حياة الشعوب فى بعض الدول مثل ألبانيا (مع ما لها من تاريخ طويل فى تأييد الصين والاتحاد السوفيتى وسكانها البالغ تعدادهم قرابة الثلاثة ملايين) حياة نموذجية كاملة فى تاريخ أمة معاصرة. لأن الدولة الألبانية حرمت أمتها من حياة دولية طبيعية بسبب العزلة التى فرضتها على نفسها، وهو ما نرى نتيجته هذه الأيام هناك. ولكن علينا ألا نغفل أن العزلة السياسية والاقتصادية لأمة قوامها ثلاثة ملايين لا تعد أمرا صعبا مقارنة بالدول الأكثر.

٣ - الثورة الإسلامية الإيرانية بين قطبين

فى ظل الوضع الذى ذكرنا خصائصه، أثار قيام الثورة الإسلامية ـ فى رأينا ـ العديد من القضايا أهمها عملية الخروج من حيز النفوذ القطبى؛ إذ كانت إيران خلال العقود الثلاثة السابقة على قيام الثورة، تعد دولة واقعة تحت النفوذ الغربى عموما، والأمريكى على وجه الخصوص.

وقد بدأت الثورة الإسلامية الإيرانية، من جانبها، بالتحرك السياسى المعادى للغرب ولأمريكا خصوصا، مما جعل العالم منذ بداية قيامها وتولى الحكومة الإسلامية عام ١٩٧٩م، يرى أن إيران لا ترغب فى البقاء أكثر من هذا ضمن المعسكر الغربى، ولا سيما أن شعارها الرسمى كان: "الدور على أمريكا بعد الشاه"، والذى أعلنت من خلاله عن هدفها ونيتها فى الخروج منه، ثم إنه بمجرد قيام الثورة بدأت إجراءاتها المناهضة لأمريكا والغرب مثل قنص جواسيس أمريكا وطرد المستشارين الغربيين، وكذلك التجار والمستثمرون من البلاد، وغيرها من الإجراءات الكثيرة تحت الهيمنة الأمريكية بعد ذلك. أما الاتحاد السوفيتى فرغم ارتياحه لانتهاء المضايقات الأمريكية من جنوب أراضيه إلا أنه كان قلقا لما يلى:

أولا: لما سوف تئول إليه المنظومة العالمية من جديد بعد خروج إيران من المعسكر الغربى.

ثانيا: لما سوف يكون عليه الوضع فى الجمهوريات الإسلامية الواقعة جنوب بلاده، وماذا ستكون مهمتها حيال ثورة دينية شاملة فى إيران؟

ثالثا: كيف ستكون عليه توجهات الهوية الإيرانية فى المستقبل؟

ومن جانب آخر، كان الغرب يتابع الأحداث الإيرانية باهتمام بالغ، كى يمكنه أن يصور الإجراءات الثورية (مثل معاداة الغرب ورفض الارتباط بالفلك الأمريكى) للرأى العالم العالمى على أنها مجرد مؤامرات سوفيتية، ومدى الخطورة التى ستنتج عن خروج إيران من المعسكر الغربى، ومن ثم يتوافر له المبرر الكافى لسحق هذه الثورة. إلا أن هذا المخطط – وهو أمريكى – لم يحالفه التوفيق لوجود ثغرة رئيسية به تمثلت فى دينية الثورة فى إيران، ومن ثم لم يكن منطقيا أن تصور وهى ثورة دينية شعبية شاملة على أنها مجرد مؤامرة شيوعية أو الزعم بأن إيران تواطأت من خلالها مع الاتحاد السوفيتى فى تدبير مؤامرة مضادة لأمريكا والسلام العالمى. كما رأت هذا المخطط لم يلق قبولا دوليا أو قبولا حتى على مستوى المنظومة السياسية العالمية لسببين:

السبب الأول: أن العبودية لله والتوحيد به والرؤية الدينية كانت جميعا مبادئ للثورة وأسسا لكل تحركاتها ودعاياتها المعلنة، لذا لم يكن ممكنا على مستوى المبادئ أن توائم أو تتوافق أو تتماشى هذه الثورة ومبدئها القائم على العبودية لله مع طبيعة الحكم الإلحادى السوفيتى.

السبب الثانى: أن جميع قادة الثورة يعتبرون شخصيات دينية مائة بالمائة، لا سيما الإمام الخمينى (رضى الله عنه)، والذى أفهم العامل أجمع أثناء إقامته فى باريس أنه ليس إلا فقيها مسلما، ولا يفكر فى أى هدف آخر سوى تطبيق شريعة الله وقوانينه.

وقد أفضى هذان السببان إلى عدم إمكانية الغرب اتهام إيران بالتواطؤ مع الشيوعية السوفيتية – وبهذا خرجت إيران بالفعل من الكتلة الغربية، ودون أن تلحق بالكتلة الأخرى (أى الكتلة الماركسية الشيوعية)، ومن ثم لم يطرأ تغير على توازن القوى فى العالم.

والحقيقة أن إيران بلغت مكانة اجتمع كلا المعسكرين الشرقى والغربى على معاداتها؛ لأنها لم تعد داخلة فى حيز حماية أو سيطرة أى من القوتين العظميين. وبالتالى رأينا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يتفقان – لأول مرة بعد سنوات طويلة من الخلاف حول القضايا العالمية – إزاء القضية الإيرانية، وجاء هذا الاتفاق بحيث تدفع إيران – طبقا

لنظرية كيسنجر – إلى الدخول فى حرب لا تصبح فيها منتصرة أو مهزومة. وهذا ما تحقق، فقد حصل العراق على دعم هاتين القوتين أثناء الحرب العراقية – الإيرانية التى كانت محصلة هذا الاتفاق؛ كل هذا لأن إيران فرت من حظيرة النظام القطبى العالمى، وكان يجب أن يعود هذا الطفل الهارب إلى مدرسته مرة أخرى.

حرى بنا هنا أن نذكر أن التحليل السالف ذكره لم يأت إجابة عن السؤال: "كيف سمح القطبان لإيران عام ١٩٧٩م أن تنتهج من خلال ثورتها نهجا لا هو بالشرقى ولا بالغربى؟" خاصة وأننا نعلم أن الدخول فى هذا الطريق زمن الصراع بين القطبين والحرب الباردة المسيطرة على العالم كانت له رائحة الدم.

كان الخليج الفارسى دائما فى السياسة الخارجية الدولية يعد نقطة لاصطدام الأقطاب وممرا مائيا ستنطلق منه شرارة الحرب العالمية الثالثة؛ وذلك كما سبق الإشارة إليه: وهو على حد زعم الدبلوماسية الكلاسيكية والسياسة الدولية بقعة استراتيجية لم يكن تخليصها من القبضة الأمريكية أمرا ممكنا على الإطلاق.

والحقيقة أن المبحث الذى نحن بصدده، يجب أن يقف على الهدف منه، خاصة بعد سقوط الشرق وارتمائه فى أحضان الغرب. إذا كيف يمكن لهذا الشعار المبدئى– لا شرقية ولا غربية – أن يعبر عن ذاته فى سياسة إيران الخارجية؟ لا سيما أنه لم يعد هناك شرق كى يمكننا أن نحققه، كما أن فرقاء الأمس قد اتحدوا وشكلوا قطبا واحدا أمام كل متمرد على المنظومة السائدة. هذا فضلا عن أننا نتوقع أن الغد ستكون فيه السيادة للأقوياء فقط، وستتزايد ممارسات الضغط على دول العالم الثالث. إضافة إلى أن المنظرين يرون عالم الغد عالما للأقطاب المتعددة، كل قطب منها سيكون صاحب اقتصاد قوى وصناعة ضخمة ومعلومات هائلة. ويرون أيضا أن التوازنات ستكون قائمة على أساس القدرة على الثبات فى حلبة الهيمنة الاقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية.

ويذكر أن اليابان هى الدولة التى بدأت المواجهة مع أمريكا، بوصفها قوة اقتصادية ومعلوماتية وعلمية وصناعية، وأنها ستكون قطبا فى مواجهتها أيضا. وربما ستكتل أوربا وروسيا تكتلا آخر أمام كل من اليابان وأمريكا معا، ومن ثم سيصير العالم لثلاثة أقطاب اقتصادية هائلة:

إنه مجرد حدس، والتوصل إلى الحقيقة يحتاج لمزيد من المثابرة والمعلومات أيضا .

المصادر الرسمية لاتخاذ القرار

فى سياسة جمهورية إيران الإسلامية

تتميز السياسة الخارجية فى جميع الأنظمة السياسية، لا سيما المحنكة منها والقوية بأن لها قنوات محددة ومحدودة لاتخاذ القرار بشأنها، وبعبارة أخرى إن نفرا قليلا من المسئولين والمصادر المختصة هم فقط الذين يمكنهم ترسيم السياسة الخارجية واتخاذ القرار بشأنها، لذا نرى بقية المسئولين وأيضا المصادر الأخرى فى الحكومات الأجنبية ينظمون أعمالهم طبقا لما يعلنه هؤلاء المختصون فى السياسة الخارجية لبلادهم.

والواقع أنه إذا أعلن أحد المسئولين الذين لهم الحق فى اتخاذ القرار بشأن سياسة بلاده الخارجية عن رأيه يصبح ذلك الإعلان ذا تبعات سياسية وأهمية قانونية خارج حدود بلاده، أما إذا لم يكن كذلك، حتى ولو كان هذا المسئول على نفس المستوى من الأهمية ولكنه فاقد للصفة الرسمية فى اتخاذ القرار فى سياسة بلاده الخارجية. فالأمر لا يعدو أكثر من مجرد وجهة نظر شخصية، وينظر إليها مع أنها مجرد انعكاس لرأى أحد المقربين من الجهاز المصمم للسياسة الخارجية، وليس تصريحا رسميا.

وإضافة لما سبق، توجد فروقات أخرى بين البيان الرسمى الصادر عن مسئولين مؤثرين فى السياسة الخارجية حوى المسائل السياسية والقانونية والدولية وبين إبداء هؤلاء المسئولين عن آرائهم الشخصية حولها.

أما المصادر الرسمية التى لها الحق فى إبداء آرائها أو فى اتخاذ القرار بشأن السياسة الخارجية، طبقا للوثائق والمستندات ولا سيما الدستور منها، فى نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران فهم عبارة عن:

١ – الدستور.

٢ – القائد أو المرشد (مجمع تشخيص مصلحة النظام – مجلس الخبراء).

٣ – مجلس الشورى الإسلامى(مجلس صيانة الدستور).

٤ – الحكومة أو السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء – رئاسة الجمهورية – مجلس الأمن الوطنى).

٥ – وزارة الخارجية.

١- الدستور

يعتبر الدستور فى كافة النظم السياسية والحكومية فى العالم أعلى سند ومصدر سياسى رسمى لها، كما تتحدد فيه أطر وعموميات وحدود وقنوات السياسة الخارجية لكل دولة منها، كذلك الأمر بالنسبة لدستور جمهورية إيران الإسلامية؛ فهو أقوى وأغنى مصدر لسياستها الخارجية، حيث يرسم لها ويوجهه إليها فى مبادئه العامة وفصوله القانونية. لذا فإن الأهمية لهذا السند السلطوى وقيمته يتطلبان منا تناولا بشكل أدق كما يلى.

(أ) مقدمة الدستور

يعد المنشور أو البيان أو المقدمة التى تأتى فى صدر الدستور سواء كانت منفصلة عنه أو صنوا له، من المصادر النظرية السياسة للحكومة فى كل النظم على اعتبار أنها مقدمة تنظيمية له، وذلك غرارا لما حدث فى بداية تأسيس الاتحاد السوفيتى والتقعيد للحكومة الماركسية، أو فى فرنسا عندما نجحت الثورة، وفى أمريكا عندما نالت الاستقلال، حيث دونت هذه المنشورات والبيانات والمقدمات، وأعلنت على العالم.

فى جمهورية إيران الإسلامية بوصفها نظاما سياسيا، صدرت هذه المقدمة متوازية زمنيا مع إعداد وتدوين الدستور، وقد احتوت على تلك الفلسفة السياسية والاجتماعية والعقائدية والقيمية لنظام يريد أن يحكم البلاد. وتعد هذه المقدمة أحد المصادر الغنية للسياسة الخارجية والتى يمكن من خلالها الوقوف على الجهات المؤثرة فيها. وتعتبر جزءا من الدستور وتحتوى على أجزاء ومباحث متعددة. يختص كل واحد منها بموضوع قائم بذاته. وقد جاء فى المبحث الذى يحمل عنوان "أسلوب الحكم فى الإسلام" من هذه المقدمة:

"لا تقوم الحكومة - من وجهة نظر الإسلام - على الطبقية أو على السلطة الفردية أو الجماعية، بل هى تجسيد للتطلعات السياسية لشعب متحد دينيا وفكريا، يقوم بتنظيم نفسه كى يتمكن من خلال التغيير الفكرى والعقائدى من أن يسلك طريقه نحو هدفه النهائى وهو الحركة إلى الله".

ثم توضح هذا المسار فى نفس المبحث:

"ومع الالتفات لمحتوى الثورة الإسلامية فى إيران - التى كانت حركة تستهدف النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين - فإن الدستور يهيئ المناخ الملائم لاستمرار هذه الثورة

داخل البلاد وخارجها، وخاصة بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع كافة الحركات الإسلامية والشعبية، كما يسعى فى بناء الأمة الواحدة فى العالم، ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة فى جميع أنحاء العالم".

وهنا يدرك بسهولة تلك الرؤية الواردة فى مقدمة الدستور، وكذلك النظرة لبعد عالمية الإسلام؛ فالحركة إلى الله وبناء الأمة الإسلامية الواحدة وإنقاذ الشعوب المحرومة والنصر للمستضعفين على المستكبرين، تعد من جملة الآمال والطموحات والأهداف التى تم التنويه عنها فى هذه المقدمة.

وتحت نفس العنوان يبرز المسار المذكور على النحو التالى:

".. ومن ثم فإن الإشراف التام والدقيق عليه من قبل علماء الإسلام العدول التقاة الملتزمين (الفقهاء العدول) أمر حتمى وضرورى للغاية. وبما أن الهدف من إقامة الحكومة هداية الإنسان للسير نحو النظام الإلهى كى تتهيأ الظروف المناسبة لظهور المواهب، وتتضح الاستعدادات لتجلى الأبعاد الإلهية فى الإنسان، فإن الدستور يعمل على تهيئة المناخ اللازم لهذه المشاركة فى جميع مراحل اتخاذ القرارات السياسية المصيرية لجميع أفراد المجتمع، وهكذا تتحقق حكومة المستضعفين فى الأرض".

ثم يقوم الدستور من خلال فصولة المتنوعة وبصورة منظمة بتحديد المهام كل فى موضعها، منها ما يحصى السياسة الخارجية، وما يتعلق بمهامها الخارجية وكذلك دور كل من مجلس الوزراء ومجلس الشورى والمرشد والإطار القانونى لكل منهم فى الشئون الخارجية والدولية.

(ب) نص الدستور

باتت المبادئ الأربعة الواردة فى الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية من أهم محددات السياسة الخارجية. إذ تعد بمثابة المنار الهادى لسبيلها المؤطر لها. وتوضح المبادئ المذكورة وهى ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥ المفاهيم الأساسية لسياسة جمهورية إيران الإسلامية.

* المبدأ الثانى والخمسون بعد المائة:

"تقوم السياسة الخارجية إيران الإسلامية على أساس رفض أى نوع من أنواع التسلط أو الخضوع. والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضى البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز للقوى المتسلطة، وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة".

* المبدأ الثالث والخمسون بعد المائة:

"إن إبرام أى معاهدة تفضى إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والاقتصادية أو على الثقافة والجيش والشئون الأخرى فى البلاد، أمر ممنوع منعا باتا".

* المبدأ الرابع والخمسون بعد المائة:

"تعتبر جمهورية إيران أن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان فى كل المجتمعات البشرية، وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم كافة؛ لذا فإن جمهورية إيران الإسلامية ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين فى أى بقعة من العالم، وذلك دون أن تتدخل فى الوقت نفسه فى الشئون الداخلية للشعوب الأخرى".

* المبدأ الخامس والخمسون بعد المائة:

"تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسى إلى الذين يطلبونه باستثناء الذين يعتبرون وفقا للقوانين الإيرانية مجرمون وخونة".

إن ما يستفاد من هذه المبادئ، وما استنبط من المفاهيم الأخرى كلها هو أن ماهية وجوهر العالمية واللاحدودية واللاقومية وإسلامية الأهداف المصرح بها هنا، قد تم تكريسه فى إسعاد الإنسان فى كل المجتمعات البشرية وجعله هدفا للسياسة الخارجية ولكل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أما المبدأ الثانى من الدستور فيقوم أسس النظام الجمهورى الإسلامى بناء على الإيمان بمجموعة معتقدات أولها **"الإيمان بالله الواحد والخضوع له"**، وخامسها هو **"الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة ودورها الأساسى فى ديمومة الثورة الإسلامية"**. كما ينص البند (ج) من سادس هذه المعتقدات على "رفض أى نوع من أنواع الظلم والقهر ورفض كل أنواع التسلط أو الخضوع".

وقد عمل المشرع على تنظيم المبدأ الثالث والأربعين بالفصل الرابع من الدستور، وتدوينه فى ثمانية بنود جاءت بعنوان: "الاقتصاد والشئون المالية" لتصف الضوابط التى يرتكز عليها الاقتصاد مثل:

"الحيلولة دون السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطنى".

أما المبدأ الواحد والثمانون من الفصل السادس فقد عبر بوضوح أكثر بما يلى:

"يمنع منعا باتا منح الأجانب حق تأسيس شركات أو مؤسسات فى قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والمعادن والخدمات".

وكذلك يضيف المبدأ الخامس والأربعون بعد المائة من الفصل التاسع بشأن الاستفادة من الأجانب فى الشئون الداخلية:

"لا يقبل انتساب أى فرد أجنبى إلى الجيش أو إلى قوى الأمن الداخلى للبلاد".

أما المبدأ السادس والأربعون فقد نص صراحة على ما يلى:

"تمنع إقامة قواعد عسكرية أجنبية فى البلاد حتى ولو كان الهدف منها الاستفادة بها فى الأغراض السلمية".

٣ - القائد

يعد منصب القائد فى ظل الواقع الماثل أعلى منصب فى اتخاذ القرارات العظيمة بشأن السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، وقد أثبتت التجربة العملية ذلك مرارا. وللوقوف على دور هذا القائد بشكل دقيق، علينا أن نتناوله على ثلاث خطوات تفصيلية على النحو التالى

(أ) فلسفة ولاية الفقيه وقدرتها:

يعتبر البحث فى فلسفة ولاية الفقيه وقدراتها وقانونها ومهامها، بحثا يخص فرعا آخر من العلوم النظرية، ويتصل ببحوث حول الإطار الفلسفى للحكومة الإسلامية والدولة الإسلامية، وكذلك الحاكمية فى الإسلام، وبناء على هذا فإن الحديث عن السياسة الخارجية وتتبعها يجب أن يبدأ منذ تلك اللحظة التى قبلنا فيها "ولاية الفقيه" بوصفها أحد أهم مصادر السياسة الخارجية، ثم ينسحب هذا الحديث عن الحكومة الإسلامية؛ لأن ذلك أمر هام من حيث التخصص؛ إذ يحتاج إلى آراء أهل تطبيقها، والاستماع إليهم. غير أن حدود سلطة الولى الفقيه ونطاقها بالنسبة للسياسة الخارجية ينطوى على أهمية كبيرة؛ لأن مفهوم السلطة بالنسبة لولاية الفقيه بوصفها القاعدة الفلسفية التى قامت عليها الحكومة الإسلامية أوسع بكثير مما ذكره النص الدستورى حولها.

وقد ذكر الإمام الخمينى (رضى الله عنه) فى كتابه "ولاية الفقيه" رؤيته الموضحة لحدود ولاية الفقيه وسلطاتها بقوله:

"إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتى العلم بالقانون وبالعدالة فى إقامة الحكومة وأصبح له ما كان لرسول الله ﷺ من الولاية بشأن إدارة المجتمع وجبت طاعته على جميع الناس"[١].

ثم يضيف فى موضع آخر من نفس الكتاب قائلا:

"إنه من الوهم القول بأن الصلاحيات الحكومية التى كانت للرسول الأكرم ﷺ أكثر مما كانت للأمير عليه السلام[٢]. وأن القول بأن صلاحيات الأمير كانت أكثر وأوسع من الفقيه يعد وهما وبطلانا وخطأ؛ لأن المؤكد أن فضائل الرسول الأكرم ﷺ أعظم من كل هذا العالم، ثم بعده فضائل الأمير عليه السلام، وهى تفوق الجميع. ولكن كثرة الفضائل المعنوية لا تزيد من الصلاحيات الحكومية. أما صلاحيات الولاية فكانت للرسول، وبعده لباقى الأئمة صلوات الله عليهم[٣]، من إعداد للجيش وتعبئته وتنصيب الولاة والحكام وتحصيل الضرائب وإنفاقها على مصالح المسلمين، وهى نفسها الممنوحة للحكومة الحالية. وخلاصة الأمر أن الشخص ليس معنيا بذاته، إلا إذا كان عالما عادلا[٤].

ويردف قائلا أيضا:

"ولاية الفقيه من الأمور العقلانية والاعتبارية، وليست واقعية إلا من حيث الجعل، مثل جعل الوصاية على القصر، ووصى الأمة لا يختلف مطلقا مع الوصى على الطفل القاصر من حيث الوظيفة والمكانة، كما كان يقوم الإمام عليه السلام[٥] بتعيين أحد الأشخاص سواء لحضانة أو لتولى حكومة أو لمنصب آخر من المناصب. وليس منطقيا هنا أن يكون هناك فرق بين الرسول الأكرم ﷺ والإمام الفقيه"[٥].

---

(١) إمام خمينى: ولايت فقيه يا حكومت اسلامى، ص ٦٣.

(٢) يقصد الإمام على بن أبى طالب [المترجم].

(٣) يقصد الأئمة الاثنى عشر لدى الشيعة [المترجم].

(٤) إمام خمينى : همان، ص ٦٣.

(٥) همان ، ٦٤.

وهنا تقف بوضوح على ما ذكره الإمام – رضى الله عنه – أن حدود سلطة الولى الفقيه أوسع مما حدده لها الدستور. ومن ثم فإن تناولنا لها يتم بما أوردناه من نظرية الإمام الخمينى التى طرحها فى حياته حول ولاية الفقيه. والتى اعتبر من خلالها ولاية الفقيه ولاية مطلقة تسرى على جميع أمور المسلمين، مثلها كمثل سلطة الوصى المطلقة والكاملة على الطفل القاصر. وعلى ضوئها لم يكن ممكنا أن نحجم حدود سلطة القائد أو المرشد المتمثلة فى الولى الفقيه بالدستور. وهذا يعنى أن الولى الفقيه إذا رأى يوما أنه لا حاجة للدستور، أو رأى أن المصلحة تحتم حذف أى مبدأ من مبادئه، فما ذلك عليه بعسير، ومن ثم يمكن أن يسقط الدستور، أو يحذف هذا المبدأ من حيز الوجود بمجرد أن يعلن الولى الفقيه عن ذلك ببساطة، وهذه هى مقتضيات الولاية والتزاماتها.

(ب) مكانة الإمام الخمينى (رضى الله عنه) الخاصة وإقراراته ووصاياه:

من الأسئلة المطروحة بشأن سياسة جمهورية إيران الإسلامية؛ هل يمكن لإقرارات الإمام – رضى الله عنه – (الصادرة عنه سواء بالفعل أو بالقول أو بالإشارة) بوصفها نموذجا معبرا عن القرارات التى اتخذها فى حياته، أو لما جاء فى وصيته باعتبارها قبسا من نظرياته حول العلاقات الخارجية، أن تتعارض وبعض القرارات الأخرى بشأن السياسة الخارجية، وإذا كان كذلك فما هو الحكم؟ ثم ما هى مكانة الوصية المذكورة؟ وأيضا القرارات التى اتخذها فى حياته فى ضوء البحث والتنظير؟ وما مرتبتها فى تسلسل اتخاذ القرار السياسى بشأن العلاقات الخارجية فى ضوء المشروع الكلى لمرجعية اتخاذ القرار ومصادره فى هذا الصدد؟

من المؤكد أن الإجابة عن هذه التساؤلات هى لمن لهم الصلاحية والقدرة العلمية والعملية وللمخططين والمنظرين وأصحاب القرار فى السياسة الخارجية، وأيضا لعلماء الإسلام وواضعى نظريات الحاكمية والحكومة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أما إذا أخذت هذه الأمور مأخذ الأهمية، فإن إبداء الرأى بشأنها يعد فى حد ذاته قرارا عظيما والقرار العظيم إذا دخل مرحلة التنفيذ لا يمكن الرجوع عنه، لذا نرى أن إبداء الرأى هنا يعد من صميم عمل المخططين وواضعى البرامج وليس للتابعين أو المقلدين، لأن القرارات العظيمة يتخذها أناس لهم قدرات عظيمة أيضا.

وأما على مستوى البحث والدراسة فقد يمكن الإشارة إلى عدة نقاط تتعلق بهذا التعارض وسبل إزالته:

(١) أن المرشد الجديد للثورة الإسلامية سبق أن أعلن مرارا أن الخط العام لسياسة جمهورية إيران الإسلامية هو نفس الخط الذى رسمه لها الإمام الخمينى – رضى الله عنه – ووضحه.

(٢) إنه طبقا لمبادئ نظرية ولاية الفقيه يعتبر اتخاذ القرار بشأن أى موضوع هو من صميم مهام الولى الفقيه الحاكم، وكما هو وارد فى الفلسفة العامة لولاية الفقيه أن الولى الفقيه الحاكم سيقوم على مدى الزمان بتحديد مصلحة المسلمين.

(٣) أن الإمام الخمينى – رضى الله عنه – بما له من مكانة قد ورد ذكره فى دستور جمهورية إيران الإسلامية بوصفه اسم له خصوصيته، وقلما وجد نظير لهذه الحالة فى دساتير العالم. الأمر الذى يشير إلى الأهمية الخاصة والقيمة العالية التى أوليت له من قبل الدستور والمشرعين والمخططين والأمة الإيرانية، ولا زالت. فقد أضفى المبدأ السابع بعد المائة من الفصل الثامن من الدستور والخاص بالقائد، مجلس القيادة، ثلاثة ألقاب على شخص الإمام الخمينى رضى الله عنه. وكلها تعبر عن سلطاته التى فاقت الدستور، حيث جاء فى صدر المبدأ المذكور ما يلى:

"بعد مرجع التقليد المعظم، وقائد الثورة الإسلامية العالمية الكبير، ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الخمينى – قدس سره الشريف – الذى اعترفت بمرجعيته وقيادته الأغلبية الساحقة – توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الشعب".

وبما أن هذه الألقاب قد أدرجت فى الدستور، وأصبح كل منها منشأ لنوعية خاصة من السلطة المرسمة لمكانته المتميزة فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، ويحتاج أيضا إلى آراء علماء العمل الذين يشخصون المكانة القانونية لآراء الإمام بشأن السياسة الخارجية بعد وفاته، وما هى المرتبة التى عليها رؤيته الواردة فى وصيته بشأنها ضمن التسلسل الرسمى لاتخاذ القرار حيالها؟

ولا ينبغى علينا أن ننسى أن الإمام – رضى الله عنه – قد ذكر فى حياته آراء تتعلق بالنظام الحاكم فى كل من مصر وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

وبمجلس الأمن الدولى، ومدى مشروعيتها جميعا فى رأيه. كما طرح فى وصيته مجموعة من المسائل المتعلقة بحكام السعودية والتى إذا صرح بها فى ظل التوجهات الخارجية الحالية فإنها سوف تسبب فى كثير من المشاكل. وللحيلولة دون حدوث ذلك ينبغى على أهل السياسة والتخطيط والفلسفة والتنظير فى إيران أن يتوفروا على تفسيرها وتوجيهها جملة جملة من حيث الشكل والمضمون.

(ج) حدود القيادة ومسئولياتها فى السياسة الخارجية طبقا للدستور:

حدد المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد بوصفه أعلى منصب سيادى فى البلاد، ومع أن هذه الصلاحيات جاءت متعددة إلا أن ثلاثا منها فقط اختصت بالسياسة الخارجية هى:

١ - "تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام".

٢ - "الإشراف على حسن سير السياسات العامة للنظام".

٣ - "إصدار القرار بإجراء الاستفتاء العام".

ويستطيع القائد أن يؤثر على مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات ومع مراعاته لإمكانيات وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام وآرائه. ويعد رأى هذا المجمع بالنسبة للقائد استشاريا فقط. وخاصة أن جميع أعضائه سواء الدائم منهم أو المؤقت معينون من القائد شخصيا.

(د) مجلس الخبراء:

يعد مجلس الخبراء من المؤسسات الأخرى التى تستطيع أن تؤثر بصورة غير مباشرة على قرار القائد بشأن السياسة الخارجية، ومع أن لمجلس الخبراء وظيفة خطيرة تتمثل فى تعيين القائد، إلا أنه لا يباشر عملا تشريعيا أو تخطيطيا أو ابتكاريا آخر، سوى أنه يؤثر على التخطيط الخارجى بطريقة غير مباشرة، سواء على توجهاتها أو قراراتها من خلال تعيينه للقائد.

وكثيرا ما اتخذت القيادة قرارات بشأن السياسة الخارجية فى حدود سلطاتها وإمكانياتها وفى إطار الصلاحيات والحدود القانونية بصددها، مثلما اتخذ الإمام الخمينى فى حياته

قرارات، أو أمر باتخاذها، كقبوله القرار ٥٩٨، وإصداره حكما بردة سلمان رشدى وقتله، وقطع العلاقات مع أمريكا واحتلال السفارة الأمريكية فى طهران (وكر الجاسوسية)، وما نجم عنه من عواقب، وقطعه العلاقات مع مصر. إلا أنه من المؤكد أن القائد الحالى سوف يتخذ قرارات بشأن تلك الخلافات والتعارضات فى الرأى بين مباشرى السياسة الخارجية ومصادر اتخاذ القرار؛ لأن إقامة العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا ومصر، وتحديد مدى توافر الشروط لإقامتها مع الحكومات التى كانت تطلق عليها السياسة الإيرانية خلال العقد الأول من الثورة "رجعية العالم العربى والإسلامى" أو "العاملين بالإسلام الأمريكى"، أو على حكام السعودية الذين كانت تسميهم أيضا "خونة الحرمين الشريفين" بدلا من "خدمة الحرمين الشريفين" كلها جميعا تحتاج إلى دليل أن ثمة تغييرا قد حدث فى الأسلوب، أو تعديلا فى تلك الأنظمة الحاكمة للتعامل مع جمهورية إيران الإسلامية والعالم الإسلامى، كما أنه يحتاج إلى تحديد أبعاد هذا التغيير، ومن ثم اتخاذ القرار بشأن الكيفية التى ستكون عليها علاقة إيران مع هذه الدول، وهو ما يحتاج إلى رأى القائد أيضا.

نظرا لأن قطع العلاقات مع هذه الدول كان بأمر الإمام رضى الله عنه، ومن ثم فإن تعديل رأى الولى الفقيه السابق يحتاج إلى رأى جديد من جانب القائد الجديد.

وهكذا اتضحت المفاهيم الخاصة بولاية الفقيه من خلال كتاب الإمام الخمينى "ولاية الفقيه"، وبالقيادة على ضوء الدستور. وهنا يمكن التنويه إلى أن تقديم الدستور على القائد فى تقسيمه لمصادر اتخاذ القرار بشأن السياسة الخارجية جاء متسقا مع الدستور نفسه الذى حدد للقيادة إطارها القانونى وسلطاتها وحدودها ومسئولياتها، ومن ثم جاء توصيف القيادة فى الدستور طبقا للدستور نفسه. فالكاتب استعرض هذا التقسيم على النحو الموضح سلفا ليعرض تسلسل مصادر اتخاذ القرار بشأن السياسة الخارجية.

٣ – مجلس الشورى الإسلامى:

يعد مجلس نواب الشعب فى ضوء السياسة الكلاسيكية وأمثالها، وطبقا لما هو معمول به فى الديمقراطيات المعروفة فى العالم، أرقى وأعلى منصب سيادة فى الدولة؛ حيث يقوم بوظيفة خطيرة هى تمثيل الشعب. وينطبق هذا المفهوم على النظام الحكومى فى إيران، ومع

أن القائد يشرف على مجلس الشورى بحكم منصبه الأرفع، إلا أن مكانة الأمة ونوابها فى المجلس مكانة رفيعة للغاية أيضا؛ وأن سلطة الحكومة نفسها إنما هى محصلة لإرادة الأمة.

كان مجلس الشورى الإسلامى يسمى قبل تغيير الدستور مجلس الشورى الوطنى. وهو ما زال يمثل المؤسسة التشريعية فى البلاد، ومستقلا عن السلطتين الأخريين. وللوقوف على دوره فى السياسة الخارجية ويتعين علينا أن نتناوله فى موضوعين:

الأول: تأثير المجلس على السياسة الخارجية من خلال التقنين والقرارات البرلمانية:

من الطبيعى أن يقوم المجلس من خلال فعالياته العادية والجارية بسن القوانين حول مسائل السياسة الخارجية، كما يفعل بالنسبة للمسائل الداخلية، سواء اقتصادية كانت أم تجارية أو أمنية وغيرها. إلا أن تناوله للنهج السياسى الخارجى يأتى على وجهين متقارنين.

(أ) أن صبغة المجلس وخصائصه العامة بشأن سن القوانين والتشريع لها، إنما يستند إلى المبدأ الحادى والسبعين من الدستور، والذى ينص على:

"يمكن لمجلس الشورى الإسلامى أن يسن القوانين فى كافة القضايا، فى إطار الحدود المقررة له فى الدستور".

كما أن مجلس الشورى الإسلامى قد منح صلاحية دارسة ومناقشة كافة شئون البلاد وفحصها، وذلك بموجب المبدأ السادس والسبعين من الدستور. ولعل مناقشته وتحريه بشأن السياسة الخارجية يعد المصداق الأوضح على هذا. وقد نص هذا المبدأ على:

"لمجلس الشورى الحق فى أن يتولى التدقيق والبحث فى كافة أمور البلاد".

(ب) أن الصلاحيات المخصصة للمجلس والتى تعين بموجب أهليته فى أن يصبح مرجعا مباشرا فى تنفيذ السياسات الخارجية، ذكر الدستور صراحة، ودعمهما نص المبدأ الثامن والسبعون منه:

"يحظر إدخال أدنى تغيير على خط الحدود، سوى تعديل جزئى تراعى به مصالح البلاد، وبشرط أن يتم ذلك بصورة متبادلة، وألا يكون مضرا باستقلال البلاد وسلامة أراضيها، وأن يصدق عليه أربعه أخماس أعضاء مجلس الشورى الإسلامى".

هكذا عبر المبدأ المذكور من حيث المضمون والماهية عن الأهمية التى يلعبها نواب الشعب ورفعة مكانتهم فى النظام الحكومى الإيرانى. كما أن المشرع بوضعه لهذا المبدأ فى ظل ما تتمتع به الأرض والتراب والوطن من أهمية معنوية واعتبارية ونفسية فى فكر

الشعب وثقافته – قد أعطى المجلس محددات دقيقة ولطيفة تماثل صلاحية السلطة القضائية وقوتها.

والحقيقة أن روح هذا المبدأ تعبر عن أى تغيير فى حدود الوطن وترابه هو بالأمر غير الممكن إلا أن يكون جزئيا. وأن المجلس بوصفه أعلى جهة تشريعية هو الذى يحدد كون هذا التغيير فى مصلحة البلاد من عدمه، كونه غير متعارض مع استقلالها وسلامة أراضيها. والواقع أن هذه الأمور جميعها تعد عبئا ثقيلا وخطيرا فى نفس الوقت، ومن ناحية أخرى ينص المبدأ الثمانون على:

"لا يجوز أن تتم العمليات التى تقوم بها الحكومة من إقراض أو اقتراض، سواء الداخلية أو الخارجية إلا بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامى عليها".

وتنبع أهمية هذا المبدأ من أن أكثر السبل تأثيرا فى استقلال دولة ما والتدخل فى شئونها هو تقديم القروض أو الاقتراض من الدول الأجنبية، ومن ثم جعل من المجلس مشرفا على هذه المهمة.

أما المبدأ الثانى والثمانون فينص على:

"لا يجوز توظيف خبراء أجانب إلا فى الحالات الضرورية وبتصديق مجلس الشورى الإسلامى عليها".

ويستثنى فى هذا المبدأ من كلمة "توظيف" المذكورة به كثير من عمليات الاستخدام عن طريق الشركات الخاصة أو عن طريق تنفيذ مهام الشركات الأجنبية فى البلاد.

كما ينص المبدأ الخامس والعشرون بعد المائة على:

"يوقع رئيس الجمهورية أو من ينوب عنه قانونا – بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامى على المعاهدات والعقود والاتفاقيات التى تبرمها الحكومة الإيرانية مع جميع الدول، وكذلك على المعاهدات الخاصة بالاتحادات الدولية".

وطبقا للمبدأ المذكور أعلاه يعد مجلس الشورى هو الموقع الأصلى على الاتفاقيات والمعاهدات وغيرها مما ذكره المبدأ، إلا أن رئاسة السلطة التنفيذية أى رئاسة الجمهورية توقعها من قبيل المراسم البروتوكولية، ومن المؤكد أن توقيع رئيس الجمهورية عليها يعد بمثابة القوة التنفيذية الدافعة على الالتزام بها قانونا.

الثانى: الإجراءات التنفيذية والمباشرة بشأن السياسة الخارجية فى صورة قرار حسم وقرار موقف:

اتخذ مجلس الشورى الإسلامى طيلة دوراته التشريعية مجموعة قرارات تنفيذية مباشرة في مواقف خاصة بشأن قضايا تختص بها السياسة الخارجية، وكانت الضرورة قد استدعت المجلس لذلك، هذا إلى جانب مباشرته لمهامه العادية المتعارف عليها. ومن أبرز هذه القرارات ما اتخذه بشأن مسألة سلمان رشدى وقطعه للعلاقات مع بريطانيا بسببها.

وكان مجلس الشورى فى مثل هذه الأمور يقوم بإحاطة وزارة الخارجية بالقرار للتنفيذ واتخاذ اللازم، وما عليها – وهى جهاز الدبلوماسية فى البلاد – إلا تنفيذ الأوامر، وتلتزم بإصدار البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن مجلس الشورى حول الأحداث العالمية.

ولقد أصبحت هذه البيانات دليلا على واقع مفاده أن مجلس الشورى الإسلامى هو أحد المصادر الرسمية لاتخاذ القرار بشأن سياسة إيران الخارجية، وبات مستندا فى المبادلات الدولية بشكل قانونى، وفى علاقات إيران مع الدول الأخرى.

وبما أن قرارات المجلس وآراءه قد عدت نوعا من أنواع البيانات الرسمية الصادرة عن الدولة الإيرانية وحكومتها، فإن نوابه على الجانب الآخر، يقومون بزيارات رسمية وشبه رسمية واستطلاعية إلى الخارج، سواء كان ذلك بشكل منفرد أو على هيئة وفود أو فى إطار لجانه الخاصة، ومن الممكن أيضا أن تتم هذه الزيارات بناء على دعوة رسمية من مسئولين برلمانيين مناظرين فى الدول الأخرى، وتعتبر هذه الزيارات المتبادلة بينهم أحد فعاليات المجلس فى السياسة الخارجية.

ومن جانبها تقوم لجنة الشئون الخارجية بالمجلس، بدراسة شئون السياسة العالمية وعلاقات جمهورية إيران الإسلامية مع الدول والشعوب الأخرى، وتباشر الإشراف عليها بصورة مستمرة أيضا. كما أنها تقوم فى الأوقات اللازمة بطرح الأسئلة وطلبات الإحاطة حول أى تحرك حكومى، وخصوصا وزارة الخارجية منها، وتتلقى توضيحاتها عليها.

إن المحصلة النهائية لهذه الفعاليات التى تتم فى نطاق السلطة التشريعية أمست ذات أثر عميق فى سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية؛ لأنه بذلك يقوم بأحد أدواره المنوط بها.

وجدير بالذكر هنا أن "مجلس صيانة الدستور" وهو أحد المؤسسات التشريعية فى إيران، يمكن أن يكون له دور مؤثر بشأن السياسة الخارجية. ويتكون هذا المجلس من فقهاء القانون وعلماء الدين، ويقوم بدوره فى مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامى مع الدستور والشريعة الإسلامية الغراء، واستنادا على هذه القناة أصبح قادرا على الإشراف على السياسة الخارجية والتأثير عليها.

٤ - الحكومة أو السلطة التنفيذية:

يمكن تقسيم السلطة التنفيذية فى جمهورية إيران الإسلامية إلى ثلاثة أقسام على مستوى العمل واتخاذ القرار فى السياسة الخارجية.

(أ) رئاسة الجمهورية:

"رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمى فى الدولة بعد منصب القيادة، وهو المسئول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، باستثناء الشئون التى ترتبط بالقيادة".

(المبدأ ١١٣ من الدستور)

كما يشير المبدأ الثانى والعشرون بعد المائة أن القرار الأخير بشأن التنفيذ الحكومى هو من سلطات رئاسة الجمهورية:

"رئيس الجمهورية هو المسئول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامى، وذلك فى حدود صلاحياته ووظائفه بموجب الدستور أو القوانين العادية".

وتمحورت القرارات التى تتخذ بشأن تنفيذ الدستور فى رئاسة الجمهورية، بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء الذى كان يتمتع بسلطات كبيرة جعلت رئاسة الجمهورية فى إطار بروتوكولى فقط، إلى جواره. ودستور جمهورية إيران الإسلامية من بين سائر دساتير العالم التى تبنت تنفيذ أسلوب تقطيب ومحورة السلطة فى ثلاثة أجهزة، لا سيما السلطة التنفيذية منها. ومع أن هذا التقسيم للسلطات وتأسيس مراكز متعددة لاتخاذ القرار الدستورى سبب فى عرقلة الأمور فى كثير من بلدان العالم التى تبنته إلا فى بعض الدول التى انطبقت فيها هذه العملية مع ثقافة الشعب ذاته ومن ثم إلى وجود قدرة صناعية واقتصادية وسياسية بهذه الدول.

وقد خصص الدستور جانبا من مهام رئاسة الجمهورية للسياسة الخارجية، بعضها بروتوكولى والبعض الآخر تنفيذى. كما دل المبدأ الخامس والعشرون بعد المائة من الدستور على أن ثمة عملا مشتركا يجمع بين مجلس الشورى الإسلامى ورئاسة الجمهورية، تمثل فى توقيع الاتفاقيات والعقود .. إلخ. ومع أن القرار الأساسى بشأنها يتخذ من قبل هذا المجلس، إلا أن التوقيع عليها يكون من قبل رئاسة الجمهورية.

وأخيرا ينص المبدأ الثامن والعشرون على ما يلى:

"يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية وتصديق رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى".

(ب) مجلس الوزراء:

مع أن مجلس الوزراء – كما سبق الإشارة – يمثل أحد أقطاب النظام، إلا أنه يتبع سلطات رئيس الجمهورية، ويستطيع بوصفه شخصية قانونية أن يتخذ القرارات بشأن السياسة الخارجية ويخطط لها، بحيث يتم ذلك فى شكل بيانات وقرارات يتخذها فى اجتماعاته، ويحيط بها وزارة الخارجية للتنفيذ، بعد أن يقدمها لمجلس الشورى الإسلامى، طبقا للوائح كى يصدق عليها أولا. ومن جانبه فوض الدستور له بعض الصلاحيات المباشرة بشأن السياسة الخارجية؛ فالبند الخامس، والسادس عشر من المبدأ الثالث فيه ينص على:

"حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بـ:

٥– طرد الاستعمار تماما ومكافحة النفوذ الأجنبى ..

١٦– تنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقا للمعايير الإسلامية، والالتزام الأخوى تجاه جميع المسلمين والعمل على الحماية الكاملة لمستضعفى العالم ..".

كما ينص المبدأ الحادى عشر على ما يلى:

"تطبيقا للآية الكريمة ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ [الأنبياء:٩٢] يعتبر المسلمون أمة واحدة، ومن ثم فعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة سياساتها العامة على أسس تآلف الشعوب الإسلامية ووحدتها وأن تواصل مساعيها فى سبيل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامى".

وهكذا حدد هذا المبدأ للحكومة الإسلامية فى إيران بوضوح أن من مهامها الأساسية لم شمل المسلمين فى العالم. وعلى جانب آخر يضيف المبدأ التاسع والثلاثون صلاحية أخرى لمجلس الوزراء، وهو ما نص عليه صراحة فيما يلى:

"تتم المصالحة فى الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة أو الحكومية أو تحويلها للقضاء - فى كل الأحوال - بناء على موافقة مجلس الوزارة، على أن يحاط مجلس الشورى الإسلامى بها.

وفى الحالات التى يكون فيها أحد أطراف الدعوى أجنبيا، وكذلك فى الحالات الداخلية الهامة، يجب موافقة مجلس الشورى الإسلامى عليها أيضا. ويحدد القانون هذه الحالات الهامة منها".

(ج) مجلس الأمن القومى:

استحوذ هذا المجلس لنفسه على مبدأ من مبادئ دستور جمهورية إيران الإسلامية، ويعد من المؤسسات أو الأجهزة المستحدث ذكرها فى الدستور، حيث ألحق فى آخر تعديل أدخل الدستور، ويمثل أيضا مصدرا للسياسة الخارجية ومراقبا لتحركاتها ومواقفها. أما أعضاؤه وإطاره القانونى ومهامه بشأن السياسة الخارجية للبلاد، فقد نص عليها جميعا فى المبدأ السادس والسبعين بعد المائة من الفصل الثالث عشر، والذى يحمل عنوان "مجلس الأمن الوطنى"، وقد جاء فى نصه ما يلى:

"يتم تأسيس مجلس الأمن الوطنى برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضى البلاد والسيادة الوطنية، وللقيام أيضا بالمهام التالية:

١ - تعيين السياسات الدفاعية - الأمنية للبلاد فى إطار السياسات العامة التى يحددها القائد.

٢ - التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية - الأمنية العامة.

٣ - الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية.

ويتكون أعضاء المجلس على النحو التالى:

١- رؤساء السلطات الثلاث.

٢- رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.

٣- مسئول شئون التخطيط والميزانية.

٤- مندوبين يعينهما القائد نيابة عنه.

٥- وزراء: الخارجية والداخلية والمخابرات.

٦- الوزير المختص طبقا لمقتضيات الأمور، وأعلى مسئول فى الجيش والحرس الثورى، ويقوم مجلس الأمن - طبقا لمهامه - بتعيين المجالس الفرعية الأخرى مثل مجلس الدفاع وجهاز أمن الدولة. على أن تكون رئاستها لرئيس الجمهورية أو لأعضاء مجلس الأمن الوطنى بتعيين من رئيس الجمهورية.

ويحدد القانون حدود الصلاحية لهذه المجالس الفرعية ووظائفها، ويصدق مجلس الأمن الوطنى عليها وعلى لوائحها التنظيمية، ثم تصبح قراراته نافذة المفعول بعد تصديق القائد عليها".

وثمة ملاحظات بخصوص المبدأ المذكور أعلاه نوردها فى النقاط التالية:

أولا: لأول مرة يرد ذكر كلمة "المصالح الوطنية" فى دستور جمهورية إيران الإسلامية وهى المرة الوحيدة المذكورة من أوله إلى نهايته.

ثانيا: أن كلمة "المصالح الوطنية" ذات مفهوم كلاسيكى، ومن ثم تحددت أبعادها فى الدبلوماسية الكلاسيكية.

ثالثا: تعد كلمات: "سلامة الأراضى" و"السيادة الوطنية" طبقا للفكر الكلاسيكى، والمشار إليها فى المبدأ السابق، علاوة على الكثير من المفاهيم الأخرى مثل: الاستقلال، الثروة الوطنية الرفاهية الاجتماعية، المكانة الدولية، النظام الحكومى أو السياسى السليم، القدرة الداخلية، الأهداف الاستراتيجية القومية، الوحدة الوطنية، الدعاية والاستفادة من العراقة التاريخية والحضارية للبلاد، جميعها تدخل فى إطار المصالح الوطنية التى يبدو أن مجلس الأمن الوطنى مكلف بحمايتها بموجب المبدأ المذكور.

رابعا: يعد مجلس الأمن الوطنى - طبقا لنصوص دستور جمهورية إيران الإسلامية - هو المؤسسة أو الجهاز الحكومى الوحيد المنوط به تأمين المصالح الوطنية.

خامسا: وبما أن مجلس الأمن الوطنى يضم فى عضويته القائد ورئيس الجمهورية ورؤساء السلطات الثلاث وبقية الأجهزة الحكومية المؤثرة الأخرى؛ فهو يعمل كحكومة كاملة، ويتمتع بذلك بكافة سلطات الدولة.

سادسا: يخصص هذا المجلس جانبا من مهامه للسياسة الخارجية، بينما الجانب الأعظم منها مكرس للتعامل مع المسائل الداخلية والأمن الداخلى.

٥- وزارة الخارجية:

يطلق على وزارة الخارجية فى الأنظمة الحكومية الكلاسيكية فى العام "جهاز الدبلوماسية". والواقع أن الفارق بين عمل وزارة الخارجية وبين كافة مصادر اتخاذ القرار بشأنها، هو نفسه الفارق بين الدبلوماسى والسياسى؛ فالأول منفذ والآخر مخطط. فبعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة المصادر الأربعة السابق ذكرها: القائد مجلس الشورى الإسلامى والحكومة أو السلطة التنفيذية، يحول الموضوع إلى وزارة الخارجية للتنفيذ. ولكن ليس بالمقدور أيضا اعتبار وزارة الخارجية فقط مجرد منفذ؛ لأن هناك بعض الوجوه التخطيطية ضمن فعالياتها، والتى بموجبها تتخذ قراراتها بشأن السياسة الخارجية، إلى جانب قيامها بالتنفيذ. وهذا ما يتضح فى النقاط التالية:

أولا ــ أن على رأس هذه الوزارات وزيرا عضوا فى مجلس الوزراء، لذا فهو مخطط وسياسى، وبما أن مجلس الوزراء مقسم بدوره إلى مسئوليات يتابع من خلالها كل وزير شئون وزارته والمسائل المتعلقة بها. فمن المنطقى أن تطرح وزارة الخارجية رؤاها حول السياسة الخارجية أمام هيئة الحكومة.

ثانيا ــ أن السفراء مسئولون، معينون من رئيس الجمهورية، ومن بين أوراق الاعتماد التى تسلمها رئاسة الجمهورية لهم خطاب موجه لرئيس الدولة المستقبلة له. مذكور بها "إن حامل أوراق الاعتماد ممثلنا وله مطلق الصلاحية؛ فلتعتبروا فعله هو فعلنا وقوله قولنا، ولتستفيدوا من مشورته فى المسائل الثنائية بيننا". ومن ناحية أخرى، عندما يصبح السفير ممثلا لرئاسة الجمهورية، لا يمكن عندئذ اعتباره مجرد موظف يتبع السلطة التنفيذية، بل هو ممثل لمنصب يتولى مهام رئاسة السلطة التنفيذية وتنفيذ الدستور، وبناء عليه فالسلطة التى لدى السفير أكثر من مجرد منفذ، ومن ثم نرى بعض السفراء يعطون لأنفسهم الحق فى اتخاذ القرارات، بوصفهم ممثلين لرئيس السلطة التنفيذية، وهو منصب سياسى وتخطيطى أيضا.

وفى ظل واقع أن السفراء هم ممثلون لرئاسة الجمهورية نجد أن الأمر ينطوى على نقطة لا يخلو ذكرها من طرافة؛ ففى حالة غياب السفير عن السفارة يتولى مسئوليتها أكبر موظف

بها كقائم مؤقت بالأعمال. وبعض من هؤلاء القائمين بالأعمال يوقعون نيابة عن السفير باسمه على المراسلات الإدارية أو المرسلة إلى العاصمة أو إلى بيت السكن، وهذا عمل غير سليم طبقا للتحليل المذكور سلفا؛ لأنه لا يمكن للقائمين بالأعمال التوقيع نيابة عن السفير، فالقائم بالأعمال موظف معين من جانب وزارة الخارجية، التى هى بدورها إحدى الوزارات العديدة الموجودة ضمن السلطة التنفيذية، وفى النهاية فهو ممثل لوزارة الخارجية. أما السفير فهو ممثل لرئاسة الجمهورية التى تتبعها كافة الوزارات، والمسئولة عن تنفيذ الدستور.

ثالثا — إن تجميع الأخبار، والتحليل، وتقديم الخبرة من شأن وزارة الخارجية. وقد يكون الخبير بهذه الوزارة غير مسئول عن اتخاذ القرارات الكبرى فى السياسة الخارجية، ولكن دائما ما يحتاج المخططون والساسة فى البلاد إلى رأى وزارة الخارجية وخبرائها فى وضع السياسات واتخاذ القرارات. لذا فإننا نرى فى معظم الأنظمة الحكومية العريقة فى العالم سياسيين ومخططين يديرون وزارة الخارجية، وربما لا يكونون دبلوماسيين بها، لأن القائمين بالأعمال والخبراء بدءا من وكيل وزارة ووصولا إلى الخبراء المتخصصين هم الذين يمثلون القطاع التنفيذى بها، فجميعهم متخصصون تخرجوا فى كليات الحقوق والعلوم السياسية وفى المعاهد الدبلوماسية. ثم اكتسبوا خبرتهم من أدنى مستويات الخبرة وصولا إلى المناصب التنفيذية العليا. وبناء على هذا فإن هيكل الخبرة بهذه الوزارات بدءا من وكيل الوزارة حتى الخبير يمكنه من خلال تخصصه ودراساته ورؤيته الخاصة وأبحاثه التى يجريها ومتابعته للواقع السياسى العالمى، أن يقدم توصياته ومشورته اللازمة فى مجال سياسة الدولة ودبلوماسيتها، والمتغيرات الدولية، إلى المخططين والمبرمجين للسياسة الخارجية. إذ من الضرورى أن يتم اختيار المسئولين الأقل من وزير الخارجية فى هذه المهنة. وهو ما يتبناه أسلوب العمل فى وزارات النفط والصناعة والاتصالات، إذ يقوم بالعمل فى هذه الوزارات متخصصون فى مجالات النفط والصناعة والاتصالات، هذا إلى جانب عدد من متخصصى الإدارة.

إننا إذا أردنا أن تكون محصلة عملنا السياسى والدبلوماسى محصلة مرغوبا فيها وجادة، فعلينا أن نستفيد من الإمكانات والمقدمات المطروحة والتخصصات الموجودة والمجدين فى هذه المهنة، والتى نعتقد أنها مهنة وليست شيئا آخر، وأن يتملكنا نفس المنهج الذى استطعنا به استخراج وتكرير النفط، تلك المادة الحيوية، من باطن الأرض من أجل اقتصاد بلادنا. وعلينا أن

نؤمن بأن السياسة الخارجية مهنة تحتاج لأهلها. لأن الدبلوماسية أو السياسة التى لا تحتاج إلى متخصصيها وأهل العمل بها هى التى لا قيمة لها فى سوق المنافسة الدولية، ومحصلتها غير قابلة للدفاع عنها.

رابعا – يمكن لوزارة الخارجية فى إدارتها للمسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة أن يكون لها جانب تخطيطى وتصميمى، لأن اتخاذ القرارات فى معظمها أصبح ضروريا ضمن التنفيذ، وذلك فى حالات عدم التمكن من مراجعة المخططين وواضعى السياسات. ويمكنها أيضا على المستوى العملى أن تتخذ كثيرا من القرارات الفورية والضرورية، أو القيام بزيارات للخارج مع مراعاة الخط العام لسياسة البلاد الخارجية.

وفى خاتمة هذا المبحث لا بد أن نشير باختصار إلى أنه رغما عن المفاهيم والآمال الواسعة واللامحدودة التى ورد ذكرها فى مقدمة الدستور بشكل كلى ومبدئى، والتى تعبر عن رغبة جمهورية إيران الإسلامية فى إقامة علاقات نموذجية مع دول العالم، إلا أن معظم مبادئ الدستور نفسه تقف عائقا دون ذلك فهى إما أنها تؤكد على منع الأجانب وتحجيمهم حينا أو أنها تهتم فقط بالمؤسسات والأجهزة المحلية داخل الحدود أحيانا أخرى. فالدستور ما زال يذكر صراحة فى نصوصه استحالة منح الأجانب أى امتيازات أو إقامة شركات أجنبية أو توظيف الأجانب فى الجيش ، ويؤكد رفضه الاستعانة بالمستشارين الأجانب. والجدير بالذكر أن المنع والتحجيم المذكورين فى الدستور ليس قاصرا على غير المسلمين.

أصول السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية

تعتبر الأصول التى تقوم عليها السياسة الخارجية من أهم الموضوعات المثيرة للكثير من التساؤلات حول سياسة جمهورية إيران الإسلامية، حيث إن الأصول هى فى الواقع بمثابة القواعد الأولية التى يقوم عليها أى فكر سياسى. بشكل أعم يكون التفكير بشأن المسائل الخارجية أو الداخلية، اقتصادية كانت أم ثقافية، مثيرا للعديد من الأسئلة؛ إذ إنها تنطوى على نقاط غموض متعددة تستدعى البحث والتنقيب عن إجابة؛ ومن هذه الأسئلة ما يدور عن أيهما يجيء قبل الآخر، هل المصدر هو الأساس الذى يقوم عليه الأصل أم العكس؟ ومنها أيضا تساؤل ملح مفاده: كيف يمكن الوقوف بشكل محدد على أصول السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية وهى التى قامت على الأسس الإسلامية؟ وهو تساؤل لو وجدنا إجابة عنه لزالت بها مصاعب جمة من أمام القائمين على التنفيذ فى السياسة الخارجية.

من المسلم به أن الأصول فى السياسة الخارجية، لا يجب أن تكون كثيرة ومتعددة، لأن ما يصير أصلا وقاعدة يصبح فى الحقيقة محددا لأطر الموضوعات والقضايا المطروحة ولمعلمها العام، ومن ثم فالأصول محددة ومحدودة نوعا ما. ولعل أفضل مثال لما نذهب إليه هو أن الدين الإسلامى تضمن ثلاثة أصول فقط ـ طبقا للمذهب السنى ـ هى التوحيد والنبوة والبعث، وذلك رغم كل هذه العظمة والانتشار وظهور آلاف الكتب عن الإسلام طيلة الأربعة عشر قرنا هى كل عمره. ولو كانت الكثرة العددية للأصول هى برهان العظمة والانتشار الأيديولوجى والرقى المنهجى والفلسفى، لتجاوز عدد الأصول فى الإسلام المئات، غير أن الأمر ليس كذلك.

١ - ما هو الأصل؟

الأصل هو المفهوم الذى يقوم عليه بناء نظرية ما أو أيديولوجية ما سواء جاء بناؤها عليه جزئيا أو كليا، بحيث إذا نقض هذا الأصل وخولف انهدمت هذه النظرية أو الأيديولوجية، وتعرض وجودها وهويتها للضياع.

ويطلق منظرو العلوم النظرية على الأصل "الفرض المسبق"؛ إذ يعتقدون أن ما من نظرية إلا وتستند على عدد من هذه الفروض المسبقة تمثل جميعا أصولا لها.

ومن أسف أننا نرى الحوارات اليومية الدائرة فى إيران وحتى بين العامة تتجاهل كل ما يسمى أصلا وتتغافل عن التعريف به، بل إن كل من رأى شيئا مهما من وجهة نظره يعتبره أصلا ويدرجه فى قائمة الأصول. والأبعد من هذا أن كثيرا من المنظرين والمفكرين فى مجال السياسة الخارجية يطلقون على أى معنى أو مفهوم يوافق هواهم أصلا، فى حين ليس بالضرورة أن يكون هكذا.

ولقد كتب الدكتور جواد لاريجانى فى كتابه "مقولات فى الإستراتيجية الوطنية"[1] حول الأصل قائلا:

"إذا قلنا إن (أ) أصل فالمقصد هنا لا يتعدى أمرين: إما أن (أ) أصل نظرى أو أنه عملى، وإذا كان نظريا فعلينا أن نفيد منه فى فهم الظواهر، وبعبارة أدق يمكننا أن نرسم من خلاله خريطة مناسبة لهذه الظواهر.

أما إن كان (أ) أصلا عمليا ففى هذه الحالة، نستطيع أن ندرك من خلاله مهامنا السياسية فى المواقف الخاصة".

كما جاء فى معجم "أكسفورد" اللغوى تعريف للأصل على النحو التالى:

"الأصل عبارة عن حقيقة أساسية أو قاعدة عامة أو نظرية قائمة بذاتها تستعمل كركيزة أو قاعدة للاستدلال، أو كبرهان يفسر الأعمال والسلوكيات".

كذلك ورد معنى الأصل فى موسوعة "دهخدا" كما يلى:

الأصل هو ما يتوقف وجود الأشياء عليه، مثل الأب بالنسبة للابن. أو أنه بالنسبة لأى شىء هو كل ما يعتمد وجود هذا الشىء عليه مثل الأب بالنسبة للابن. واللغة أصل للكلمة، أو كما يقال : لا أصل له ولا فصل. فالأصل هنا هو الأب، والفصل هو الابن". كما يستعمل الأصل أحيانا بمعنى المسودة، الصورة، النموذج والنسخة المستنسخ عنها.

٢ – ما مصادر إنشاء الأصل فى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية؟

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تمثل جزءا من النظام الجمهورى الإسلامى ووجها من وجوه السياسة العامة للدولة، وأن كليهما ينبى على

---

(١) جواد لاريجانى: مقولات در استراتزى ملى، ص ٤٥.

الموازين الإسلامية. ورغم تطابق السياسة الخارجية مع الإسلام إلا أنه ليس بمقدورنا أن نسديها كل جوانبها فى بحث يتصف بالعمومية مثل هذا الذى بين يدى القارئ، والذى تنحصر مهمته فقط فى القول بأن الأصول الحاكمة فى السياسة الخارجية أصول إسلامية وحسب وإلا فإنه يصبح بحثا لا يتصف بالدقة العلمية، وتعرضنا نحن أيضا لمشكلات جمة تحتاج إلى قوانين جزئية لفضها، ولكن على أية حال ليست السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية بمعزل عن الإسلام أو عن الأصول الإسلامية، ولكن إصدار مثل هذا الحكم على عموميته يجعل التعريف بنظريات السياسة الخارجية أمرا غاية فى الصعوبة، بل العمل بها أكثر تعقيدا؛ لأن المباحث الإسلامية مباحث عامة ومنبسطة وموسعة وشاملة، بل الأهم من هذا أن الدين الإسلامى والمذهب الشيعى على وجه الخصوص ـ وهما يمثلان أسس نظام الجمهورية الإسلامية ـ يتضمنان مفهوما يسمى"الاجتهاد"، يقوم على استنباط الأحكام بواسطة أى منظر بلغ مرحلة الاجتهاد والقدرة على استنباط الأحكام. كما أن المذهب الشيعى مذهب المفاهيم الفضفاضة والأفكار المنفتحة، المتنوعة فى إدراك المعانى، ومن ثم إذا اعتمد السياسى أو منفذ السياسة الخارجية على هذا البحر الهائل من الأحكام والاستنباطات التى يقوم بها المجتهدون والفقهاء سواء السابقون منهم أو المعاصرون، واعتمد أيضا على مجموعة المفاهيم الواردة فى الكتب والرسائل العلمية؛ فسيكون من المستبعد عليه الوصول إلى شاطئ اتخاذ القرار بسهولة أو تنفيذه. وبناء على ما سبق، فقد وضع للجمهورية الإسلامية دستور هو بمثابة المعيار والقاعدة لكافة السياسات ومبينا لقوانين البلاد ومقرراتها، هذا رغم وجود القرآن والسنة وإجماع العلماء، وآلاف المراجع الفقهية ـ الفلسفية الإسلامية. أما لو حدث غير هذا لوقع الناس فى متاهة من النظريات والرؤى الإسلامية المتنوعة، ولما استطاعوا التوصل إلى حلول لقضاياهم؛ إذ يمثل الدستور المرجعية الأصولية للسياسة الخارجية، من حيث إنه يوضح الإطار العام لها وأركانها الأساسية، ويقدم لها تفسيرا فى مبادئه وإجابة عن استفهاماتها، ويوجهها وجهتها.

ويرى المؤلف أن ثمة نقطة جديرة بالذكر هنا ألا وهى: لا يجب أن يتخذ من أى عمل يتكرر أو يستمر أداؤه، أو من أى نهج مبتكر، منبعا لاستخراج الأصول بالنسبة للسياسة الخارجية؛ فما أكثر الأعمال التى كانت تتم بشكل متكرر ولكنها لم تكن صحيحة وغير أصولية رغم تداولها وتبنيها. ولكن الواقع يفرض أحيانا قاعدة للضرورة فى العلاقات

الدولية. حيث تضطر بعض الأنظمة لانتهاج سياسات لا تتماشى الخطوة الواحدة فيها مع مبادئها، وإذا كان الأمر كذلك فما بالك بالمضى فيها حتى النهاية؟

٣ - أصول السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على ضوء الدستور:

بما أننا قبلنا بالدستور مصدرا أو أساسا لاستلهام الأصول بالنسبة للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، فإننا سنقدم شرحا لهذه الأصول الواردة فيه على الوجه التالى:

(أ) سعادة الإنسان فى كل المجتمعات البشرية[1]:

يعتبر الطموح إلى السعادة الإنسانية أحد الوجوه والأبعاد المشرقة لكل نظام سياسى. ومع أن هذا الطموح ما زال يمثل ديباجة جذابة للكثير من البيانات والدساتير والإعلانات الخاصة بحرية واستقلال أمم العالم المختلفة، إلا أنه ما زال غير محقق، بل لم تتم خطوات واسعة نحو تحقيقه، وذلك لأسباب عدة، منها تسيد ضرورة "المصالح الوطنية" الملحة على مقدرات الأمم وصالح الدول، وهيمنة "التنافس الدولى" على القوة والسيادة، وتعاظم منطق "الندرة" على الاحتياطات الحيوية فى العالم، وتزايد الميل الفطرى للإنسان نحو اكتساب مزيد من المنفعة لنفسه دون العناية بحقوق الآخرين.

وعلى أية حال يعتبر هذا الأصل ـ الذى ربما يشكل هدفا للحكومات الأخرى ـ أحد الأصول الهامة ذات الأولوية فى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية.

(ب) تنظيم السياسة الخارجية للدولة وفقا للمعايير الإسلامية[2]:

ورد هذا الأصل فى مقدمة الدستور أو فى مبادئه المختلفة بصورة متكررة.

قطعا، بعد أن أدرجت صفة "الإسلامية" على المسمى الرسمى للنظام، وباتت أيضا هوية للثورة الإيرانية التى استهدفت قيام حكومة إسلامية، وبما أن إسلامية النظام يمكن استلهامها من مسماه، علينا أن نمد النظر إلى الأصول والمقررات والمعايير الإسلامية ليس على مستوى السياسة الخارجية وحسب، بل إلى السياسات الداخلية والثقافية والاقتصادية .. إلخ، وألا يسمح لأى قانون أبدا ـ طبقا للدستور ـ أن يكون مخالفا أو مغايرا للقوانين الإسلامية.

---

(١) قانون اساسى جمهورى إسلامى إيران: اصل ١٥٢.

(٢) قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران، اصل٣، بند١٦.

(ج) الإمامة والقيادة ودورهما الأساسى فى استمرار الثورة الإسلامية(١)

للقيادة دور مؤثر للغاية فى الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث إن أسس هذه القيادة تقوم على مبدأ الإمامة الوارد فى أصول المذهب الشيعى. وطبقا للدستور وآراء منظرى النظام يعتبر مفهوم القيادة والإمامة سر استمرار هذه الثورة وبقاء نفوذها فى جميع الدول المحتاجة إليها. وعلى هذا يجب أن تولى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية اهتمامها بمفهوم الإمامة على مستوى العالم، وأن تنظم أساليبها ولوائحها وفعالياتها على هذا الغرض؛ لأن فلسفة أم القرى والولاية العالمية للفقيه وقيادة الأمة الإسلامية الواحدة تعتبر من بين المفاهيم التى يمكن للعاملين فى الخارجية أن يقدموا شروحا وتوضيحات لها ضمن الإطار الفلسفى لنظرية الإمامة.

(د) دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين فى أى بقعة من العالم(٢)

دعم المستضعفين ومساندتهم هو أحد الأصول ـ الجديرة بالبحث والتدقيق ـ فى سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية؛ نظرا لما يلى:

أولا ــ أن مفهوم **"الدعم"** مفهوم فضفاض؛ إذ يمكن أن يشمل مفاهيم واسعة بدءا من إرسال الأسلحة والقوات ووصولا إلى التعاطف وتقديم المشاعر الودية الفياضة، مرورا بالنصائح الأبوية لهؤلاء المظلومين التى تفيدهم للتفاوض مع الظالمين ومحاورتهم لإعادة الحقوق للمحرومين.

ثانيا ــ أنه فى ظل تنوع التوجهات واختلاف المناهج السائدة فى العالم أصبح أمر تحديد معنى **"الاستضعاف"** غاية فى التعقيد، ثم من هو "المستضعف" العائز لهذا الدعم؟ **وخاصة أن بعض هؤلاء المستضعفين لا يرون فى الإسلام ملاذا لهم. وإذا كان الأمر كذلك فما هو الحكم فى هذه الحالة؟**

ثالثا ــ نظرا لعدم وجود حكومة فى العالم ترغد فى غنى وقوة يمكنانها من تحقيق جميع طموحاتها وأهدافها. ونظرا لأن الدخول فى صراع مع المستكبرين فى العالم يحتاج إلى توظيف كثير من القدرات؛ فمن المحتمل أن تجابه القوى العظمى مفهوم **"الحماية"** أو **"الدعم"** مجابهة ضارية بما يؤدى إلى السقوط فى فخ عرقلة مصالحها.

---

(١) همان،اصل٢،بند٥.

(٢) همان، اصل ١٥٤.

إنه واقع يجب أن نلحظه ونهتم به فى تخطيطنا العام لسياسة الدولة الخارجية. هـذا فضلا عن أن مفهوم **"المستكبر"** يحتاج أيضا إلى توضيح وتحديد لأبعاده.

(هـ) الإحجام عن أى نوع من أنواع التدخل فى الشئون الداخلية للأمم الأخرى[1]:

من الظاهر أن هذا الأصل يتعارض مع الأصل السابق عليه، ويأتى هذا التعارض من أن جمهورية إيران الإسلامية إذا رغبت فى مساندة ودعم المستضعفين فى العالم المطالبين بحقهم والعمل على إنقاذهم من الاستكبار فلا بد لها بشكل أو بآخر أن تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى؛ لأن المستكبر فى كثير من المعادلات الدولية هو تلك الحكومة التى استضعفت أمتها. ولكن من المؤكد أن دستور إيران نفسه قد رفض مثل هذا التدخل. ثم إن التفسير العام فيه لمعنى الأمم هى الدول. ولكن ثمة ملاحظات دقيقة وهامة نرى من الضرورى الإشارة إليها على النحو التالى:

أولا ــ أن **"التدخل"** كلمة ذات دلالة فضفاضة وغير محددة الأبعاد، ومن ثم فإن مجرد التعبير عن الرأى فى بعض الأحيان يكون معبرا عن **"التدخـــل"**، وصولا إلى إرسال القوات المسلحة والإمدادات العسكرية وتقديم الأموال. وبناء على هذا يجب على مفسرى الدستور أن يحددوا بدقة ما المقصود من **"عدم التدخل"** دستوريا. أما إذا قبلنا التعبير الأدبى فى عبارة **"أى نوع من أنواع التدخل"** على إطلاقها، فإننا بهذا نكون قد سلبنا جمهورية إيران الإسلامية حقها فى التعبير عن أى نوع من أنواع إبداء رأيها بشأن الأمم الأخرى. مثلا إذا قبلنا التعبير المذكور بدلالته المطلقة **فإن تأييد جمهورية إيران الإسلامية للسيدات المحجبـــات فـــى تركيــا واعتراضها على إجراءات الحكومة التركية حيالهن يعد مؤشرا على تدخلها فى الشئون الداخلية للآخرين** .. والأمثلة كثيرة على ذلك.

ثانيا ــ منع الدستور النظام القائم من التدخل فى الشئون الداخلية للأمم الأخرى، وليس الدول؛ لذا فإن أى نوع من التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى لإنقاذ المستضعفين من استبداد حكوماتهم لن يتعارض مع هذا المبدأ الدستورى. ومن المؤكد أن الإشكال يكمن وراء التفسير المتعلق بـ**"الأمم"** وهى المقسمة إلى طوائف وجماعات مختلفة، البعض منها يقبل التدخل الأجنبى والبعض الآخر منها يرفضه، كما هو الوضع الراهن فى لبنان. **ففـــى لبنان وافقت طائفة وحيدة من بين طوائف الأمة اللبنانية على التواجد الإيرانى فى بلادهم، بينما**

---

(١) قانون اساسى جمهورى ايران اسلامى، اصل ١٥٤.

رفضته معظم الطوائف الأخـــرى، ومـــا زالـــت. على أية حـال، فـالأمر يحتـاج إلى إزالـة هـذا الغموض.

ثالثا ــ إن مجرد الحكم من خلال مفهوم عام كهذا يعنى أن هناك أمة تعيش بمعزل عن حكومتها، والعلاقة بينهما هى علاقة بين "**مستضعف**" و"**مستكبر**" وهو ما يعد أيضا وجها من وجوه التدخل، وخاصة أن مثل هذه الأحكام هى فى عداد الأحكام النظرية والنسبية أيضا، هذا فى ظل أن كل الدول المتصارعة تصف عدوها بأنه عدو لأمتها.

وإذا كانت جمهورية إيران الإسلامية تعتبر هذه الأحكام التى تصدرها بشأن الحكومات والأمم الأخرى حقا لها فسوف يكون للـدول الأخرى فى العـالم الحق فى انتهاج السلوك نفسه تجاه دولة إيران وحكومتها، ويصير أمرا عاديا؛ وبنـاء على هـذا يجب على الحكومة الإسلامية الإيرانية أن تقدم تفسيرا لمفهوم "**التدخل**"، وعليها أيضا أن تنتظر رد فعل مماثل إذا اعتبرت بعض تدخلاتها حقا مكتسبا لها.

رابعا ــ إن إصدار القوى الأجنبية أحكاما مؤثرة تفضى إلى فعل فى قضية الصراع بين حكومة وأمتها، يمكن أن يعد فى نظر السياسة الخارجية الكلاسيكية والعرف الدولى تدخلا فى الشئون الداخلية.

وهكذا فإن النقاط الأربع السابقة جميعا تبرهن على واقع مفاده أن الأحكام المتعلقة بهذا الأصل تحتاج إلى تفسير رسمى، محدد ودقيق، يقدمه مفسرو الدستور.

(و) الالتزام الأخوى تجاه كافة المسلمين[1]

هذا الأصل وجه من وجوه الإسلام العـالمى، اللاقومـى واللاحـدودى، الـوارد ذكـره فـى الدستور الإيرانى. والذى يحتاج لتنفيذه توافر عامل "**المقـدرة**". وهنـا يتوقـف نجـاح الحكومـة فى تنفيذه على التمسك بهذا العامل. وعلـى الحكومـة أن يكـون لديهـا مثـل هـذه "المقـدرة" كى تفى باحتياجات مليار مسلم منتشرين فى العالم، إلى جـانب وفائـها باحتياجـات الأمـة الإيرانية نفسها، وهو ما يحتاج بدوره إلى إمكانيات ضخمة.

حقا إن التآخى والتقاسم فى حقوق الآخرين عمـل بـاهظ التكـاليف، ويحتـاج إلى خزينـة متخمة بالثروات. أما "**الالتزام الأخوى**" المذكور فى هذا الأصل فـهو علـى مسـتوى الـتركيب اللغوى غامض ويحتاج إلى توضيح وتفسير، وعلى مستوى الأبعاد والمضامين يثـير الاسـتفهام حـول مـا هـى أبعـاد وحـدود هـذا الالـتزام الأخـوى؟ ومـا محـددات هـذا الالـتزام؟ وإن كـان

(١) قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران، اصل٣، بند١٦.

مفهوم هذا الالتزام ودلالاته نفسها تحتاج إلى توضيح وتفسير على مفسرى الدستور تقديمه، وإلا فإن هذا الأصل سيواجه بمشكلات رئيسية حال تحقيقه.

(ز) ائتلاف الأمم الإسلامية واتحادها، ووحدة العالم الإسلامى[1]:

هذا الأصل من الأصول الأهمية الواردة فى الدستور، والتى يحتاج تحقيقها إلى مقدمات كثيرة، وسلطة سياسية وقدرة مالية وتسليحية هائلة. ولم تستطع جمهورية إيران الإسلامية حتى الآن إحراز أى نجاح أو تقدم فى سبيل تحقيقه؛ **لأننا لو آمنا بأن مسلمى العالم كانوا أكثر فرقة خلال العقد المنصرم لما كان بمقدورنا أن ننكر أن العمل على لم شملهم واتحادهم لم يتزايد.**

(ح) الدفاع عن حقوق جميع مسلمى العالم[2]:

إنه واجب من الواجبات العالمية لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران والتى أشير إليها فى الدستور. غير أن عبارة **"الدفاع عن مسلمى العالم"** تحتاج إلى تفسير وتحليل ولا سيما كلمة **"الدفاع"**؛ فالدفاع يمكن أن يتم بدرجات متفاوتة وبوسائل متعددة. وربما تؤدى هذه الكلمة إلى ردود أفعال شديدة من جانب الدول القادرة والقوية الدولية منها والإقليمية، وحتى من جانب دول الجوار. إن المنطق يحتم على جمهورية إيران الإسلامية قبل أن تقدم على الدفاع عن مسلمى العالم أن ترى أولا هل لديها من القدرة ما يؤهلها للدفاع عن نفسها أمام الأخطار الناشئة عن هذا **"الدفاع"** أو هذه الموارد والفتوة، وعن القيام بواجبها الدينى أم لا. والإجابة هنا لها أهميتها وخصوصيتها.

(ط) محو كل أنواع الظلم ورفض الخضوع له[3].

(ى) الامتناع عن أى نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له[4]:

لا تهدف الجمهورية الإسلامية – بموجب دستورها – إلى الاستيلاء على مقدرات الأمم الأخرى، وأيضا لن تحتمل سيطرة أى قوة أخرى عليها نفسها. ويعد هذا الأصل ردا على الادعاءات التى تروجها بعض وسائل الإعلام العالمية، بأن إيران تعمل على إقامة إمبراطورية

---

(١) قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران، اصل ١١.

(٢) همان، اصل ١٥٢.

(٣) همان، اصل٢بندج.

(٤) همان، اصل١٥٢.

لها. وإصفة التواجد الإيرانى فى لبنان بأنه بمثابة البداية لهذا الأمر. ولكن إيران لا يمكنها أن تقدم على ذلك طبقا لهذا الأصل وفى ظل نظامها الجمهورى الإسلامى.

(ك) عدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة(١):

يعتبر شعار لا شرقية ولا غربية مظهرا لهذا الأصل، وطبقا له فإن جمهورية إيران الإسلامية قد اختطت لنفسها هوية مستقلة عن نفوذ القوى العظمى فى العالم وتعتبر نفسها دولة غير منحازة فى نطاق أصولها.

(ل) الحيلولة دون وقوع الاقتصاد الوطنى تحت السيطرة الأجنبية(٢):

يفرض علينا هذا الأصل لتحقيقه عمليا أن يتوافر لدينا أولا متخصصون أكفاء فى المجالات الاقتصادية، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار ذلك التطور المذهل الذى يسود العالم اليوم فى مجالات التصنيع المختلفة، بل ما يزال يحتاج منا إلى الإرادة والعزيمة الصلبة فى ذلك؛ فلقد باتت المسائل المالية فى العالم من القوة والتعقيد والتقنية فى وضع أصبحنا معه فى غير مأمن من السقوط فى هوة التبعية الاقتصادية والمالية للأجنبى. ولم يعد لنا مفر من ذلك إلا إذا اعتمدنا على هؤلاء المتخصصين الأكفاء، وأن نكف عن مجرد التعبير عن طموحاتنا؛ لأن الطموح المجرد وحده لم يعد هو الضامن الحقيقى لعدم التبعية الاقتصادية، ومن ثم فعلينا أن نوظف هذا الطموح فى توفير السبل القوية لتحقيق هذا الأصل فى سياستنا، خاصة إذا علمنا مدى الصعوبات التى واجهتنا لتحقيقه عمليا أثناء عمليات إعادة الإعمار التى قادتها الدولة عقب انتهاء الحرب مع العراق. ومن هنا فإننا نؤكد على أنه يتعين علينا الاعتماد فى هذا الشأن على المتخصصين؛ لأن القدرة الاقتصادية لأى دولة لم تعد تتمثل أبدا فى مجرد امتلاكها للمواد الأولية فحسب، بل فى قدرتها أيضا على التخلص من التبعية وفى نجاحها فى توظيف أمثل لقدراتها الماثلة.

(م) الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى(٣):

الاستقلال كلمة فضفاضة ونسبية، كذلك ترى إحدى النظريات السياسية المتداولة أن الاستقلال المطلق لا وجود له فى عالم اليوم، وأن جميع الأمم والحكومات فى العالم تابعة ومحتاجة لبعضها البعض، وأن التبادل هو روح التعاون الدولى الحالى. وأيضا هو المنافس

---

(١) قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران، اصل١٥٢.

(٢) همان اصل ٤٣،بند٨.

(٣) همان اصل ٣ بند١١، واصل ٢، بند ج.

للاستقلال فی میدان السیاسة العالمیة، کما لم یعد هناك مفر للکثیر من الدول للخروج من حیز الاستقلال المطلق فی سبیل تنفیذ مشروعاتها، ولم تعد تعمل بجمود فی مسیرة التعاون مع الآخرین، وخاصة أن بعض مظاهر التکنولوجیا باتت منحصرة فی دول بعینها. وکما قلنا من قبل إن هناك شرکة وحیدة فی العالم هی شرکة کاتربیلار تقوم بإنتاج قطعة غیار لحفار بترولی، وعلی أی دولة تحتاج إلیها أن تستوردها من الولایات المتحدة الأمریکیة. ومن هنا نقول إن لکل مفهوم خطا أحمر لا یجوز تخطیه، وأن التبادل مع الآخر والاعتماد علیه فی العلاقات الدولیة له حدوده أیضا. وأن الدولة المستقلة هی الدولة الحرة فی اتخاذ قراراتها الوطنیة وتنفیذها. إذا علینا أن نتحری فی اتخاذ قراراتنا ما هو مدی تأثرها بالضرورات الحاکمة علی العالم وبما وراء هذه الضرورات التی تعج بها الدنیا، حتی یتسنی لنا تحقیق هذا الأصل علی وجهه الأکمل.

(ن) طرد الاستعمار تماما[1].

(س) مكافحة النفوذ الأجنبی[2]:

فی الوقت الراهن یعد الاقتصاد فی معظم الأحیان، والثقافة فی حین آخر، الأسلوب المتداول والمنفذ المؤثر علی الدول. لذا فإننا نؤکد مرة ثانیة علی ضرورة الاستفادة من المتخصصین فی علم الاقتصاد لتحلیل اتفاق الأجانب اقتصادیا علی بلادنا، لأنه ما أکثر الاتفاقیات الاقتصادیة التی تلعب دور الوسیط لنفوذ الأجانب وسیطرتهم علی بلد ما.

(ع) سلامة الأراضی الوطنیة[3]

لا یحوز التراب الوطنی علی الأهمیة القصوی فی کثیر من نظریات العلوم السیاسیة وحسب، بل إنه یمثل للبشر قیمة سامیة؛ لأسباب فطریة. والوطن ذو مفهوم اعتباری لدی کافة أمم العالم، ویعتبر الدفاع عنه وبذل الدماء فی سبیل کل شبر منه واقعا لم یدع التاریخ بأحداثه المحیرة الفرصة لأن ینکره أحد، حتی الدول التی کانت مهدا، وما زالت، للأیدیولوجیات والنظریات العالمیة، غیر قادرة علی إنکار واقع التراب الوطنی، البلد والحدود.

---

(۱) قانون اساسی جمهوری ایران، اصل۳،بند۵.

(۲) قانون اساسی جمهوری ایران، اصل۳،بند۵.

(۳) همان، اصل۳، بند۱۱.

ولقد أقام الشيوعيون حكومة الاتحاد السوفيتي على شعارات أكثر عالمية، وبعد قيام هذه الحكومة وسيطرتهم على الأراضى صارت أعمالهم وطنية محلية، وتمسكت أكثر من غيرها بتحديد الحدود والأراضى، لدرجة أن قنبلة المولوتوف أصبحت هى القنبلة اليدوية لدى جميع المناضلين المحرومين من سلاح العالم، وهى نفسها القنبلة التى اخترعها الروس ليدافعوا بها عن وطنهم أمام الغزو الهتلرى له. وبناء على هذا فالمحافظة على سلامة أراضى الدول يمثل جزءا من الأصول الأولية لكافة الحكومات. وفى جمهورية إيران الإسلامية يعد هذا الواجب ـ طبقا للدستور ـ أصلا هاما وهدفا بارزا.

(ف) يمنع إبرام أية مواثيق تفضى إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية والاقتصادية أو على الثقافة والجيش[1]

(ص) العلاقات السلمية المتبادلة مع الدول المسالمة[2]:

يشكل هذا الأصل، إضافة إلى الأصول الأخرى المتعلقة بالامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للأمم الأخرى، الجبهة الدولية والدبلوماسية بالنسبة للسياسة الخارجية فى نظام جمهورية إيران الإسلامية.

(ق) إعطاء حق اللجوء للسياسيين من أية أمة والفارين من ظلم حكوماتهم[3]

أضاف السيد جواد منصورى فى كتابه "سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية" أربعة أصول أخرى إلى الأصول المذكورة فى الدستور هى:

١ – التولى والتبرى.

٢ – أولوية العلاقة مع العالم الثالث.

٣ – الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات.

٤ – التواجد فى المحافل الدولية.

من المؤكد أن النقاط الأربع المذكورة أعلاه، ربما تكون مجرد توصيات أو نقاطا إيجابية فى حق السياسة الخارجية الإيرانية، ولكنها ليست ضمن أصولها؛ إذ ليس من الضرورى اعتبار كل توصية إيجابية أو مفيدة أصلا، وخاصة أنه من غير المعروف عن أى مصدر أخذ

---

(١) همان، اصل ١٥٣،

(٢) همان، اصل ١٥٣،

(٣) همان، اصل ١٥٥.

المؤلف هذه النقاط المذكورة. نعم إن للعالم الإسلامى الأولوية فى سياستنا الخارجية ـ وربما على المستوى التكتيكى أو حتى الاستراتيجى ـ ولكنها ليست من الأصول التى أقرها الدستور للسياسة الخارجية، وما أكثر ما حددت جمهورية إيران الإسلامية أولوية علاقاتها مع دائرة سياسية أخرى ليس للعالم الثالث نصيب فيها، وذلك فى بعض الأوقات ووفقا للضرورة.

هكذا، ويعد التواجد فى المحافل الدولية نهجا مفيدا وبناء ومستحسنا، ولكن لا يعد أصلا، وخاصة أن المنظمات الدولية لا سيما الأمم المتحدة، كان ينظر إليها فى بداية الثورة على أنها وكر للمفسدين والدلالين العملاء للولايات المتحدة والغرب، وقيل إن إيران أحجمت لسنوات عن العضوية فى الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (إيفاد) أو حتى التعاون معه لمجرد أن كيسنجر هو مؤسسه.

كذلك فإن مسألة الالتزام بالعهود أو صفة التولى والتبرى ليست أصلا بالنسبة للسياسة الخارجية، رغم أنها من القوانين الدينية الضرورية والهامة، ويعتبر كلاهما من الأوامر والوصايا الإسلامية، إلى جانب المئات من أوامره ووصاياه التى لا يعتبر أى منها أصلا. أما إذا أردنا أن نذكر كافة الأوامر الدينية بشأن الأجانب أو الأحرى بشأن الدول الأجنبية، على أنها من بين أصول السياسة الخارجية، فلزام علينا أن نشير هنا إلى كافة الأوامر والقوانين والنصائح والأحكام الأخرى فيه، وهو ما يعد نقضا للغرض نفسه؛ إذ إننا لم نهدف إلى الإتيان بقائمة مطولة كهذه.

ونريد أن نشير فى نهاية هذا المبحث إلى نقطة هامشية حول "التولى والتبرى" التى ذكرها المؤلف فى كتابه المذكور على أنها أصل من أصول السياسة الخارجية الإيرانية، ألا وهى أننا إذا قبلنا بها أصلا للسياسة الخارجية فسنواجه بمشكلات جمة، لقلة الدول الصديقة للإسلام فى دنيا مليئة بالكفر اليوم، فى حين أن أعداءه كثيرون. ومن ثم لا بد لإيران كى تخرج من عزلتها الدولية ألا تعمل بقاعدة التولى والتبرى، وعليها أن تقيم علاقة صداقة مع الكفار وأعداء الإسلام هؤلاء، كما فعلت مع الاتحاد السوفيتى من قبل، وهو الدولة الكافرة التى مثل الإلحاد بالله فلسفة لوجودها، وخصص لهذا الإلحاد بندا من بنود مبادئها الدستورية، ومع ذلك ظل لسنوات دولة جوار ذات علاقة حسنة مع إيران، وأبرمت معها الحكومة الإسلامية معاهدات بأكملها وتعاملت معه. وانطبق الأمر أيضا على دول أوربا الشرقية وكوبا ونيكاراجوا. وبناء على هذا لم تكن هذه القاعدة (التولى والتبرى) أصلا وحسب، بل لم يعمل على أساسها حتى اليوم.

أهداف السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية
وأولوياتها فى إقامة العلاقات مع جميع الدول

فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية هناك العديد من النظريات المتنوعة وفقا للمشارب والاتجاهات الموجودة؛ فهناك نظريات تقوم على الأفكار اللاحدودية والأممية، وبالتالى تتبنى البعد العالمى هدفا للسياسة الخارجية الإيرانية. بينما يعتمد بعضها البعد الداخلى والوطنى منهاج عمل لها، وسعت لأن تصبح القضايا الوطنية هدفها النهائى. أما البعض الآخر منها فقد التزمت طريق الوسطية والاعتدال فى رؤاها، وسعت فى تجنب الإفراط والتفريط فى هذا الصدد. وتأسيسا على هذه الاتجاهات ظهرت التقسيمات المختلفة التالية:

يعتقد الدكتور جواد لاريجانى أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لا تخرج عن أمرين[1]:

(أ) تصدير الثورة.

(ب) تأمين الاحتياجات الداخلية لأم القرى (أى تلبية الاحتياجات الإيرانية).

بينما يرى الدكتور جواد منصورى فى النقاط التالية أهدافا لها[2]:

(أ) إقامة علاقات مع جميع الدول.

(ب) تنمية هذه العلاقات.

(ج) تدعيم هذه العلاقات.

(د) العمل على إيجاد الوحدة بين الأمم الإسلامية فى العالم.

(هـ) حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها.

(و) الدعوة للإسلام وفضح ماهية الاستكبار العالمى.

(ز) الدفاع عن أراضى المسلمين ومصالحهم.

هذا فى حين يمكننا ترسيم هذه الأهداف على وجهين لا ثالث لهما.

(أ) تأمين المصالح الوطنية الإيرانية.

(ب) أداء المهام التى ألقاها الإسلام على عاتق حكومة جمهورية إيران الإسلامية.

---

(١) جواد لاريجانى، مقولاتى در سياست خارجى. سمينار، دفتر مطالعات سياسى وبين المللى، طهران ١٣٦٣.

(٢) جواد منصورى: سياست خارجى جمهورى اسلامى.

أما بالنسبة لمسألة المصالح الوطنية فهى مسألة ذات أبعاد كلاسيكية وإطارها قابل للتحديد والترسيم؛ إلى الحد الذى نستطيع أن نحصل معه ـ ومن خلال دراسة تطبيقية للنظريات ـ على قواسم مشتركة بين الدول سواء على المستوى العلمى أو على مستوى الاتفاق بينها على مفهوم المصالح الوطنية. أما هذه القواسم فتتمثل فيما يلى:

أولا ـ حماية الأمن القومى.

ثانيا ـ السيادة الوطنية.

ثالثا ـ الاستقلال والحفاظ عليه.

رابعا ـ سلامة الأراضى وصيانتها.

خامسا ـ الثروة الوطنية وتأمينها وحراستها.

سادسا ـ الرفاهية الاجتماعية وتوفيرها.

سابعا ـ الوجاهة الدولية والمكانة العالمية.

ثامنا ـ استقرار نظام حكومى وسياسى صحيح يوازن بين القوى الداخلية.

تاسعا ـ الاستراتيجية والأهداف الوطنية والوحدة الوطنية، توحيد الأفكار العامة وتماسكها لدى الشعب وإشاعة الطموحات البناءة العاملة على وحدة الأمة.

عاشرا ـ الدعاية القائمة على الاستفادة من عراقة التاريخ الإيرانى وأصالة حضارتها وثقافتها.

وفيما يخص مسألة العمل بالواجبات التى ألقاها الإسلام على عاتق الحكومة الإسلامية، فهى بدورها بحث أيديولوجى وعقدى له علاقة بالدين الإسلامى المقدس، ويمكن توضيح حدودها وأبعادها على النحو التالى:

أولا ـ تنفيذ الأوامر الإلهية والتحرك نحو الله.

ثانيا ـ إقامة الأمة الإسلامية الواحدة.

ثالثا ـ النصر للمستضعفين على المستكبرين.

رابعا ـ سعادة الإنسان على وجه الأرض.

خامسا ـ إقامة الحكومة العالمية للإسلام.

ولكن ما هو أهم أن الأمر لا ينحصر فى مجرد إحصاء لأهداف السياسة الخارجية أو عدها، بل إن الأهم لها هو:

(أ) سبل الوقاية من وقوع تناقض بين الأهداف الوطنية والأهداف الإسلامية.

(ب) ترتيب هذه الأهداف المتنوعة حسب أولوياتها.

(ج) توفير الإمكانيات والطاقات والقدرات اللازمة للقيام بالواجبات المتعددة والواسعة للغاية. والواقع أن النقطة الهامة التى يجب علينا مراعاتها فى هذا الصدد هو عملية التناسب بين هذه الأهداف والواجبات وبين الإمكانيات المتاحة فى السياسة الخارجية.

أما الموضوع الآخر الجدير بالدراسة والبحث أيضا فهو موضوع الأولويات، والتى تأتى أهميتها من منطلق تساؤل مهم بدوره ألا وهو: على أى وجه تقوم جمهورية إيران الإسلامية بترتيب أولوياتها فى إقامة العلاقات مع الدول الأخرى؟ وما هى الدول التى تأتى على رأس أولويات العلاقة الإيرانية معها وتحافظ عليها؟

وقد لقى هذا التساؤل إجابات متعددة عنه، جاءت طبقا للاتجاهات المختلفة الموجودة على الساحة وبطرق وأشكال متنوعة أيضا. ولكن قبل أن نتناول أيا من هذه الإجابات علينا أولا أن نراعى الدقة بالنسبة لنقطة أساسية، هى أن أولوية أى نظام فى إقامة علاقاته إنما ترتبط بالظروف الزمانية والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية، فما أكثر أن يجرى النظام الحاكم تغييرا على قائمة أولوياته وفقا للمتغير الزمنى، وتحت تأثير ظروف دولية معينة. وعلى هذا نرى أنه ليس بمقدورنا مطلقا أن نفترض قالبا وحيدا بالنسبة لترتيب قائمة أولويات العلاقة؛ لأن هذا الترتيب هنا أمر قابل للتغيير والتطوير. أما بالنسبة لترتيب قائمة الأولويات والأسس وتنظيمها بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية بشأن إقامة علاقاتها مع جميع الدول، فقد قام بعض من الكتاب بتصنيفها على النحو التالى:

(أ) موقف هذه الدول من جمهورية إيران الإسلامية.

(ب) القاعدة الشعبية.

(ج) كيفية العلاقة مع الاستكبار العالمى وأعداء الجمهورية الإسلامية.

(د) الجغرافيا السياسية.

(هـ) عدم تبنى أهداف استعمارية أو تسلطية.

إلا أننا نرى أن هذا الترتيب تشوبه بعض الإشكاليات هى:

أولا ـ جاء وضع الجغرافيا السياسية فى قائمة ترتيب الأولويات المذكور غير متناسب مع أهميتها؛ فى حين أن دول الجوار تحظى بترتيب أعلى للغاية فى أولويات جمهورية إيران الإسلامية؛ فمثلا لم تتحمل إيران التصرفات التركية الشاذة أو تتجشم الصبر على سياسة باكستان الخارجية الغامضة، ولم يكن تصرفنا مع أفغانستان أو قبولنا إقامة علاقات مع

السعودية وشيوخ الخليج الفارسى الآخرين؛ إلا بسبب مسألة الجوار وعامل الجغرافيا السياسية.

ثانيا ـ إذا سلمنا بموضوع "القاعدة الشعبية" وترتيبها فى الأولويات المذكورة، فإننا سنكون مضطرين أيضا لإقامة علاقات مع دول أوربية كثيرة مثل بريطانيا، فرنسا، السويد، فنلندا، النرويج، الدانمارك. ولأن حكومات هذه الدول تتمتع بقاعدة شعبية قوية جدا فى الداخل ففى بريطانيا وهولندا مثلا تعتبر الملكة هى أحب شخصية لدى شعبى البلدين.

ثالثا ـ أما البند (ج) المتعلق بكيفية إقامة علاقات مع الاستكبار العالمى وأعداء الجمهورية الإسلامية، فإنه سيؤدى حتما إلى مشكلات عدة فى توجيه إيران لعلاقاتها مع دول أخرى، مثل الاتحاد السوفيتى السابق، وهو الذى لم يأل جهدا فى مساعدة العراق طيلة الثمانى سنوات فى حربه ضد إيران. كذلك فرنسا التى عندما أقامت معها إيران علاقات كاملة وتبادلت السفراء معها، كانت تقدم هى الأخرى كافة المساعدات للعراق سواء سياسية أو تسليحية أو إعلامية أو مالية بصورة فاقت ما قدمه السوفيت. والحقيقة أنها إشكاليات واردة الحدوث فى ظل "كيفية إقامة علاقة مع الاستكبار العالمى وأعداء الجمهورية الإسلامية"؛ لأننا إذا سلمنا بهذا المعيار حكما لتزلزلت علاقاتها أيضا مع الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، وحتى مع السودان الذى زاره الرئيس رفسنجانى بكل ود وحرارة، نظرا لأن حكومات هذه الدول ما زالت لديها مشاكل جمة مع إيران من ناحية وصديقة أيضا للعراق من ناحية أخرى.

أما ما يثير الدهشة فإنه فى الوقت الذى تسعى فيه جميع حكومات العالم لاكتساب القوة، وتبحث عن السيادة والسطوة بوصفها هدفا ومطمحا لها. أن يأتى البند (هـ) فى قائمة الأولويات المذكورة متبنيا عدم العمل لأهداف استعمارية أو سلطوية؛ كأنما يتحرى شيئا لا وجود له. وأننى شخصيا لم أر أى دولة تكره لنفسها السطوة على الآخرين أو لا تريد السيادة.

وأخيرا نرى أن أولويات العمل الدبلوماسى الممكنة كلاسيكيا لإقامة علاقات مع الدول الأخرى ربما تكون على النحو التالى:

(أ) إدراك المصالح الوطنية الإيرانية واحترامها.

(ب) الجغرافيا السياسية.

(ج) تأييد المواقف الإيرانية دوليا والتعاون معها فى المحافل الدولية.

(د) عدم وجود سابقة اعتداء على حقوق إيران أو معاداتها أو نقض العهود معها مطلقا.

وفى تصورى أن هذا التقسيم هو الأسلوب الأمثل لترتيب قائمة الأولويات التى تبادر إلى العمل به وعلى أساسه جمهورية إيران الإسلامية فى الوقت الراهن. فمثلا كانت حكومات كل من الأردن، المغرب، شيلى، العربية السعودية، الكويت، منبوذة من إيران بسبب الافتراق الأيديولوجى بينها وبينهم. أما الآن فجميعها تحظى باحترامها بل وأقامت معهم علاقات دبلوماسية كل هذا بعد أن أدركت إيران مصالحها الوطنية. كذلك فإن إيران عندما تقيم اليوم علاقات سياسية لها مع دول أخرى مثل بوركينا فاسو وجزر القمر وسان مارينو، لم يكن ذلك بسبب وجود مصالح أو حدود مشتركة معها، بل لأن هذه الدول لها حق التصويت فى المنظمات الدولية ويمكنها مساندة إيران دوليا وقت اللزوم.

مراكز الضغط وعوامل التأثير

على السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية

فى واقع الأمر إن السياسة الخارجية فى كافة دول العالم واقعة تحت تأثير مجموعة من العوامل، أغلبها حتمى لا يحتمل الإنكار؛ لأنها تدخل ضمن العوامل الدولية الضرورية؛ مثل تأثير الاقتصاد والمعلومات والمطبوعات على السياسة الخارجية، فهى جميعا من المؤثرات التى لا يمكن إنكارها أو تفادى تأثيرها؛ لأن عالم اليوم هو تلك القرية التى وصف أحد العلماء الكنديين أهلها بأن مصيرهم ملتحم.

كذلك الأمر بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية أيضا، فعلاوة على المصادر الرسمية لاتخاذ القرار فيها. توجد مجموعة عوامل أخرى تؤثر على هذه المصادر ذاتها، وذلك فى ظل الوضع الذى يسود العالم على نحو لا يمكن لأحد التصرف فيه كيفما يشاء، حتى وإن حدث فسيصل إلى نهاية غامضة.

وبعد هذا التمهيد يمكننا تقسيم عوامل التأثير على السياسة الخارجية الإيرانية إلى نوعين:

الأول: عوامل داخلية.

الثانى: عوامل خارجية.

أما بالنسبة لعوامل النفوذ والتأثير على السياسة الخارجية، التى تصدر أو تنبع من الداخل فهى متعددة ، ولكن قبل التعرض لهذه العوامل علينا أن نعرض بادى ذى بدء للنقاط التوضيحية التالية:

أولا ـ أن من خصوصيات أى حكومية ثورية ألا يكون لتوزيع الأعمال والمهام فيها أى وجود، ومن ثم يمكن لأى شخص فيها أن يبدى رأيه فى أى موضوع ويمارس نفوذه أيضا.

ثانيا ـ أن أسس الحكومة الإسلامية تقوم على الدين الإسلامى والمذهب الشيعى، وإننا نعلم أن جوهر هذا المذهب ينبنى بدوره على الاجتهاد واستنباط الأحكام، وبالتالى فقد أعطى هذا الجوهر للكثيرين ـ الذين وصلوا إلى الدرجة العلمية والأهلية فى استنباط الأحكام والاجتهاد ـ الحق فى الإدلاء برأيهم بشأن سياسة البلاد الخارجية التى تعتبر بدورها جزءا من الإسلام، ومن ثم لم يكن ممكنا – طبقا لمعايير المذهب الشيعى – أن نمنعهم من الاستنباط أو الاجتهاد.

ثالثا ـ أن إبداء وجهات النظر بشأن السياسة الخارجية يعد أمرا بسيطا؛ لأن مدى صحتها من عدمه لا يعرف سريعا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أى تخطيط أو توجه سياسى بخصوص ما هو خارج الحدود، يتطلب وقتا طويلا كى تظهر نتيجة ما إذا كان سليما من عدمه.

رابعا ـ أن موضوع السياسة الخارجية هنا، يبعث على الإثارة والشهرة. فإبداء وجهات النظر بشأنها يحرك مشاعر الناس، ويجعل ممن أبدى رأيه بصددها محورا للأنشطة السياسية؛ لأن إثارة الرأى العام عن طريق تفعيل مفهوم السياسة الخارجية أكثر إمكانا وسهولة من غيرها من الوسائل الأخرى.

خامسا ـ والظاهر أيضا أن التعامل مع السياسة الخارجية يتم من خلال تصور خاطئ على أنها ليست مهنة أو تخصصا قائما بذاته كالاقتصاد مثلا، وهذا محض وهم وسوء فهم أدى بدوره إلى أن يرى كل من يحمل أى تخصص علمى، فى نفسه الأهلية فى إبداء الرأى والنظر. وتأسيسا على ما سبق يمكننا أن نورد فيما يلى مجمل مراكز التأثير على السياسة الخارجية الإيرانية، وهى كما سبق القول عوامل داخلية وخارجية.

أولا : عوامل النفوذ والتأثير الداخلية.

(أ) المطبوعات الداخلية:

ويمكن تصنيفها إما من حيث اللغة أو من حيث موقفها من الحكومة.

من حيث اللغة هناك مطبوعات تصدر باللغة الفارسية وأخرى تصدر بلغات أجنبية. وجدير بالتنويه هنا أيضا أن موقف المطبوعات الفارسية التى تصدرها المعارضة الحكومية فى الداخل ربما يكون لها تأثير ضئيل على سياسة الدولة الخارجية.

أما المطبوعات الفارسية اللغة فهى مجموعة مطبوعات داخلية مؤثرة بشكل أو بآخر على توجهات الحكومة ومواقفها . ذلك لأن مدراء بعض هذه الصحف أو المجلات أو أصحاب امتياز إصدارها هم فى الأساس من أصحاب القرار ومن كبار المسئولين الحكوميين فى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وبالتالى فإن آراءهم التى ينشرونها سواء فى المقالات الافتتاحية أو فى المقالات التحليلية الأخرى يمكن أن تقوم بدور مؤثر على السياسة الخارجية إما إيجابيا فيدعمها أو سلبا فينال منها.

ومن حيث التوجه فهذه النشرات أو المطبوعات إما محافظة أو معتدلة أو شديدة التطرف.

* أما المطبوعات التى تصدر بلغات أجنبية فى الداخل فهناك صحيفتان هامتان تصدران باللغة الإنجليزية هما طهران تايمز وكيهان انترناشيونالى، ويعتبران من المصادر الأساسية للأجانب والدبلوماسيين الأجانب المقيمين فى طهران، ومفيدتان أيضا للمحللين الأجانب.

أما طهران تايمز فتعتبر بمثابة الناطق الرسمى باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ويعتقد الدبلوماسيون المقيمون بطهران أن كل ما تنشره هذه الصحيفة سيتحول إلى واقع؛ لأنها تعبر عن آراء ونوايا مسئولى وزارة الخارجية.

والحقيقة المؤكدة أن جميع المطبوعات الصادرة داخل إيران تقوم بالتنسيق مع الحكومة وتتعاون مع وزارة الخارجية. فإذا أراد الجهاز الدبلوماسى يوما ما أن يبث مفهوما معينا للأمة أو يوجهه للخارج فعليه أن يستفيد من مقالاتها السياسة.

أما التصنيف الآخر للمطبوعات من حيث معارضتها للحكومة أو تأييدها لها فهو لا يستوعب الأمر، ويتصف بالقطبية فى إيران، نظرا لأن كل النشرات تقريبا تعمل بمعزل عن توجهها الذاتى غير الملموس، وتؤيد الحكومة باستثناء حفنة منها هى التى تتبنى موقفا معارضا لها.

(ب) منبر صلاة الجمعة فى طهران والمدن الأخرى:

عادة ما تأتى الموضوعات المطروحة فى خطب صلاة الجمعة، سواء المقامة فى طهران أو المدن الأخرى، متماشية مع مخططات الحكومة. ولكن فى بعض الأحيان يؤثر انتماء بعض الخطباء على رأى الحكومة نفسها، وأحيانا أخرى تتعامل الحكومات الأجنبية والأوساط السياسية الدولية مع هذه الخطب على أنها تعبير عن رأى الحكومة الإيرانية. وخاصة أن بعض آراء أئمة الجمعة التى يطرحونها لا تتفق أحيانا مع توجهات الحكومة بشأن السياسة الخارجية.

(ج) بيوت كبار الفقهاء الآيات العظام:

يعد رأى فقهاء المذهب الشيعى مصدرا للتأثير؛ فالمذهب الشيعى هو المذهب الذى يقوم على حرية الاجتهاد والرأى والاستنباط الفردى والمستقل عن نظام الحكم القائم. ومن ثم

عندما يتحدث بعض كبار الفقهاء والآيات العظام عن موضوع ما لا تجد الحكومة مفرا من أن تضعه فى اعتبارها.

(د) رابطة الفقهاء المناضلين:

تقوم كل من رابطة الفقهاء المناضلين، الحوزة العلمية بقم، منظمة الإعلام الإسلامى ومكتب الإعلام الإسلامى وبقية المؤسسات المماثلة لها، بدور مؤثر على سياسة الدولة الخارجية كل حسب حدوده وقدراته وإمكاناته. ويأتى تأثيرها هذا إما عن طريق الإدلاء بوجهات نظرها المستقلة عن الحكومة بشأن القضايا الخارجية، أو عن طريق إثارة ردود أفعال الدول الأجنبية ردا على البيانات الصادرة عن هذه المؤسسات.

ثانيا: عوامل النفوذ والتأثير الخارجية:

يؤثر مجموع العوامل التالية على مسار السياسة الخارجية عن طريق ممارسة الضغوط على الحكومة الإيرانية وهى:

(أ) المنظمات الدولية:

تعلن منظمات دولية كثيرة آراءها بشأن قضايا الدول ومسائلها المختلفة، وتبادر بممارسة الضغط عليها، فالأمم المتحدة بمنظماتها ووكالاتها الإقليمية والمتخصصة المتعددة، منها منظمة العفو الدولى، صندوق النقد الدولى، الصليب الأحمر الدولى، اليونسكو، اليونيسيف ووكالة البيئة، وأيضا الاتحاد الأوربى جميعها تعلن رأيها دائما بشأن الأعمال والفعاليات الإيرانية المختلفة وتمارس عليها الضغوطات. علاوة على أن بعض الضرورات الدولية تجعل إيران مضطرة لأن تضع آراء هذه المنظمات فى حسبانها.

(ب) المطبوعات الأجنبية:

تعد المطبوعات الدولية واحدة من المراكز القوية فى عالم السياسة. فمسمى "إمبراطورية الأنباء العالمية" هو بحق مسمى يتناسب وحجم هذه المؤسسات الإخبارية والمعلوماتية فى العالم. وتلعب المطبوعات الدولية دورا بالغ الأهمية إما فى عزلة أى دولة سياسيا أو العكس، مثلما حدث أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، فقد وجهت هذه الإمبراطورية – بسبب رؤيتها السلبية وعنادها لإيران ـ ضربات قوية ومؤثرة لمسار السياسة الخارجية الإيرانية.

وتعتبر وكالات الأنباء العالمية أحد الأفرع الهامة للنشاط الصحفى، من أقوى المحاور السياسية فى عالم اليوم. وتتعرض كل دولة تتغافلها لضربات شديد ومخاطر جمة. إن وكالات مثل: أسوشيتدبرس، يونايتدبرس، فرانس برس، تاس وآنسا .. تعد كل واحدة منها على حدة بمثابة جيش قائم بذاته، كما يمكنها – من خلال مكانتها وأخبارها المرسلة عبر خطوط التلكس والبرق والهاتف ـ أن تعلب دورا مؤثرا فى مصير الدول، كذلك يمكن لأى ضجة تفتعلها هذه الإمبراطورية العالمية للأنباء أن تحدث تغييرا حاسما على السياسة الخارجية لكثير من الدول، وإيران غير مستثناة من هذه القاعدة، فبنفس الأسلوب أدت ضجة صحفية عالية إلى تغير جزئى فى نهج السياسة الخارجية الإيرانية، أو أنها اضطرتها لتجنب أو إنهاء الأعمال المثيرة لهذه الضجة.

(ج) الإذاعات الأجنبية:

يغطى بث بعض الإذاعات الأجنبية جغرافية واسعة من المنطقة، تمثل إيران جزءا منها وتتناسب التحليلات الإخبارية ونشرات الأخبار التى تذيعها هذه الإذاعات وحجم المواقف، وكذلك تذيع أخبارا سرية من الدرجة التى تكبل ساسة ومتنفذى السياسة الخارجية للدولة. ومن أهم هذه الإذاعات: بى بى سى، صوت أمريكا، راديو إسرائيل.

(د) الجماعات والتكتلات السياسية المناهضة لإيران وحكوماتها:

ربما لا يكون تأثير هذه الجماعات على السياسة الخارجية مهما، ولكن يمكن اعتبارها أحد العوامل المؤثرة عليها بسبب ما تركته دعاياتها على الرأى العام العالمى، وتضطر إيران فى هذه الحالة إلى الرد عليها. وعلى سبيل المثال تؤدى الضجة التى تفتعلها هذه الجماعات ـ فى مواقف معينة، كأن تعلن أن إيران تعمل لإقامة علاقات لها مع أمريكا إلى أن تزيد الحكومة الإيرانية من دعاياتها المعادية لأمريكا لإحباط هذه الشائعة.

الدعاية فى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية

من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة فى السياسة الخارجية، موضوع الدعاية والإعلام، وخاصة أن بعض النظريات الجديدة تعتبر الدعاية ركيزة يقوم عليها الوجود السياسى فى الخارج فى عالم اليوم، وتؤمن أيضا بأن الدبلوماسية الحديثة هى الدبلوماسية العلنية التى تؤثر على الشعوب وتثير بمراكزها الإعلامية اهتمام الأمم والشعوب الأخرى؛ ولا سيما أن الأمم ـ كما تردد ـ هى التى تقود الدول إلى الأمام وأن الحكومات تابعة لآرائها. وتعد حيلة مخاطبة الأمم والشعوب ـ التى روجها وتبناها الشيوعيون السوفيت ـ من أبرع الحيل والأساليب التى تستخدم للضغط على الحكومات. وقد ابتكر تروتسكى "أسلوب مخاطبة الأمم" لإيمانه العميق بأن عالم الغد هو عالم للشيوعية وحدها، لذا كان يعارض أى محاولة لإنشاء وزارة للخارجية أو لجنة عليا لشئونها فى الحكومة السوفيتية، ولاعتقاده أيضا بأن العالم الشيوعى المقبل لا داخل ولا خارج له، وأنه عالم سيتحول إلى دولة اشتراكية واحدة بمجرد إلقاء مجموعة من الخطب النارية على مسامعه.

كذلك تحظى الدعاية فى جمهورية إيران الإسلامية بأهمية بالغة أيضا، وذلك من منطلق أن البيئة الأساسية للنشاط السياسى فى هذا النظام الإسلامى تقوم فى أحد جوانبها على الكثير من المهام خارج نطاق الحدود. لذا مثلت مخاطبة الأمم والشعوب والالتفاف على حكوماتها. أداة من الأدوات والحيل التى استعملتها جمهورية إيران الإسلامية بمهارة ونجاح فى الأغلب الأعم. غير أن من الضرورى أن نضع فى اعتبارنا مستقبلا كل الآراء والرؤى الخاصة بهذا الموضوع، وخاصة أن تجربة العشرين عاما من النشاط الدعائى والإعلامى الذى قامت به إيران خارج حدودها، تملى علينا العناية بنقاط الضعف الموجودة فى هذا النوع من النشاط:

(١) يجب أن يكون هناك اختلاف بين الدعاية الخارجية والإعلام الداخلى، وألا يكونا من مادة إعلامية واحدة؛ حيث إن من بين المشكلات التى تواجهها الدعاية الخارجية أن مادتها مستمدة من نفس الأسس والمفاهيم والنماذج المطروحة فى الإعلام الداخلى، وهو أسلوب عقيم بلا محصلة، وربما تكون هذه المحصلة سلبية أيضا؛ إذ إن الإعلام الإيرانى الداخلى هو نوع من الإعلام الموجه للأمة الإيرانية التى أمضت عقدين من التفكير واستيعاب المفاهيم الثورية، وهى أمة ذات معتقدات دينية وأيديولوجية خاصة. أما الدعاية الموجهة للخارج فإنها تستهدف شعوبا لم تسمع من قبل عن الثورة الإيرانية أو تهتم

بمسائلها المذهبية أو حتى التقليدية، ومن هنا يأتى الفرق. وعلى سبيل المثال إذا وصف الإعلام الموجه للخارج شخصا أو تنظيما بأنه (مؤمرك) أو عميل لأمريكا، فإن ذلك له تبعات سلبية، أما إذا استخدمت الدعاية الموجهة للداخل نفس الصفة لذات الموصوف فربما لا يكون لها المردود السلبى، كذلك الأمر بالنسبة للوعظ والخطب على المنابر فى داخل الدولة له مردود إيجابى جيد، ولكن ليس له أى فائدة مقبولة فى الخارج.

(٢) يجب أن يكون هناك فريق عمل معين يناط به التخطيط للدعايات الموجهة للخارج، على أن يراعى معطيات وتوجهات كل منطقة جغرافية وخصوصيتها، حيث إن انتقاء لغة الخطاب الإعلامى والدعائى الموجهة لأوربا وشمال إفريقيا يجب أن تختلف عن تلك الموجهة لوسطها وجنوبها. كذلك الأمر بالنسبة لأمريكا اللاتينية الكاثوليكية، ووسطها وشمالها البروتستانتى الأنجلو ساكسونى، ويجب أن تراعى فيها أيضا افتراقات الخلق، الطباع، العادة، الدين، التاريخ الموجود بين كل من هذه المناطق. إننا إذا أردنا أن نؤثر على شعوب هذه المناطق فعلينا تبنى دعاية أو إعلام خاص بكل منطقة منها، وعلينا أن نتحرى هذا النوع من الإعلام والدعاية المتخصصين.

(٣) لا فائدة من الأنشطة الدعائية المنفردة أو المعلقة، لأن الدعاية مؤثرة فقط فى الوقت الذى تبث فيه، وأن تكون لها مقدمة وخاتمة، وتكون مدعومة بسلسلة متصلة من الأنشطة الإعلامية المساندة لها مسبقا؛ لأن الدعاية على ضوء مشروع يتصف بالعمومية أو التى تقوم على تخطيط واسع وفضفاض لا طائل منها، ولن تؤدى الغرض المطلوب منها.

(٤) يجب أن تكون إدارة الدعاية واتخاذ القرار فيها لجهة واحدة؛ لأن اختلاف الانتماءات والتوجهات يؤثر على العمل التنفيذى فى الدعاية والإعلام، ولا يؤدى إلى تضئيل النفوذ الإعلامى وحسب، بل يضر بالأهداف المقصودة له. كذلك يؤدى تعدد مصادر اتخاذ القرار الإعلامى سواء للداخل أو للخارج إلى إعاقة الدعوة أو التبليغ فى الخارج.

(٥) من المهم للغاية، فى موضوع الدعاية، أن نراعى الخلفيات الفكرية للجماعات والشعوب المتلقية لها، ونقف على مدى إلمامهم بالمفاهيم المقدمة لهم من خلال الدعاية أو العملية الإعلامية . فمثلا لا تصلح المفاهيم الصعبة التى تحتاج إلى عبء ثقافى مساند لها لأن تصبح مادة للدعاية أو الإعلام الموجه للخارج وللغرب غير المسلم على وجه الخصوص. وقد لوحظ أن بعض المضامين الشيعية، والمعانى والعبارات التى أبدعها الأستاذ الشهيد الدكتور على شريعتى والأستاذ الشهيد مطهرى، المستخدمة كمادة دعائية فى الدول

الغربية لم تؤت بثمار إيجابية لها؛ لأن استيعاب هذه المفاهيم وإدراكها يحتاج فعلا إلى قدر كبير من العلم والثقافة الإسلامية والشيعية، وهو ما لا وجود له فى أوربا بطبيعة الحال.

(٦) يجب على الكتب المنشورة التى تستمد منها الدعاية الموجهة للخارج أن تكون ذات موضوعات سهلة ومفهومة للأجانب؛ لأن عرض ترجمات الكتب من أمثال كتاب "فن الانتظار" للدكتور على شريعتى يحتاج فهمه إلى أفق ثقافى واسع؛ كى يقف على الجو الإيرانى ويعايشه ويدرك ظروفه، كذلك الأمر بالنسبة لمؤلفات العلامة طباطبائى فهى ربما تكون مادة مفيدة للمتخصصين والباحثين الأجانب. ولكن ليس لها أى تأثير دعائى على العامة فى الدول الغربية.

(٧) لا يجب التساهل فى أمر الدعاية؛ لأن النقص ملموس واضح فى الدعاية الإيرانية الموجهة للخارج؛ فمراكز الدعاية الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تقوم، وبشكل متكرر، بطبع أعداد من الصور والمنشورات على وجه متسرع ومتعجل، وهو ما يرضى القائم على تنفيذه. وكذلك يرضى المنظمة الرئيسية بطهران، ولكنه فى الحقيقة هو عمل غير ذى أثر؛ لاعتماده على أداء المهمة، دون العناية بالنتائج، وخاصة أن هذا النوع يعد نوعا من الإعلان العقيم فى دنيا اليوم لأن الناس قد ملوا من الإعلانات، والعالم أصبح يميل إلى الإعلان غير المرئى، وتحول الإعلام أيضا إلى عملية فنية معقدة، وعلينا ألا ننتظر الكثير من دعاية بدائية يوحى ظاهرها بأنها دعاية.

(٨) لا يجب علينا أن نكتفى بالكم أو بالحجم فى الدعاية بقدر ما نعتمد الكيف ومعدل التأثير ومدى المردود معيارا لها. إن من الضرورى والجدير بالعناية فعلا الاعتناء بالكيف الذى يجب أن تكون عليه مادتها المقدمة؛ لأن مجرد الرضا بالأرقام والكم فيها خطأ كبير. وما أكثر ما ارتكب بعض المسئولين والمخططين لها أخطاء لهذا السبب. ولأن الأرقام وحدها لا تقوم أحيانا على أسس وحسابات سليمة. فمثلا كانت منظمة الإعلام الرئيسية فى الدولة تتصور خطأ - لسنوات - أن أعدادا كبيرة من الباكستانيين يقيمون فى إيطاليا، ومن ثم كانت ترسل لهم كل أسبوع أعدادا وفيرة من النشرات المترجمة للغة الأردية، ولكنها لم تجد من يقرأها، فأتخمت مخازن الممثلية الدبلوماسية الإيرانية بها هناك. وما أكثر هذه التصرفات والحسابات التى ما زالت موجودة.

(٩) من الضرورى أن يتم التخطيط لأى نشاط دعائى وفقا للهدف المنتظر منه. ولكن للأسف، إننا نرى أن موضوع التخطيط مفتقد فى بعض الأنشطة الدعائية الإيرانية؛ فإذا أردنا أن نقيم احتفالية فى الخارج لنشر جو من البهجة، فإننا نطرح فيه قصصا مروعة لما

حدث لمناضلينا ومحاربينا، ووقائع حربية مفزعة، ونعرض صور الجرحى أو المصابين فى الهجمات الكيماوية أثناء الحرب. مع أنها ليست متناسبة مع هذه الاحتفالية، ولن تؤدى الغرض المقامة من أجله؛ لأن المدعوين الأجانب ليست لديهم الأحاسيس والمشاعر الإيرانية بالنسبة لهذه القضايا. لذا وجب علينا عند ترتيب أى احتفال للأجانب أن يكون مشوقا ولطيفا وفى حدود مبادئ جمهورية إيران الإسلامية.

(١٠) يجب على الدعاية الموجهة للخارج أن تتمتع بحساسية استعمال الألفاظ والعبارات وأن تحجم عن استعمال الألفاظ أو العبارات المثيرة لأى مشاعر سلبية، وتستعمل عبارات ومفاهيم توصلنا للأهداف، وتصبح كالأمواج الرقراقة لتتسلل إلى أعماق المجتمع ويفهمها. وعلى سبيل المثال، إن دفاعنا عن استعمال كلمة "الإرهاب" أو إصرارنا على أن احتجاز الرهائن أو تفجير القنابل فى سبيل تحقيق الأهداف الحقة، جميعها تعتبر معانى لا يمكن للرأى العام العالمى أن يستوعبها بسرعة، بل أن يعتبرها دفاعا عن الإرهاب ومساندة له.

(١١) يجب أن يظل الإنفاق على الدعاية قائما ومستمرا؛ لأن دفع الأموال والمكافآت والمساعدات المالية لمختلف الأفراد أو للوعاظ والخطباء أو إلى الدعاة الأجانب أو للمعوزين فى العالم يعد، على مستوى الدعاية المنظمة، عملا أصيلا وعريقا. كما أن بناء مسجد أو مدرسة بمبالغ بسيطة تعتبر نشاطا دعائيا دائما تمتد فائدته لسنوات طويلة.

(١٢) تعد إهانة مقدسات الشعوب الأخرى بغرض توجيه ضربة لحكوماتها ، عملا مناقضا لأصول العمل الدعائى التقليدى والأصول الدبلوماسية العلنية. ومن ثم يصبح لحرق أعلام هذه الدول أو وطئها بالأقدام أو لإهانة رموزها المحترمة أو المقدسة مردودات سلبية على جمهورية إيران الإسلامية فى الخارج.

ربما تكون هذه الأعمال محقة ومؤثرة وفعالة على المستوى السياسى والأيديولوجى للإعلام الداخلى، ولكنه ليس كذلك من منظور السياسة الخارجية. وما أكثر ما استغلت الأنظمة المعادية لنا هذه الأعمال ضدنا، مثلما استغلت الهجوم على السفارات وضرب الدبلوماسيين ذريعة للدعاية المضادة لإيران الإسلامية.

(١٣) ليست إهانة أو سب أو قذف مسئولى الدول المعادية لإيران، أو نعتهم بصفات وبعبارات ضحلة عملا دعائيا وإعلاميا سلبيا، أو لا يقوم على معايير الدعاية التقليدية أو الإعلام العلمى وحسب، بل تعد عملا منافيا لها. ولعلنا نذكر الإهانة التى وجهها بعض المسئولين الإيرانيين لملكة بريطانيا عندما لقبوها "ملكة الشر" ونشرتها إحدى الصحف اليومية الواسعة الانتشار.

المراجع

١ – اصول ساسيت خارجي جمهوری إسلامی ایران، منوجهر محمدی، انتشارات امیر کبیر، طهران ١٣٦٥.

٢ – تاریخ اوربا (کتاب سوم) تلاش برای آزادی ، هربرت ال. فیشر، ترجمه وحید مازندرانی، انتشارات دهخدا، سال ١٣٤٧.

٣ – جریا نهای بزرك تاریخ معاصر، زاك بیرن، ترجمة رضا مشایخی، انتشارات ابن سینا سال ١٣٤٤.

٤ – جنك سرد، سرتیب. سعاد تمند، انتشارات دانشکاه طهران، سال ١٣٤٦.

٥ – دبیلماسی نوین، دکتر علی اصغر کاظمی، دفتر مطالعات سیاسی وبین المللی وزارت امور خارجه، طهران ١٣٦٧.

٦ – روابط بین المللی درجهان متغیر، جندف فرانكل، ترجمه عبد الرحمن عالم، دفتر مطالعات سیاسی، وبین المللی وزارات امور خارجه، طهران ١٣٦٩.

٧ – زندکی من ونکاهی به تاریخ سیاسی ایران وجهان، عبد الحسین مسعود أنصاری، انتشارات ابن سینا، سال ١٣٥٢(جلد اول تاهفتم).

٨ – سیاست جهان، أی اف ارکانسکی، ترجمه فرهودی ، بنکاه ترجمه ونشر کتاب سال ١٣٥٥.

٩ – سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران، جواد منصوری، انتشارات امیر کبیر، طهران ١٣٦٥.

١٠ – فرهنك لغات اکسفورد.

١١ – قانونی اساسی جمهوری اسلامی ایران.

١٢ – مقاله منافع ملی، بیزن ایزدی ، بولتن دفتر مطالعات سیاسی وبین المللی وزارت امور خارجه، شماره ٣٣.

١٣ – مقولاتی در استراتنزی ملی، جواد لاریجانی ، انتشارات انقلاب اسلامی سال ١٣٦٩.

١٤ – ولایت فقیه یا حکومت إسلامی، إمام خومینی، انتشارات امیر کبیر، سال ١٣٦٣.

فهرس الكتاب

الفهرس

دار النصر للطباعة الإسلامية
٢ - شارع نشاطي شبرا القاهرة
الرقم البريدي — ١١٢٣١

هذا الكتاب

الكتابة عن السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تحتاج إلى الشجاعة والإقدام بقدر ما تحتاج إلى العلم والمعرفة، فالموضوع شديد الحساسية، وتلك الدولة الناشئة فى معتركها تطرح كثيراً من علامات الاستفهام. لذا يتعين على من يتناول أياً من مفاهيمها المتعددة والمعقدة بالبحث أن يراعى الكثير من الحدود والمحاذير.

ورغم أننا لا نفتقر إلى العديد من الباحثين الثقات القادرين على الخوض فى هذا المجال إلا أن إحجامهم عن الكتابة أفقدنا المصدر أو المرجع من جانب، وعمّق شعورنا بالمسئولية من جانب آخر، ولكن هذه المسئولية - على أية حال - تنطوى أهميتها على أن من يخطو الخطوة الأولى فى هذا الموضوع سيتبعه آخرون بالكتابة، إما بالنقد أو الإطراء. وربما يكون هذا الشعور هو ما دفعنى بل شجعنى على تأليف هذا الكتاب.

المؤلف



ISBN 977-5875-92-7